# دروس المان ا

تأدیف وکتورمحروسامی میسید استاذالقانونالدولیالعام بکلیة المعتوب

الجزء الثانى

مطبعة الأعتمادي العرب الاكبريز

# دروس القايون الرولي لغام

تألیف وکتورمحروساً می عیدیده استاذالقانون لدولمالعام بکلیة الحقوق

الجزء التابي

مطبعة الأعماد المشارع مسترالا كمرمير

عنينا في دروسي القانون الرولي العام الأولى بيحث القواعد المنظمة للملاقات السلمية بين الدول. وسنعني في هذه الدروس الأخيرة ببحث المنازعات الدولية ووسائل فضها والقواعد المنظمة للحرب والحياد

## الكتاب الثاني

فض المنازعات الدولية و الحربوالحياد

### البائب الأول المنازعات الدولية ووسائل نضها

القصيل الأول الودية لفض المنازعات أولا. الوسائل السياسية

#### ١ - كلمة تمهيدية

جثنا في الكتاب الأول ، كتاب السلم ، على ذكر المهم من قواعد القانون الدولي العام التي تنظم الملاقات السلمية بين الدول الأعضاء في المسائلة الدولية ، ولكن الملاقات بين الدول لا تبقى سلمية دواماً ، فقد ينشب بين دولتين أو عدة دول منها خلاف أو نزاع ، وقد ينتهي بها هذا النزاع الى الحرب ان لم تنجيح في لحفه واعادة العلاقات السلمية بينها ؛ الذلك نجد بجانب القواعد المنظمة العلاقات السلمية بين الدول بجوعة أخرى من القواعد خاصة بالخلافات الدولية و بوسائل طلها و بالحرب و الحياد ، وهي التي ستكون موضوع بحثنا في هذا الكتاب

#### ٣ – أنواع المنازعات الدولية ووسائل فضها

. والمنازعات التي تقوم بين الدول اما أن تكون سياسية أى راجعة الى تنازع المسالح السياسية ، أو قانونية ( أو ذات صبغة قانونية ) كالنزاع على تفسير معاهدة

مبرمة بين دولتين أو على تفسير قاعدة قانونية أو على وجود أو عدم وجود مثل هذه القاعدة ؛ والوسائل التي تتبع لفضها قد تكون ودية أو غير ودية . فالوسائل الودية تشمل للفاوضة ، والخدمات الودية، والوساطة، واحالة النزاع على مجلس عصبة الأمم وعلى جميتها الصومية ، وطرح النزاع أمام لجنة توفيق ( وتسمى هذه في العادة وسائل سياسية لفض المنازعات الدولية ) ، كما تشمل التحكيم واحالة النزاع على عمكة العدل الدولية الدائمة ( ويسمون هذه بالوسائل القضائية ) .

وتشمل الوسائل غير الودية استجال طرق الأكراه للشروعة غير الودية كفرض رسوم باهغلة على واردات الدولة الخصم أو منع دخول تجارجا بتاتاً ، وطرق المنف غير المسروعة كالتدخل والحصر البحرى السلى وحجز السفن وما أشبه ؛ وقد تعجز الدولة بتاتاً عن فض النزاع باحدى هذه الوسائل ، أو لا تشاء الرجوع اليها ، فتدخل في حرب تكون هي القول الفصل في النزاع القائم بينها و بين الدولة التي تتنازع معها ويرى بعض الشراح وجوب استبعاد المنازعات السياسية من مواضيع بحثنا ، لأنها سياسية فلا دخل لرجال القانون فيها ، ويرى فريق آخر من الشراح (١٠) للسبب ذاته ، وجوب استبعاد الوسائل السياسية الفض المنازعات ؛ ولكن الواقع أن القانون الدولى العام ينظم هذه الوسائل السياسية الفض المنازعات القانونية ؛ الملك أن القانون الدولى العام ينظم هذه الوسائل ، كا سنراه فيا بعد ، وانها كا تصلح في فض المنازعات المقانونية ؛ الملك في فض المنازعات القانونية ؛ الملك في فض المنازعات القانونية ؛ الملك عجب أن يتناول بحتنا كلا النوعين من الوسائل

هذا وبجب أن لا يفوتنا أن تشير من الآن الى اجماع الدول في مؤتمرى لاهاى الأول سنة ١٨٩٩ والثاني سنة ١٩٠٧ والى الاتفاقين الخاصين بالوسائل الودية لفض المنازعات الدولية التي أبرمتها وقتئذ، وهما الاتفاقان اللذان أقرا الخدمات الودية والوساطة والتحكيم كوسائل لفض للنازعات الدولية، وأدخلاعليها الشيء الكثير من التنظيم والتحسين مماسنينه تفصيلا فياعلى مبتدئين بالكلام على الوسائل السياسية

<sup>(</sup>۱) هول س ۲۲۳

#### ٣ - ١ . المفاومنة (١)

ويقصد بها تبادل الآراء بين دولتين متنازعتين بقصد الوصول الى حل النخلاف القائم بينهما . ويكون تبادل الآراء اما شفها بين ممثل الدولتين المتنازعتين أو فى مؤتمر عام أو فى مذكرات مكتوبة . ولا تلجأ الدول لعقد مؤتمر عام الا فى المسائل للهمة عادة

وتبدأ المفاوضة في العادة بشكوى من احدى الدولتين المتنازعتين ترد عليها الدولة الأخرى ، ثم تجيب الدولة الأولى على الرد ، وهكذا حتى بهندى الدولتان الى تسوية للنزاع القائم

٤ — لجالد التحقيق الرولية (٢)

والمفاوضة وسيلة ناجعة لفض المنازعات الدولية ما دام يتوفر عند الدولتين المتنازعتين خالص النية على أنهاء الغزاع القائم بينهما ، غير أنه كثيراً ما كانت تخفق المفاوضات لبب خارج عن أرادة الدولتين المتفاوضتين ورغم رغبتهما الخالصة في أنهاء الغزاع بشكل سلمى ، وذلك في الحالات التي يقوم فيها بين الدولتين خلاف على وقائم الغزاع ، فني مثل هذه الحالات لا يمكن أن توصل المفاوضة الى حل الغزاع ما دام أن الوقائم غير متفق عليها ، لذلك جاءت اتفاقية لاهاى المغاصة بتسوية المنازعات بالطرق الودية ( مؤتمرا لاهاى سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧) بنظام جديد من شأنه التفلب على هذه الصعوبة ، أذ نصت على أنه من المفيد والمرغوب جديد من شأنه التفلب على هذه الصعوبة ، أذ نصت على أنه من المفيد والمرغوب فيه أنه من المفيد والمرغوب مساخها الحيوية ) أن تعين لجنة تحقيق دولية تكون مهمتها فحص وقائم الغزاع مساخها الحيوية ) أن تعين لجنة تحقيق دولية تكون مهمتها فحص وقائم الغزاع وتقديم تقرير بنتيجة التحقيق ( )

International commissions of inquiry (2) negotiation (1)

ه desirable ) و الاحظ ان عبارة ( expedient ( utile ) & desirable (٣) و الاحظ ان عبارة ( expedient ( utile ) & desirable (٣) أَسْيِفْتُ فِي اعاليَّة سنة ١٩٠٧ ( ) مادة ٩

وذكرت الاتفاقية أن تكوين اللجنة يتم باتفاق خاص بين الدولتين المتنازعتين ، وينص في ذلك الاتفاق على وقائع النزاع المطاوب الى اللجنة تحقيقها ، والسلطة المحولة لها في ذلك ، كما ينص على الاجراءات الواجب على المحققين اتباعها . (١٦ فاذا لم يتفق على تشكيل خاص الجعنة التحقيق شكات من خسة أعضاء تنتخب كل دولة من الدولتين المتنازعتين منهما اثنين احدهما من رعاياها والآخر من غير رعاياها (ومن غير الاشخاص الذين تكون قد رشعتهم كقضاة في محكة التحكم فير رعاياها ( ومن غير الاشخاص الذين تكون قد رشعتهم كقضاة في محكة التحكم الدولية الدائمة ) والخامس ينتخب بالاتفاق بين الأعضاء الأربعة المنتخبين (٢٠)

هذاوقد نص بصراحة على أن يقتصر في التقوير الدى تقدمه لجنة التحقيق على سرد الوقائع التي حققتها اللجنة ، وعلى أن التقوير ليست له صفة قرار تحكيم ، وأن للدول المتعاقدة الحق في أن ترتب عليه الأثر الذي تراه (٢٠)

#### ه - حادث شالحی و الدیمر

ولقد أمكن الأستفادة من هذا النظام في النزاع الذي قام بين روسيا وانجائرا سنة ١٩٠٤

ويتلخص هذا النزاع في أن بعض المراكب الحربية الروسية أطلقت القنابل أثناء قيام الحرب الروسية اليابانية على بعض مراكب الصيد الانجليزية في جهة Dogger Bank ؛ احتجت انجائرا على ذلك وطالبت بتعويض مادى وأدبى و بماقبة رئيس الأسطول للسئول وعارضت روسيا في الطلب الأخير ارتكاناً على أن رئيس الأسطول كان محماً في تصرفه لوجود بعض وحدات الأسطول الياباني مع مراكب الصيد الانجليزية، وأنكرت ذلك انجلترا . وقد تقدمت فرف تعرض وساطتها في الأمر واقترحت احالة النزاع على لجنة تحقيق لقحص وقائمه ، فقبل وساطتها في الأمر واقترحت احالة النزاع على لجنة تحقيق لقحص وقائمه ، فقبل القراحها وتشكات اللجنة من ضباط خمة (أحدهم انجليزي والآخر روسي والثالث

<sup>(</sup>١) مادة ١٠ اتفاقية سنة ١٩ اتفاقية سنة ١٩ اتفاقية سنة ١٩ (١)

<sup>(</sup>٣) مادة ١٤ الفائية ١٠ ١٨٩٩ عام الفائية سنة ١٩٥٧

فرنسى والرابع أمريكى والخامس بمسوى) واتفق على أن تكون مهمة اللجنة فحص الوقائع واثبات مسئولية أو علم مسئولية كل من كانت له علاقة بالحادثة ( وفى هذا الاتفاق الأخير خروج على ما نصت عليه الاتفاقية من أن تقرير اللجنة لا يجب أن يتعدى سرد الوقائع التي أثبتت اللجنة محتها ). وقد ذكرت اللجنة في تقريرها انه لم توجد وحدات من الأسطول الياباني مع مراكب المسيد الانجليزية وأن أطلاق القنابل الذلك لم يكن له داع، ولكنها في الوقت ذاته قررت أن الوقائع لا تحتمل الطنن في صفات رئيس الأسطول الروسي السكرية ولا في انسانيت ، وعلى هذا اكتنى بدخم التعويض للاشخاص الذين أصابهم الضرر من جرا، اطلاق القنابل

#### ٣ – لجاد، التحقيق في اتفاقية سنة ١٩٠٧

و بلاحظ أن اتفاقية ١٩٠٧ لم تدخل أى تعديل جوهرى على نصوص اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وكل ما هنالك أنها أدخلت بعض التحديثات على النظام الأول بالنص على تعيين مساعدين أو محلفين الجنة ، وعلى امكان استعلى قلم كتاب محكة التحكيم الدولية الدائمة كا أنها وضعت لأعمة اجراءات مفعلة (١٠) يمكن الدول الرجوع اليها أذا هي لم تشأ وضع قواعد اجراءات خاصة (٢٠)

## ٧ - لجانه التحقيق المتصوص عليها في معاهرات بربانه<sup>(٢)</sup> ومن نوع لجان التحقيق المنصوص عليها في اتفاقيق سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧

<sup>(</sup>١) مواد ١٩ ال ٢٢

<sup>(</sup>۲) وهناك مثل آخر البعان التحقيق . ق سنة ١٩١٦ وأثناء الحرب العظمي أخرقت مركب هولندية أثر أصابتها بتقفوف من هواصة إلمانية . فطالبت الحكومة المحلومة المحلومة الألمانية بالتعويض فامتنت مدعية أن غرق المركب الهولندية لم يكن نتيجة أصابتها بتقفوف من غواصة المانية . وانافق أن يجال الغزاج على لجنة تحقيق طبقاً لنصوص اتفاقية سنة ١٩٠٧ وتشكلت اللجنة من أربعة ضباط الماني وهولندي وداغركي وسويدي وعضو خامس سويسري . وقد حققت اللجنة الوقائع المتنازع عليها وذكرت في تغريرها أن غرق المركب كان نتيجة أصابتها عقفوف من غواصه المانية . فالمتزمت الحكومة الألمانية بما جاء في التقرير ودفعت تعويداً عن المركب المفرقة Rryan (8)

لجان التحقيق للنصوص عليها في مجموعة العاهدات المروفة بماهدات Bryan التحكيمية . وهي معاهدات عدة دخلت فيها الولايات المتحدة مع ما يزيد عن ٣٠٠ دولة أخرى، نصوصها مهاثلة تقريباً ، اتفق فيها على أنه في حالة قيام نزاع بين الدولتين للتعاقدتين (أيا كان نوع هذا النزاع) لم يكن داخلا في متناول معاهدة تحكيم سابقة مبرمة بين الدولتين ولم تقلحا فيفضه بالوسائل السياسية المألوفة، تلتزم الدولتان المتعاقدتان بواجب احالته على لجنة تحقيق دولية ، وتتكون هذه اللجنة من خمة أعضاء، تنتخب كل من الدولتين المتعاقدتين اثنين منها (أحدهما من رعاياها والثاني من رعايا دولة ثالثة ) ، وينتخب الخامس بالاتفاق بين الحكومتين من رعايا دولة ثالثة ، ويتم تكوين لجنة التحقيق خلال مدة معينة ( ٤ أو ٦ شهور ) من تاريخ تبادل التصديقات على الماهدة ، فاذا ما قام نزاع توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في الماهدة عرض على اللجنة وهذه تقوم بفحصه وتقديم تقرير عنه في مدة لا تزيد عن سنة من تاريخ بد، عملها ما لم يتفق على غير ذلك ؟ وواجب على الدولتين المتعاقدتين عدم الرجوع الى الحرب قبل أن يتم التحقيق ويقدم التقرير، على أنه متى تقدم التقرير أصبحت المولتان المتنازعتان في حل من أن تتخذا ما تريانه لازما من الاجراءات لحسم النزاع . ومعنى هــذا أن تقرير اللجنة غيرملزم

وقد قصد بهذه المعاهدات اصلا أولا. أيجاد نظام يضمن تحقيق الوقائع المتنازع عليها عند قيام نزاع من هذا النوع ثانياً. فوات شي، من الوقت قبسل أن تلحا الدول الى ما تريده من الوسائل لحل النزاع حتى تهدأ العواطف (١٦)

٨ - ٢ ، ٣ . الخدمات الودية (٢) والوساطة (٢)

ويقصد بالخدمات الودية قيام دولة بالتغريب بين دولتين متنازعتين وحضهما

<sup>(</sup>١) وهُذَا سبيت هذه الماهدات بمبارة Cooling off treaties

mediation (3) good offices (2)

على الدحول في مفاوصة (أو الرجوع الى مفاوصة سبق أن قطعتاها) الوصول الى حل النزاع القائم بينهما . ويكون ذلك عن الدولتين على الدخول في مفاوضة ، كا قلنا ، أو بأيصال شكوى احداهما الى الدولة للشكو منهما أو غير دلك ، كل ذلك دون أن تشترك الدولة التي تقدم خدماتها الودية في المفاوضات ودون أن تصع الساساً لها ؟ ومثلها الحدمات الودية التي قامت بها البرتعال في الغزاع الذي كان قائما على ملكية جريرة ترساد بين انحلتها والبرازيل سنة ١٨٩٧ والتي أدت الى دحول الدولتين المتنازعتين في مفاوضات أبهت النزاع . ومثلها أيضاً ما فعله الرئيس رورفلت سنة ١٩٩٥ عين انترح على الروسيا واليابان، وكانتا اذ ذاك في حالة حرب، أن تدخلا في مفاوضات مباشرة للاتفاق على الصلح، وقد قبلت الدولتان الافتراح وترثب على الماوصات التي قامت بها الدولتان دخولها في معاهدة صلح (٢)

#### ٩ -- عمل الدولة الوسيطة

أما عمل الدولة التي تقوم بالوساطة فهو من نوع عمل الدولة التي تقدم خدماتها الودية و يزيد عليه أن الدولة الوسيطة تشترك في للفاوضات و في تقريب وجهة المطر المختلفة ، بل وقد تضع أساساً الصلح. والرأى الذي تقول به الدولة الوسيطة لاتكون له صفة الالرام ضد الدول المتنازعة وألا اعتبر عملها تحكيا

ومثل أعمال الوساطة ما قامت به فرسا في النزاع ومن أنجائرا والروسيا والذي أثاره اطلاق القنابل على مراكب الصيد الانحليزية سنة ١٩٠٤ ( وهي الحادثة الى فصلناها عند الكلام على لجنة التحقيق ) من اقتراح تميين لجنة تحقيق وقد أدى العمل بالاقتراح الى فض النزاع؛ ومثله كدلك ما عملته الولايات المتحدة والمكسيك في النراع الذي قام سسنة ١٩٠٦ جواتيالا و بين سالفادور وهو ندوراس ، حيث اقترحتا على الدول المتنازعة أن يقوم مندو بوها بالماوسة على احدى مراكب الولايات المتحدة والمكسيك على أن

<sup>(</sup>٣) جڑء ٹان گئنے هابد ۲ من ۲۰۰

تكون وظيفة هذين استشارية ودية محصة ، وقد قبل الافتراح وانتهى النزاع بأبرام معاهدة صلح بين هذه العول

هذا ويتقدم بالحدمات الودية أو بالوساطة دولة ثالثة أو عدة دول أو عصبة الأمم ، ويكون ذلك بها، على طلب الدولتين التسازعتين أو طلب الحديهما أو من تلقاء نفس الدولة التي تعرض خدماتها الودية أو وساطتها ، وقبل أن تقوم الحرب بين الدولتين أو بعد قيام الحرب بينهما، و بالاحظ على الخصوص أن النخدمات الودية والوساطة كبير الفائدة اذا حصلتا أنساء الحرب ، اذ أنها تقرب بين الدولتين المتنازعتين في وقت تأبي عرة نفس كل منهما عليها أن تبدأ هي مفاوصات الصلح

• ٧ -- الخدمات الودية والوساطة كواعبين دوليين

و يلاحظ أيماً أنه ، رعم ما هو مسلم به من أهية الخدمات الودية والوساطة كوسيلتين من وسائل فض النراع ، لم يتقرر صمن قواعد القانون الدولى المام ما يجعل الرجوع اليهما واجبا ؛ فلم يكر حتى عقد اتفاقية الاهاى الأولى سنة ١٨٩٨ أى واجب على الدولة المتنارعة في أن تعللب الى دولة ثالثة أو دول أخرى أن تقدم غدماتها الودية أو أن تقوم بالوساطة بينها و بين الدولة الأخرى، كما لم يكن هناك أى واحب على الدول الأجندية عن المراع في أن تقدم خدماتها الودية أو أن تقوم ساطاتها على الدولة الأخرى، كما لم يكن تعرض وساطتها ما لم يكن هاك أتفاق خاص بجمل الالتجاء الى الحدمات أو الوساطة واجباً على الدول المتعاقدة قبل أن ترجع الى الحرب . ومثل ذلك الاتفاق ما نصت عليه معاهدة صلح باريس سنة ١٩٨٦ من أنه في حالة قيام نزاع يهدد بالحرب بين عليه معاهدة صلح باريس سنة ١٩٨٩ من أنه في حالة قيام نزاع يهدد بالحرب بين وساطة باق الدول الموقعة على للماهدة ، ثلتزم الدول المتنازعة بطلب وساطة باقى الدول الموقعة على للماهدة ، ثلتزم الدول المتنازعة بطلب

#### ١١ -- الخدمات الودية والوسالمة في اتفاقيتي لاهلى

علما أبرمت الدول اتفاتيتي لاهاى سنة ١٩٠٧، ١٩٠٧ أتت في للواد ٢ الى ٨ على ذكر الوسيلتين المذكورتين، وحضت الدول على الرجوع اليهما ولكر دون أن تفرضهما كواجب عليها . اذ أنها نمت على أن الدول المتعاقدة قد اتفقت على عدم الدخول في حرب قبل أن تلجأ الى الحدمات الودية أو وساطة دولة صديقة و وذلك بقدر ما تسمح به الطروف ع . وواصح أن عبارة « بقدر ما تسمح به الطروف ع الحدمات الودية أو الوساطة واجباً قانونياً على الدول المتنازعة (١)

ونص في الاتفاقية كداك على أن الدول التعاقدة ترى أنه من المهيد والمرغوب فيه (٢٠) أن تقوم احدى أو بعض الدول الأجنبية عن النراع من تلقاء نفسها بعرض خدماتها الودية أو وساطتها وذلك بقدر ما تسمع به الطروف (٢٠). وطاهر هذا أيصا أنه لم يقصد أن يعرض واجب جديد على الدول تواضافت الاتفاقية الى ذلك أن عرص الحدمات الودية أو الوساطة يمكن أن يتم والحرب الأعة بين الدولتين المتنازعة أو الحداها

هذا وقد عينت الاتفاقية مأمورية الدولة الوسيطة فعى التوفيق بإن المطالب المتضارية والعمل على تخفيف الشعور بالامتماض (3) ويعتمى همل الدولة الوسيطة متى اتمتح لها أو متى قرر أحد الطرفين المتنازعين أن الوساطة غير مقبولة (6), وقد نص بصراحة على أن ليس لما تعرضه الدولة التى تقوم بالحدمات الودية أو بالوساطة صغة الالزام سواء فى ذلك أقدمت الخدمات الودية أو الوساطة بماء على طلب الدول المتنازعة أو من تلقاء نفس الدولة التى تنقدم بخدماتها الودية أو بوساطتها (7)

ولكي لا تتردد الدول المتنازعة في قبول وساطة شرض عليها قد صرح بان

 <sup>(</sup>١) مادة ٢. وأن كانت هذه العارة تخلق بالنسبة الدول التنازعة واحيا أدياء فالدولة الق تلجأ الى الحرب قبل الانطلب وساطة دولة صديقة وقبل أن تطلب غدمانها الودية مازمة ادبيا بأن تفسير كيف أن الظروف أم تسمح بطلب الحدمات الودية أو الوساطة

<sup>(</sup>٢) وعارة الرغوب فيه أصافتها أتفاقية سنة ١٩٠٧ وهو التعديل الوحيد الدى ادخلته الفاقية سنة ١٩٠٧ على أنفاقية سنة ١٨٩٩ في هذا للوضوع (٣) عادة ٣ (٤) مادة ٤ (٥) مادة ٠ (٦) عادة ٣

قبول الوساطة لا يترتب عليه تأخير أو إيقاف جمع الجنود أو القيام بالاستعدادات الحرية الأخرى ، كما لا يترتب عليه ، في حالة قيام الحرب فعلا ، تعطيل الأعمال الحمال الحربية ما لم يتفق على غير ذلك (١٦) . والفرض من ذلك ألا تتردد الدول للشازعة في قبول وساطة تعرض عليها

#### ١٢ — الشكل الجديد من الوسالمة

وابنكوت الاتفاقية شكلا جديداً من الوساطة هو الآتى: في حالة وقوع نزاع حطير بهدد السلم بين دولتين لم تدخلا بعد في حالة حرب تفتخب كل من الدولتين دولة أحرى يوكل اليهما أمر للفاوضة في النراع وذلك حتى لا تقطع العلاقات السلمية بين الدولتين المتنازعتين. وعقد وكالة الدولتين للنتختين الى ما لا يزيد حن ثلاثين يوماً من تعيينهما تكف في انتائها الدولتان للتنازعتان عن الخابرة في موضوع النواع، ويقوم بالمفاوصة بدلا عنهما الدولتان للنتختان ، فاذا لم تنجحا في ايجاد حل النزاع وقطعت الملاقات السلمة بين الدولتين للتنازعتين صلا بتي مفروماً على الدولتين المنتخبتين وأجب انتهاز العرص الملائمة لاعادة السلم (٢٠). هذا ولم ترجع الدول الى الوقت المفاض من الوساطة

١٣ - ١٠ . عرصه الرّاع على مجلس عصبة الامم

سبق أن سردنا نصوص عهد عصبة الأمم الحاصة بالرسائل الساميسة لفض المبارعات الدولية سواء منها للبازعات القائمة بين دول أعضاء في العصب أو بين دولة عصو في العصة ودولة غير عضو أو بين دول ليست أعضاء في العصبة

وتتلحص هذه الرسائل فها يلي:

- الوسائل السياسية (٢٠). وتشمل هذه طمعاً للفاوضات والخدمات الودية والوساطة
- ٣) عرض النزاع على التحكيم . وقد عنيت عصبة الأمم في احتماعاتها
   (١) مادة ٧ (٦) مادة ٨ (٩) وهده اشير اليها في المادة ٩ همرة ٩

الأخيرة بان تضع نمادج لمحاهدات التحكيم وعرصتها على الدول لتبرمهـــا فها بينها بما سنتكلم عليه تفصيلا فها يلي<sup>(1)</sup>

- ٣) عرض النزاع على محكة العدل الدولية الدائمة أو هيئة قضائية أخرى. وقد أشراء من قبل الى ما نصت عليه للسادة ١٣ حاصاً بوجوب أن يعرض على التحكيم أو على القصاء المنازعات دات الصبعة القانونية والأمثلة التي ذكرتها المادة المنا النوع من للنارهات
  - ¿ ) عرض النزاع على محلس العمية
  - ه ) عرض النراع على الجنية السومية المصبة

هدا ويرفع النراع الى المجلس باعلان ترسله احدى الدول المتنازعة الى مكرتير المصبة تطلب اليه فيه عمل اللازم نحو عرض النزاع عليه (٢) وواجب على كل من الدول المتنازعة أن ترسل الى المكرتير العام، في أقصر وقت ممكن، مذكرة تشرح فيهاوقا ما لنزاع وتعرض فيها قصيتها معززة بما الميها من المستندات وأدلة الأثبات (٢).

عند أن يقوم المحلس بعبله الأول وهو محاولة التوفيق بن الدولتين المتنازعتين، فأن أعبح فيه أسدر نقريراً يضبه وقائع النزاع وشروط الصلح الذي قبسله الطرفان (1) . وأن لم يسجح في التوفيق بين الطرفين مسله الثاني هو اسدار تقرير يضمنه وقائم النزاع وما يشير باتباعه حلافه

١٤ – متع المجلس من قظرالتزاع

ويحال بين للبطس وبين غمس النزاع وأصدار تقرير فيه :

أولا . عند ما تطلب أحدى الدولتين المتنازعتين عرض النراع على الجميسة العمومية لعصبة الأمم لتفصل هي فيه ، ويجب أن يقدم هذا الطلب في ظرف ١٤

<sup>(</sup>١) راجع البند ٢٤ (٢) مادة ١٠ قارة ١

 <sup>(</sup>٣) والسَّجلس أن يقرر نصر هذه الاوراق سائنرة تقرة ٢ . ويقعد مدقك الحلاج الرأى
 العام من أول الامر على تصية كل من الدول المتنازعة .

<sup>(</sup>٤) مادة ۱۵ قفره ۲

يوما من تاريخ عرض النزاع على المجلس (١) وفي هـ قده الحالة يتنحلي للجلس عن نظر النزاع للجمعية العمومية

ثانياً . عند ما يقر المجلس الدفع القدم من أحدى الدولتين المتنازعتين بأن • الدراع المطروح أمامه متعلق بأمر ﴿ يدحل بحسب قواعد القانون الدولي العام في اختصاصها الداحل البحث ﴾ (٢٠) .

٥ ٧ – المسائل التي تدمّل في الاختصاص، الرامَلي الحِث لاحدى الرول ا يميب هده المبارة أنها غير محددة للمني وقد طرحت على بساط البحث عند الشراح وأمام مجلس المصبة وأثير تفسيرها أمام محكة المدل الدولية الدائمة في النزاع الذي قام بين انجلتها وفرنسا بخصوص قانون الجسية الذي سنته هده الحكومة الأحيرة للافاليم الواقعة تحت حابتها (تونس ومراكش) والذي من مقتصاء أن يتحنس الأشحاص الذين يولدون على هذه الأقاليم بالجدية انفرنسية. احتحت أنجلترا على هذا القانون لأنه يدخل في الجنسية الفرنسية (ويمرض لواجب الألتحاق بالخدمة العكرية الفرنسية ) اشخاماً تمتيرهم انجلترا مرزعاياها ، وحاولت أن تطرح النزاع على هدا القانون أمام مجلس عصبة الأمم فدفعت فرنا جدماختصاصه لأن المألة التي قام عليها النزاع تدخل محسب قواعد القانون الدولي المام في احتصاصها الداحلي البحث . وقد اتفق بين الدولتين على أن يستشير المجلس محكة المدل الدولية الدائمة في ذلك مذكرت المحكمة فرايها الذي أصدرته أن عبارة؛ أمور تدخل، بحسب قواعد القانون الدولي العام ، في الاختصاص الداحل البحث لأحدى الدول الطوف في النواع ، تسبية وأنه يقصد بها أموراً ، وان كانت تهم أكثر من دولة واحدة ، الا أن قواعد القانون الدولي العام لا تحكمها ولا تنظمها ، وأنه لذلك يتوقف دخول أو عدم دخول أمر معين في الاختصاص الناخلي البحث ادولة من الدول على مدى عو العلاقات

<sup>(</sup>١) مادة ١٥ فقر ١٥ . ويجوز للمجلس أن يقرر من تاماء نفسه الماة الذراع على الجمية الممومية

<sup>(</sup>Y) مادة ۱۰ قر ت ۸

المولية ، وأن حالة القانون الدولى العام الراحمة تدخل مسائل الحسية ضمن المسائل المحتفظ بها في النقرة الثامنة . غير أنه ضيع على فرنسا دفعها ما اتضاح المحكة من ارتباطها بمعاهدات من شأنها أن تجمل النزاع على جنسية للوجودين على أقاليم تونس ومرأكش نزاعاً دوليساً يدخل في اختصاص المجلس النظر عبه أو بعبارة أخرى من شأنها أن تخرج هذا النزاع من المسائل المحتفظ بها ، وأذلك اشارت المحكة باختصاص المجلس

١٦ – الاثرالترثب على الاغذ بالرقع بعرم الاختصاص

و يلاحط أن قبول النفع بعدم الاحتصاص يحول دون أن يغمل المجلس في النزاع المروض ولا يحول دون أن يحاول التوفيق بين الدولتين المتنازعتين، ذلك أن الفقرة الأولى من المادة تفرض على الدولتين للتنازعتين واجب الالتجاء الى المجلس اذا لم يعلوح البزاع بينهما على التحكيم أو على القضاء ، وتنص الفقرة الثانية على أن يقوم المجلس بمحاولة التوفيق بين الدولتين للتنازعتين وتسوية النزاع بطريقة ترصيعا مع ، في حين تقول الفقرة الثامنة أنه عند قبول الدفع يثبت للجلس ذلك في تقور يره دون أن يثير بحل النزاع ، وواصح من هذا كله أن قبول الدفع يحول في تقول الدفع يثبت المجلس فلك في تقول الدفع يشبت المجلس فلك في تقول الدفع يشبت المجلس فلك المنازعة التي يرى اتباعها فعاً المزاع ولا يحول دون أن يشير المجلس بالطويقة التي يرى اتباعها فعاً المزاع ولا يحول دون أن يشير المجلس بالطويقة التي يرى اتباعها فعاً المزاع ولا يحول دون أن يقوم بعمل وسيط أو بالتوفيق بين الدولتين المتنازعتين

#### ١٧ -- قصل المُجلس في النّزاع المعرومي، عليه

فاذا لم يحول النزاع على الجعية الصومية ولم يدفع ، أو لم يقبل الدفع ، بعدم الاختصاص فحص المجلس النزاع وأصدر تقريراً يبدى فيه وقائم النزاع وما يشير باتناعه حلاً له ، والمجلس أن يستعين في عمله بهيئة تحقيق يشكلها لحد العرض ، وله أن يرجع الى محكمة العدل الدولية الدائمة المحصول على وأى استشارى في السائل التانونية للتعلقة بموضوع النزاع

هدا وواجب على للجلس أن يصدر التقرير في ظرف ستة شهور من تاريخ

عرض المزاع عليه (١) ، فاذا صدر التقرير باجماع الآرا. ( ولا يحسب في ذلك أصوات ممثلي الدول المتنازعة وهم الذين تقصى المادة الراجة فقرة حاسة بوجوب جلوسهم مع المحلس عند نطر النزاع) وجب على الدول أحترامه وحرم عليها الدخول في حرب مع الدولة التي تنبع ما يأمر به التقرير (٢٦)

أما اذا صدر التقرير بالأعلية فقط فهو عبر مازم الدول المتنازعة ولها أن تتخد ما تراه لازماً من الاجراءات صيانة اللحق والمدل (٢٦) ، ولكن لا تملك احداها تطبيقاً المادة الثانية عشرة من العهد (١٥) أن تدخل في حرب من أجل المزاع قبل فوات ثلاثة شهور على صدور التقرير . و بالاحط أنه لأى دولة ممثلة في المجلس ، في حالة صدور التقرير بالأعلبية ، أن تصدر تقريراً خاصاً تثبت فيه وقائع النزاع حسها تراها وما تشير به هي حالا النزاع

١٨ — ٥ . عرصه الزّاع على الجمعية العمومية لعصبة الاجم

سبق أن قلبا أن النزاع يعرض على الجمية الصومية لعسبة الأمم من طريق احالته عليها بمرفة المجلس أما من تلقاء شده أو بناء على طلب احدى الدول المتنازعة ، بشرط أن يقدم هذا الطلب في ظرف ١٤ يوماً من تاريخ عرض النزاع عليه (٥٠) . وقد حدد هذا المعاد القصير حتى لا تسكت الدولة على نظر المحلس عليه النزاع وقتاً طويلا والى أن يتضح لحا أن البيان في للجلس سائر ضدها فتطلب احالته على الجمعية المسومية مضيعة بذلك الوقت على الدولة الأخرى . فهى اذا شاءت نظر المراع بموفة الجميدة الصومية طلبت ذلك من أول الأمر وقبسل ضياع الوقت

والاجراءات أمام المحلس والجمعية المسومية وسلطة كل منهما هي يتعلق بفعص النراع واحدة (٢٦ ، غاية ما في الأمر يكون قرار الجمعية ملزماً ( بمعنى عدم امكان

<sup>(</sup>۲) ماده ۱۵ قتره ۲

<sup>(</sup>۲) عدد ۱۰ مر (۱) خرد اولی

<sup>(</sup>٦) مادة ١٥ قفرة ١٠

<sup>(</sup>١) مادة ١٢ فقرش ٢

<sup>(</sup>٣) مادة ١٥ قارة ٧

<sup>(</sup>۵) مادة ۱۵ تقرة ۹

لدحول في حرب مع الدولة التي ترضى به ) أدا صدر باتفاق آراء ألدول الأعضاء في الجمية والمثلة في المجلس و بأغلبية آراء باقي الأعصاء ( أي الأعضاء غير المثلين في المجلس ) ، ولا يحسب في الحالتين عمثار الدول للتنازعة (١)

#### ١٩ - ١٠ عرصه الرّاع على فينة توفيق

تبيا كيف أنه يدخل في المتصاص بجلس عصبة الأمم وجميتها المدومية المسل على الترفيق بن الدول المتنازعة عند طرح النزاع أمام احدى هاتين الهيئتين؛ وفي اعطائهما هذا الاختصاص تنشيط لفض المارعات بطريق سلمى. غير أن بعض الدول ، ومنها على المصوص دانهاركا والدويد والنرويج ، وجدت أن الاقتصار على بجلس عصمة الأمم وجميتها المدومية كهيئات تسل على التوفيق ون الدول المتنازعة غير منتج ، وأن الحاحة ماسة الى تكلة هذا المطام بإنجاد هيئات حامة ، تمنل على التوفيق ون الدول فها يعبل على التوفيق ون الدول المتنازعة ، تنشأ بمتنفى اتفاقات تبرمها الدول فها يينها ، وقد أبرمت ضلا عدة معاهدات بهذا للدى

#### • ٢ -- عصبة الاثم ولجال، التوفيق

سبت هذه الدول بعد ذلك ادى عصبة الأسم لتقر فكرة تكوين مثل هذه اللحان، وقد عصبت هذه الدول في مسعاها اذ وصحت الجعبة المدومية لعصبة الأسم سبة ١٩٧٧ قرارها الذي تقر فيسه سلطة التوفيق التي يملكها كل من الجلس والجمعية العمومية ، وتنصح الدول ، مع هذا ، أن تدخل فها بينها في معاهدات تتمق فيها على انشاء لحان توفيق حاصة استكالا لنطام التوفيق . ويعرض على لحان التوفيق هذه جميع المنازعات التي تقوم بين الدولتين المتعاقدة بن ويكون عمل اللجمنة فحصها والعمل على التوفيق بين الطرفين للتنازعين ، واقتراح حل النزاع القائم بينها، ان كان هماك عمل الذاك ، وقد نص في القرار كدلك على أن تشكل اللجنة ، في حالة عدم الاتفاق على ما يحالف ذلك ، من خدة أعضاء تنصف كل من الدولتين .

 <sup>(</sup>١) مادة ۱۰ نفرة ۱۰ (۲) واولها معاهدة بين السويدوشيل سنة ۱۰۹۲۰.

المتعاقد تين الدين منهما، أحدها من رعاياها والآخر من رعايا دولة ثالثة، ويفتحب الحامس باتفاق الطرفين من رعايا دولة ثالثة لم يكن قد انتخبت الدولتان من وبن رعاياها أحدا، فاذا لم تنجح الدولتان في الاتفاق على العضو الحامس قامت محكمة العدل الدولية بانتخابه

#### ۲۱ – معاضمات التوقيق

وقد عقدت عدة معاهدات دولية تنفيذاً لهدا القرار، بعض هذه الماهدات يمس على احالة النسازعات أيا كان نوعها على التوفيق، و بعضها ينعس على احالة المدزعات ذات الصبغة القانونية على محكة المدل الدولية واحالة ماعدا ذلك من المنازعات على لجمة التوفيق (١)، و بعمها ينعس على احالة المنازعات العادية على الجمة توفيق والمنازعات ذات العبعة القانونية على محكة المدل الدولية الدائمة أو على الجنة توفيق والمنازعات ذات العبعة القانونية على محكة المدل الدولية الدائمة أو على الجنة توفيق (١)

#### ۲۲ – التوقيق بحسب ميثاق لوظارتو

هذا وقد اتفق في ميثان أو كارنو سنة ١٩٢٥ ، فيا عدا الميثاق الأصلى، على أربع معاهدات تحكيم دحلت فيها ألمانيا مع كل من فرنسا و بلجيكا وتشكوساوفا كيا وبولونيا . وقد نص في هذه الماهدات على واحب احالة المارعات القاونية على التحكيم أو على محكة المدل الدولية الدائمة أو ادا قبل الطرفان ذلك ، على لجنة توفيق ، واحالة المنارعات الأحرى أيا كان نوعها على لجنة التوفيق . ونص على أن تشكل كل من لجان التوفيق هده من حسة أعصاء ينتخب واحداً منهم كل من الدولتان المتناقدة بن والثلاثة الأخيرون تنتخبهم الدولتان بالاتفاق فيا يينهما .

#### ٣٣ -- عمل لجاد التوفيق وعمل لجاد التمقيق

وواضح من كل هدا أن لجال التوفيق تشبه الى حد كبر لجالب التعقيق

<sup>(</sup>١) ومثلها معاهدات سنة ١٩٢١ چن سويسرا والمانيا

 <sup>(</sup>۲) ومثنها سأهدات سنة ۱۹۲۶ بن سويسرا ودانهاركا وبن سويسرا والسويد

المنصوص عليها في اتفاقيتي لاهاى سنة ٩٩ وسنة ٩٠٥ ولجان التحقيق المصوص عليها في معاهدات Bryan ولكنها تزيد عمها في الاختصاص لحان التوفق علاوة على هص النراع (وهي مأمورية لجان التحقيق) التوفيق بين الطوفين واقتراح حل النزاع القائم دون أن يكون فلحل المقترح صفة الالزام والا اعتبر قرار تمكيم .

#### الفصير المنازعات الوسائل الودية لفض المنازعات

ثانيا — الوسائل القضائية

۲۶ — أولا: المحكيم

وهو النظر في أراع بموقة شخص أوهية يرجعاليه أو اليها الدولتان المتنازعتان والفصل فيه بقرار مازم فلطرفين. ويرجع تاريخ التعكم الى المصور القديمة، فقد دلنا المؤرخون على حصول التعكم أيام اليونان والرومان وفي المصور الوسطى وما بعدها لى وقتها هذا ؟ الا أنه لم يكن مألوفا في المصور الأولى بقدر ما ألمته الدول في المصور الأخيرة، فلما اجتمعت الدول في مؤتمري لاهاى الاول والثاني فكرت في تنظم التعكم لقسهل على الدول الالتحاء اليه عند قيام نزاع بينها ولتكثر من الحالات التي رجع فيها الدول الى التحكم بدلا من أن تلحاً الى الحرب؟ فأشأت المائلات التي رجع فيها الدول الى التحكم بدلا من أن تلحاً الى الحرب؟ فأشأت فواعد واجراءات ترجع اليها الدول بدلا من وضع قواعد خاصة، و بذلك أرالت من طريق التحكيم عقبتين كانشا تحولان في كثير من الحالات دون الرحوع الى التحكيم ، وهما عدم وجود قواعد اجراءات منظر عليها

#### ه ۲ -- ما قبل اتفاقیتی لاهای

هذا ولم يكن التحكيم في وقت من الارقات واجبا على الدول تلتزم بالرحوع اليه عند قيام نزاع بينها وأنما كانت ترجع الدول الىالتحكيم بمحض رضاها و بمقتفى اتماق تبرمه الدولتان للتنازعتان

#### ويكون هذا الاتفاق:

الما عند قيام النراع و بماسئة فيا يسمونه باتفاق الاحالة على النحكيم وفيه تنص الدولتان للتدازعتان غلى أوجه النزاع المراد الفصل فيها وهيئة الحكمين التي يوكل البها أمر الفصل في النزاع واختصاصاتهم والاجراءات التي يتبعونها في نظر النزاع بل وانقواعد (الفانونية أو غير القانونية) التي تطبق على موضوع النزاع كا تنصفيه عادة على النزام الطرفين بأحترام قرار المحكمين ، وأن كان هذا مفهوماً من تلقاء نفسه

الم أو في شرط حاص يضاف الى معاهدة مبرمة بين دولتين ينص فيه على وجوب الرجوع الى التحكيم في كل تزاع يقوم بين الدولتين بخصوص تفير أو تنفيذ المعاهدة ادا لم تغلج الطرق السياسية المألوفة في فضه . (١) والاتفاق على التحكيم هنا على خلاف الحالة السياجة سابق على قيام النراع بين الدولتين وأنما يعد أه العدة في حالة حصوله . ويتصمن شرط الاحالة على التحكيم عادة النص على طريقة انتخاب المحكمين والاحراءات الواجب اتباعها وغير ذلك من المبائل التي تذكر في اتفاقات الأحالة على التحكيم ، عاذا لم يتصمن شيئًا من هذا وجب على الدولتين عند قيام النزاع ، وتنفيذا لشرط التحكيم ، النص عليها في اتفاقية حاصة .

٣) أو فيها يسمونه بمناهدة تحكيم عامة أو معاهدة تحكيم دائمة ، وألاتفاق في
 هذه الحالة أيصا سابق على قيام النزاع الذي اتفق على التحكيم من أجله ، واتما يتميز

compromis (1)

<sup>(</sup>۲) ويدى هذا العرط Compromise clause, clause compromissoire

عن الحمالة السابقة بأن شرط الأحالة على التحكيم يتعلق بالمازعات التي تقوم بخصوص معاهدة معينة في حين أن الأحالة على التحكيم بمقتضى معاهدة التحكيم الدائمة تتماول جميع للمازعات التي يمكن أن تقوم بين الدولتين أو على الأقل أنواعاً معينة من المنازعات بنص عليها في معاهدة التحكيم.

٣٦ — معاهدات التحسكيم العامدُ أو الدائمةُ

ومعاهدات التحكيم العامة أو الدائمة جيمها حديثة لم تبرم الا في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر (١) وأعلبها ان لم يكن كلها ينص على أن يحال على التحكيم ما يقوم بإن الدولتين للتعاقد تبان من للمازعات ذات الصبعة القانونية و يستنى من ذلك المنازعات التي عس شرف الدولة أو سلامتها أو مصاطها الحيوية أو صالحا لدولة أجنبية عن الدراع . ولقد عملت عدة محاولات بين بعض الدول الكبرى (٢) في أن تبرم معاهدات تمكيم عامة بمعى الكلمة أي معاهدات ينص فيها على أن يعرض على التحكيم جيم المنازعات دون قيد أو شرط ، ولكنها لم تنجح .

ولقد تعددت معاهدات التعكيم العامة في السنوات الأخيرة بحيث أصبح من للتعسر حصرها أو بيان محتوياتها ، لكنه يجمعها كلها أنه متفقفيها بين الدول المتعاقدة على عرض المبازعات التي تقوم بين الدولتين (أو بعض منارعات معينة) على التحكيم كطريق لفض النواع . فهي نفرض على الدول المتعاقدة واجبا جديدا هو واجب الألتجاء الى التحكيم ؛ فالتحكيم بالنسبة لهده الدول وفيا يتعلق بالمنازعات المصوص عليها في للعاهدة الزامي ، ولكنه الزامي لأن الدولة قبلت أن يكون كذلك بالنسبة لها، و بنفس للني يكون التحكيم الزاميا بين الدول الداخلة بمكون كذلك بالنسبة لها، و بنفس للني يكون التحكيم الزاميا بين الدول الداخلة

<sup>(</sup>۱) و بشير موهى كتاب السلم جزء ۴ ان أول معاهدة تحكيم عامة ابرمت بين كلوميا وسلفادور في ديسمس سنة ۱۸۸۰ ثم تيمتها في ذلك الدول الاغرى

 <sup>(</sup>۲) ومنها المدهدة التي كان مؤسا إبرادها بين سويسترا والولايات التحدة سنة ١٨٩٧ ،
 وين الجائرا والولايات المتحدة سنة ١٨٩٦ وقد أمضيت هذه الماهدة الاخبرة قمالا ولكنها سقطت لرفض مجلس الشبوخ الامريكي فانتصديق علمها

فى معاهدة فها يتعلق بالمنازعات التى تقوم على تدفيذ أو تفسير هده المعاهدة عند ما تنصمن المعاهدة شرط الاحالة على النحكيم ( la .clause compromissoire ). ٢٧ ــــ أنواع معاهرات التحكيم العامة

وقد قسم فوشي (١) معاهدات النحكيم العلمة للبرمة بين الدول بالنسبة لموصوع للنارعات التي يلجأ فيها الى التحكيم الي ما يأتير:

١ --- الماهدات التي تنص على ان يحال على التحكيم بعض منازعات مسنة و بشرط ألا تمس هذه المارعات شرف اللبولة أو الامتها أو مصالحها الحيوية الو مصالح دولة اجبية عن الداع . ومن هذه ما ينص على للنارعات المتعلقة بتنعيف للماهدات مثلاء أو المتعلقة بمحديد مبالغ المنعدات مثلاء أو المتعلقة معاهدات التحارة أو المنازعات المتعلقة بتحديد مبالغ التعويض، عند ما تكون المسئولية معترفا بها

٣ - الماهدات التي تنص على أن يحال على التحكيم المازعات ذات الصيغة القانونية والمازعات مل تفسير الماهدات اذا لم تقلح الوسائل الدباوماتية في فضها ، وبشرط ألا يمس موضوع النزاع شرف الدولة أو سلامتها أو مصالحها الحيوية أو مصالح دولة أجنبية عن النزاع ، وأعلب معاهدات التحكيم من هذا الدوع ، وقد دخل فيها كل من فرسا وأنجائرا والولايات المتحدة فيا يينها مع عدة دول أخرى ، كذلك حض دول أمريكا الجنوية فيا بينها

۳ - الماهدات التي تنص على أن يُعال على النحكيم جيع للنازعات من أي نوع كانت مع بعض استشاءات، ومن هذه مايستشي النازعات التي تمس دستور احدى الدول المتعاقدة (ومثلها المعاهدات بإن الأرجنتين وشيلي سنة ١٩٠٧ و بينها و بين ايطاليا سنة ١٩٠٧ وغيرها)، ومنها مايستشي و بين ايطاليا سنة ١٩٠٧ و بينها و بين فنز ويلا سنة ١٩٩١ وغيرها)، ومنها مايستشي المنازعات التي تحس مصالح الدولة الحيوية أو سلامة أقليمها أو استقلالها أوشرفها وغير ذلك (ومثلها المعاهدة بين المراريل و يراجواى سنة ١٩٩١ ، و بين اسبانياوايطاليا

<sup>(</sup>١) كتاب السلم حزه الله من ٩٠٩

سنة ١٩١٠ و بين النرويج وإيطاليا سنة ١٩٩٠ وعيرها ﴾؛ وهناك معاهدات أخرى تنص على استشاءات أخرى فالعاهدة بين الأرجِنتين وإيطاليا مشالا تنص على استشاء النازعات الخاصة بالحدية

٤ — الماهدات التي تنص على أن يحال على التحكيم جميع المسارعات ومن أي نوع كانت بلا قيد أو شرط ؟ ومثلها المساهدة للبرمة بين بوليقيا و يبر و سنة ١٩٠١ و بين داعاركا وإيطاليا سنة ١٩٠٥ و بين داعاركا وإيطاليا سنة ١٩٠٥ و بين و بين داعاركا والبرتغال سنة ١٩٠٧ و بين و بين ابطاليا وهولنده سينة ١٩٠٨ و بين بعض جمهور يات امر يكا (حواتيالا وهو قد وراس وكوستار يكاوغير ها) سنة ١٩٠٧ ميم الفيمراط الفضائية

هذا والتحكيم احراء قصائى ، ومعنى هذا أن المازعات ذات العبهة القانوية هى التى تصلح بطبيعتها لأن تحل بطريق التحكيم ، غير أنه ليس هماك ما يمنع المول من أن تتعق فيا ينها على أن تعرض أى بزاع على التحكيم سواء أكان النزاع كانونيا أو سياسيا ؛ ويكون عمل الحكين في البزاع السياسي التوفيق بن المصالح للتصاربة ، ولكن هذا في الواقع اخراج التحكيم عن مأموريته الحقيقية وهي الفصل في المارعات من طريق تطبيق القواعد القانونية عليها ، ولقد أخذت الماهدات الحديثة بهذه الفكرة فكرة صلاحية المازعات ذات الصحة القانونية دون غيرها للمرض على التحكيم فنصت على وحوب أن يعرض على التحكيم كل حرن غيرها للمرض على التحكيم فنصت على وحوب أن يعرض على التحكيم كل قانونية كانونية ، ولو أنها لم تبين ما تقصده من عمارة نزاع ذي صبغة قانونية ، ولو أنها لم تبين ما تقصده من عمارة نزاع ذي صبغة قانونية كل من اتفاقيتي لاهاي، وسنذ كر النصوص الحاصة بذلك فيا يلى ، وعهد عصبة الأمم (٢٠)

<sup>(</sup>١) راحم الففرتين الاولى والتائية مرائادة ١٧ وتـمرالاولى على إنهاق الدول الاعتداء في النصبة على الرحوع للى التحكيم أو الفصاء ففني الشرعات التي تقبل خلائحكيمياً أو قصائباً ، وتنص التائية على أنه يعكل في هسدا التوع من المنازعات الملاف على تفسير مناهدة ، أو على فاعدة من فواعد القانون الدولي العام ، أو حدوث أو عدم حدوث واقعة يثبت بثبوت حدوثها

#### ۲۹ — الممكمول

والدول المشازعة مطلق الحرية في انتخاب المحكمين، فقد تنفق على فرد أو هيئة من الأفراد، كما تنفق على أن يكون الحسكم بينها دولة ما وفي هــذ. الحالة تنتخب الدولة المحكمين الفطيين، أو أن يكون الحسكم رئيس دولة وفي هذه الحالة أيضاً ينتخب رئيس الدولة المحكمين العمليين، والقرار الذي يعــدره هؤلاء تعلقه الدولة أو يعلمه رئيس الدولة كنتيجة التحكيم

٣٠ — الفواعدالقاتونية التي يطبقها الممسكمود

كذلك يكون للدول الحرية في تعيين القواعد التي يطبقها المحكون ، فلها أن تشير يسغة أن تنبص في اتفاق الاحالة على التحكيم على قواعد معينة (١) ولها أن تشير يسغة عامة الى قواعد القانون الدولى العام أو الى بعضها . فادا كان الاتفاق حاوا من النص على ذلك فان المورض هو أن يطبق المحكون قواعد القانون الدولى العام او قواعد العدالة عند عدم وجود نص معلبق . هذا ولا مانع يمنع الدول من أن تتقق على أن يطبق المحكون قواعد القانون فان لم يوجد نص معلبق عمل المحكون تتعق على أن يطبق الحكون في الطبون فان لم يوجد نص معلبق عمل المحكون على الاملاح على قدر الامكان بين الطبونين (٢٠) وقد أشرنا الى أن عيب هذا هو أنه يخرج التحكيم عن مأموريته الطبيعية

#### ٣٦ – قواعد الاجراءات

كدلك للدول التي تلحأ الىالتحكيم الحرية فيوضع قواعد الاجراءات الواجب على الحكم اتباعها في مطر النزاع فان لم تضعها وصعها المحكون و يلتموها لها لاتباعها

حسول احلال بالنزام دولى ، أو نوع أوكية التمويش الواحب لحسول مثل هذا الاحلال (١) كما قبلت الولايات للتحدة وانجلترا في وضعا قواعد واشتبدون الثلاثة ليطبقها الحكم في مسألة الألاباما في مايو سنة ١٩٧٩

<sup>(</sup>۲) في الدراع بين انجلترا والبرتغال يخصوص خليج دلاحاوا الدى أحالته الدولتان على التحكيم سنة ١٨٧٠ اثنق بيسهما على أنه في حلة عدم لدكان الحكم اصدار حكمه في صالح أحد الطرفين بعمل على الصلح بينهما على الوجه الدى تنحقق منه المدالة على أثم وحه

#### ٣٣ — قرآر الحكيم متزم ويهائى

وقرار المحكيان مازم الطرفيان واجب الاتباع ، وهذا ما يميز عمل الحكم عن عمل الوسيط وعن عمل لجان التحقيق ولحان التوفيق ، وهو أيضاً مهائى ما لم يكن في اتفاق الدول المتعاقدة ما يخالف دقك . غير أنه من الحائز الطعن في قرار التحكيم لحدوث عش أو تزوير من أحد الطرفيان أو لوقوع الحكم في خطأ جسم أو لتبوت ارتشائه أو وقوع اكراه عليه أو الحروجه عن الاختصاص الذي حددله (١٠٠) وقد أبد محم القانون الدولي العام هذا الرأى في قراراته سنة ١٨٧٥ حيث جاء فيها أن قرار الحكم يكون باطلا اذا كل انفاق الاحالة على التحكيم باطلا ، أو ثبت أن الحكم تعدى احتصاصاته أو ارتشى أو خطأ خطأ جسيا

#### ٣٣ — التحكيم في اتفاقيتي لاهاى سنة ١٨٩٦ وسنة ١٩٠٧

كان التحكيم من أم للسائل الق عنيت الدولية بستها في اجتاعها سنة ١٨٩٩ وذلك لما ثبت لها من فائدته كوسيلة لفض المازعات الدولية واستنداب السلم ولقد اشتمل الكتاب الرابع من الاتفاقية الخاصة بغض المدازعات بالوسائل الودية على ١٤ مادة ذكر فيها التحكيم كوسيلة من وسائل فض التزاع ومظمت له محكة وقلم كتاب خاصين وجما محكة المتحكيم الدولية الدائمة والمحكتب الدولي الملحق به ووضعت له قواعد اجراءات يصح الدول أن ترجع اليها اذا لم تشأ وضع قواعد اجراءات عصح الدول أن ترجع اليها اذا لم تشأ وضع قواعد اجراءات خاصة .

ولما اجتمعت الدول في مؤتمر لاهاى الثانى سنة ١٩٠٧ لمادت الكرة في هذا الموصوع وأدخلت على نظام التحكيم الدى وضعته في المؤتمر الأول الشيء الكثير من التحسين والتشغليم وقد أصبحت مواد الاتفاقية الجديدة الخاصة بالتحكيم ٣٥مادة

<sup>(</sup>۱) وقد نشت عُكمة التحكيم الدولية الدائمة سدنة ۱۹۱۰ بيطلان بس نسوس قرار تحكيم صدر في تراع بين الولايات التحدة وغازوبلا وبعدم البرام الدولة الأولى بتلك النصوص ودلك لان الحسكم في اصداره حدد النصوص التي أجالت كان قد تعدى استصاصاته

وليلاحظ أن تقرير نطام التحكيم الجديد في اتفاقيق لاهاى الأولى والثانية لم يقصد به أن يلنى النظام القديم أو أن يعدل بالمحاكم القديمة المحاكم الجديدة ، والما قصد به التسهيل على الدول وخلق مطام جديد ليسل حنا الى جنب مع النطام القديم وابجاد محكة تحكيم جديدة يصح أن ترجع الدول للتنازعة اليها اذا شارت ، كا يصح أن ترجع الدول المتنازعة اليها اذا شارت ، كا يصح أن ترجع الى أى هيئة تحكيم أخرى تكونها هي باتفاقها المحكم مجسم الانتفاقية على أخرى تكونها هي باتفاقها

ولقد حاولت بعض الدول ، أثناء انتقاد للوّتمرين الأول والثانى ، أن تجدل نظام التحكيم احباراً ، وأن تصيف على الواجبات التى تلتزم بها الدول واجماً جديداً هو واجب الرجوع الى التحكيم لفض للنارعات ذات الصغة القانونية ، ولكنها لم توفق في محاولتها ، وكل ما وصلت البه في للوّتمر الأول أن ينص ، في الاتفاقية على أن الدول المتعاقدة تسلم بأن التحكيم هو أعدل وانجع وسيلة لفض المنارعات دات الصحة القانونية التي لم تفض بالوسائل الدبارمانية وخصص بالذكر من المنازعات ذات الصحة القانونية ما كان متعلقاً بتفسير أو تطبيق الماهدات الدولية (١)

ولكمها حطت خطوة أوسع في المؤتمر الثاني حيث أصيف الى هذه المسعى ما يأتي و فن المرغوب فيه أن تلجأ الدول عدد قيام نزاع في حده المسائل الى التحكيم وذلك بقدر ما قسمح به المطروف و (٢٠) . ونجعت أيساً في أنها أشتث في مقدمة الاتعاقية الثانية تصريحاً مؤداه أن الدول الموقعة على الاتفاقية مجمة ، أولا : على الاعتراف بمبدأ التحكيم الالزامي ، ثانياً : على تقرير أن هناك منازعات معينة ، خصوصاً ما كان متعلقاً ممها بتضير وتطبيق الالتزامات التعاقدية الدولية ، تصلح خصوصاً ما كان متعلقاً ممها بتضير وتطبيق الالتزامات التعاقدية الدولية ، تصلح لأن نعرض على التحكيم الالزامي دون قيد أو شرط

<sup>(</sup>١) ملاة ١٦ اعالية سنة ١٨٩٩

<sup>(</sup>٢) مادة ١٨ اتفالية سنة ١٩٠٧

وتد نست الاتفاقيتان كدلك (١) على أنه من واجب الدول المتعاقدة عند قيام نزاع خطير أن تذكر الدول المتنازعة بأن أبراب محكة التحكيم الدائمة مفتوحة أمامها ، وأضافت الى دلك أن قيام دولة بتذكير الدول المتنازعة بمحكة التحكيم وحضها على الالتجاء اليها لا يمكن اعتباره أكثر من خدمات ودية

وأضافت المسادة الى ذلك أنه يجوز لاحدى دولتين متنازعتين أن تخطر قلم الكتاب الدولة الدولة الأحرى على التحكيم وفي هذه الحالة يعلى قلم الكتاب الدولة الأحيرة بهذا التصريح (٢)

وقد نجعت الدول المتعاقدة في تقرير التعكيم الالزامي بسغة غير مباشرة فيا نست عليه في الاتفاقية الخاصة بتعديد استعال القوة في تحصيل الديون والتي بس في المادة الأولى منها على أن الدولة الا تملك أن تستعمل القوة لتكره دولة أخرى على تسديد ديونها لرعاياها ، أي رعايا الدولة الأولى ، الا ادا رفست الدولة المدينة اجابة طلب الالتحاء الى التعكيم أو لم تجب عليه ، أو جعلت الوصول الى اتفاقية الاحالة على التعكيم مستحيلا ، أو رفعت بعد صدور قرار التعكيم أن تلائم مستحيلا ، أو رفعت بعد صدور قرار التعكيم أن تلائم

٣٥ – محسكمة الخشكيم الدولية الدائمة وقتلم الكتاب الملحق بها

محكة التحكيم الدولية الدائمة هي الهيئة التحكيمية الجديدة ألتي انشئت في اتفاقيتي لاهاى الأولى والثانية ، وهي ليست محكة بالمعنى للألوف ههي لا تتكون من عدد معين من القصاة موجود على الدوام في مقر الحكمة لنظر ما يعرض عليهامن المنازعات ، وأنما ينتخب قصاة الحكمة من كشف مودع في قلم الكتاب الملحق بالحكة كل دعت الطروف الى انشائها ، وتحتوى هذه القائمة على أسهاء أشخاص من رحال القانون يكون لهم اضطلاع معترف به في مسائل القانون الدولي العام وشهرة أخلاقية راقية تعينهم الملك الغرض الدول المتعاقدة ، ولسكل دولة من الدول

 <sup>(</sup>١) مادة ٢٧ اتمائية أولى و ٨ ٤ إشائية ثانية
 (٣) مادة ٨ ٤ اتمائية ثانية

المتعاقدة أن تبعث باسها، عدد لا يزيد عن أربعة يتوفر فيهم حذان الشرطان، ويكونون على استعداد لان يقوموا بأعمال محكمين، لوضعهم في قائمة تمضاة محكمة التحكيم (١). ويكون تعبين القضاة لمدة ست سنوات قابلة للتجديد (٢)

وتنتخب هيئة الحكمه التي تقوم بنطر واع معين من القائمة وباتفاق الدولتين المتنازعتين ، فاذا لم تنحما في الاتفاق على هيئة المتحكم التي رجمان اليها انتحبت كلى منهما فاصيين من القائمة ، أحدهما على الأقل من غير جنسيتهما ومن غير التنف الذين عينتهم ، وينتخب القصاة الأرجة قاصياً خاصاً ليصل كحكم مرجح ؛ فاذا لم يتعق القضاة على القاضى اخاص انتخب الدولتان المتنازعتان دولة ثالثة تقوم هي باختياره ؛ فاذا لم يتفقا على دولة ثالثة اختارت كل منهما دولة وتقوم الدولتان الاخبرتان باختيار القاضى للرجح ؛ فاذا لم يتمقا عليه في ظرف شهر بن اختارت كل منهما قاصيين ليسا من جنسية الدول للتنازعة ولا من القصاة الأرجة الذين تم انتخابهم واقترح على القاضى الرجح من بينهم (٢)

وتكون لهيئة التعكيم اثناء قياميا بسلها جميس الامتيازات التي يتمتع بها المثاون السياسيون (١)

#### اختصاص تحنكمة التحنكيم الرولية الرائمة

ويدحل في اختصاص محكمة التحكيم بصغة عامة نظر الممارعات التي تقوم وان الدول المتعاقدة ما لم تتفق على انشاء هيئة تحكيم خاصة (٥) ، كما يدخل في اختصاصها نظر الممازعات بين دولتين عير موقعتين على الاتفاقية أو بين دولة غير موقعة ودولة موقعة عدد اتفاق الدولتين المتمازعتين على الالتجاء اليها (١)

وملحق بالمحكمة المكتب الدولي وهو ألذي يقوم بأعمال المحكمة الادارية

 <sup>(</sup>۱) ولا مام من أن تتنق دولتان أو أكثر على تمين ولمد أو أكثر من هؤلاء القماة
 ولا من أن برشح الشحص الواحد دولتان أو أكثر مادة ٣٣ / ٤١
 (٦) مادة ٢٢ / ٤٤

<sup>(7)</sup> des 27/42 (2) des 27/43

EV/YY Esta (Y) 2 Y/YY Esta (\*)

و بحفظ سحلاتها وهو كذلك واسطة الاتصال فيا يتعلق باجتاعات المحكمة (1)
وأعمال المكتب الدولى اصلاحاصة بمحكمة التحكيم الدولية الدائمة الا أنه
أبيح ، تسهيلا للالتجاء التحكيم بصفة عامة ، للدولة الموقعة على الاتفاقية الاستمائة
به ولوكات هيئة التحكيم التي التجأت البها هيئة خاصة (٢) . ويدير المكتب
الدولي ويراقب أعماله مجلس دائم مكون من هيئة للمثلين الدباوماتيين للدول
الموقعة على الاتفاقية في لاهاى ومن وزير خارجية هده الحكومة الأخيرة (٢)
ومقر محكمة التحكيم الدولية الدائمة والمكتب الدولي لاهاى (١)

٣٧ ــ اجرادات الفسكيم في اتفاقيتي لاهاي

ووضت الاتفاقيتان كفاك قواعد احراءات الدول أن ترحم اليها ادا لم تشا وسع قواعد اجراءات خاصة . وقد نص فيها على أن تبرم الدول التي ترغب في الالتجاء الى التحكيم اتفاق الاحالة على التحكيم (٥) ويتصبن هذا الاتفاق ذكر موضوع النزاع والوقت المحدد لتبين الحكين وطريقة تعيينهم وطريقة تبيادل الأوراق والمذكرات وللبالع التي يدفيها كل طرف للصاريف واللمة التي تستصل واختصاص هيئة التحكيم وغير دلك (٦) على أن الدولتين المتنازعتين اذا شاء قا دلك أن تتركا وصع نصوص اتفاق الاحالة على التحكيم لحكمة التحكيم الدولية الدأية (٢) والمدولتين المتنازعتين فقط احدى ولمنده الحكمة أيضاً الحق في وصع نصوص اتفاق التحكيم بناه على طلب احدى الدولتين المتنازعتين فقط ادا كان النراع مما يدخل عمت حكم معاهدة تحكيم داعة أبرمتها فيا سبق هاتان الدولتان ، أو كان النزاع قاعا على ديون تعاقدية قبلت الدولة الدينة أن ترجع فيها الى التحكيم (٩) والدولتين المتنازعتين أن تنفقا على عرض المراع على شخص واحد يقوم بسل الحكم أو الى هيئة مكونة من عدة أشخاص النراع على شخص واحد يقوم بسل الحكم أو الى هيئة مكونة من عدة أشخاص

<sup>(</sup>۱) مادة ۲/۲۲ (۲) مادة ۲/۲۱ (۲) مادة ۹/۲۸ (۱) مادة ۹/۲۸ (۱) در (۱) مادة ۳/۲۸ (۱) در (۱) مادة ۳۰/۲۱ (۱) مادة ۳۰/۲۱ (۱) تسی اللارة (۱) مادة ۳۰/۲۱ (۱) تسی اللارة (۱) مادة ۳۰/۲۱ (۱) تسی اللارة

تنتخبها من بين المدكورين في قاعة قضاة محكمة التحكيم أو من غيرهم ، فادا لم تشا تشكيل محكمة تحكيم حاصة رحمتا الى طريقة النشكيل للمصوص عليها في المادة عاد اتفاقية ثانية (١). فادا اختارتا هذه الطريقة الأحيرة أعلمتا دلك للمكتب الدولي وأخطرتاه بأسماء القضاة الذينوقع الانتخاب عليهم و بنصوص اتفاق الاحالة على التحكيم . ويقوم للمكتب باخطار كل من القصاة بمصوص الاتفاق و بأسماه زملائه في الحكمة ، ويعد كذلك المدات الانتقاد الحكمة في المعاد المعين في اتفاق الخصوم (١)

فاذا اختارتا الدولتان المتنازعتان رئيس دولة ليكون حكما وصع هو قواعد الاجراءات (٢) واذا اختيارتا هيئة محكمين اتفتتا فيها بينها على من يكون الحكم المرجح فاذا لم تغملا احتارت هيئة الحكمين رئيسها (٤)

ویکون للدولتین المتنازعتین الحق فی انتحاب وکلا، یکونون حاقة الاتصال بندها و یکون علام المتنازعتین الحق فی بندها و بین هیئة التحکیم وفی تسیین محامیین یقومون بالدفاع عنها لدی المحکمة ۲۸ - المرافعات أما م المحکمة

والمرافعات أمام المحكة كتابية وشفهية (٢٠ وتكون المرافعات الكتابية بتبادل المدكرات ، وترفق بها مستندات الدولة ؛ ويكون التبادل اما مباشرة أو عن طريق المدكرات ، وترفق بها مستندات الدولة ؛ ويكون التبادل اما مباشرة أو عن طريق المسكنت الدولي في المواعيد المقررة الذلك في اتفاق الاحالة على التعكيم ما لم تطل المدة باتفاق الطرفين ، وتتماول المرافعات الشفهية شرح كل دولة لدعواها أمام هيئة المحكة بانا، على قبول الدولتين المحكمة (٢٠) و يتم ذلك في جلسة سرية ما لم تقرر المحكمة ، بنا، على قبول الدولتين أن تكون الملسة علنية (٨)

و يجوز المحكمة أن تطلب من الدولتين تقديم أوراق أو مستندات اذا رأت ازوما الذلك كما أن لها أن تطلب صحاع أى ايصاحات ترى ضرورة سماعها وأن توجه

47/44 \$26 (7)	t 7/Y t sol- (7)	00/77 436 (1)
	77/44 sole (+)	(1) alc6 37/40
77/15 35 (A)	Y+/2+ #ala (Y)	74/44

لذلك العرض الأسئلة اللازمة لوكلاء الدولة أو محاميها (١)

فاذا ماتحت المرافعات كتابية وشفهية قررت المحكمة قفل باب المرافعة والمحكمة أن تستبعد أى أوراق أو مستندات تقدمها احدى الدولتين بعد ذلك بعير قبول الدولة الاخرى(٢٢)

٣٩ ــالدقوع

والسول المحتكمة أن تقدم ما تشاء من الدفوع الفرعية ، وتفصل المحكمة فيها بصعة نهائية (٢٠) وللمحكمة أيصاً أن تفصل فيها اذا كانت مختصة أو غير مختصة ودلك بالرجوع إلى اتفاق الاحالة على التحكيم والى الأوراق والمستمدات الأخرى (٤٠)

فاذا ما أيمت الحكة نظر البراع تغلت باب للرافعة واختلت بنفسها للعداولة على أنه اذا مات أحد الحكين قبل العصل في النزاع أو طرأ عليه ما عنده من الاستمرار في نظر الدعوى استبدل به غيره بنفس الطريقة التي ثم بها تعيين الاول (م) ومداولات الحكة يجب أن تكون سرية وأن تنتي سرية (م) ومتى تمت المداولة أصدرت الحكة قرارها ، وتكني فيه الأغلبة (م) ويجب أن يكون القرار مسداً (م) وأن يتلي علما وفي حضور محامى ووكلاء الدول المتنازعة الذين يجب استدعاؤهم الساعه (م)

#### • ٤ --- قرار المحكمين

وقرارالمحكمين نهائى لا يجوز استشافه (۱۰) ، غير أنه اذا قام خلاف فى تنفيد أو تفسير بعض نصوصه رجمت فيسه الدولتان الى هيئة التحكيم التى أصدرت القرار ودلك فى حالة عدم الاتفاق على ما يحالف ذلك (۱۱) . كذلك للدولتين أن تتعقا ساما على أمكان اعادة نظر القرار ، ولا يكون ذلك الا فى حالة ظهور وقائع تؤثر فى القرار ولم

<sup>(</sup>۱) مادتی غغو ۲۷/۱۹و۲۲ (۲) مادت ۲۷/۱۲ (۳) مادت ۲۱/۱۹

YA/01 (Y) YA/01 (1) 04/40 (0) YY/EA FISH (E)

تكن معاومة وقت نطر النزاع لا لهيئة التحكيم ولا للدولة التي تطلب اعادة النظر . وتنظر هيئة التحكيم في طلب اعادة النظر فاذا اتضح لها أن الوقائع الجديدة تجعل طلب الدولة مقبولا قررت قبوله وأعادت فتح باب الراقعة . هدا و يحدد اتفاق الاحالة على التحكيم لليعاد الذي يقبل فيه طلب اعادة النظر (١) .

و يكون القرار ملزما للدول التي هي طرف في النزاع دون سواها ، فاذا كان موضوع النزاع تفسير معاهدة موقع عليها من دول أجنبية عن النراع وجب اخطارها بأحالة النزاع على التعكيم ، وأصبح لها حق الدخول في الدعوى . فأذا استعملت حقها في ذلك كان القرار الصادر بالتفسير ملزما لها (٢٠) .

ويتحمل كل طرف مصاريعه الحاصة ومصاريف المحكمة تدفع مناصفة (٢) ٤١ — نظامم التحكيم المستعجل

ورضمت أتفاقية سنة ١٩٠٧ (٤) نطاما حاصا بالمبازعات التي تقتضي الاستعجال في المطر تتمع الدول التنازعة اذا لم تشأ وضع نظام حاص

وتتلخص اجراءات المطلم المستعجل فيا يأتى : تنتخب كل من المولتين المتنازعتين حكا ( ولا بازم أن يكون من بإن المذكورين في قائمة قضاة محكمة المتحكيم ) ، و ينتخب الحكان حكا مرححا ( ولا يازم أن يكون كذلك من بإن المذكورين في القائمة ) ؛ فاذا لم يتعقا على الحكم المرحح اقدع عليه من بإن أد بعة أعصاء من قصاة محكة التحكيم ، ينتخب اثبان منهما كل من الحكين بشرط ألا يكونا من رعايا الدول المتنازعة أو عمن عيفتهم قصاة في محكة التحكيم ويكون يكونا من رعايا الدول المتنازعة أو عمن عيفتهم قصاة في محكة التحكيم ويكون الحكم الموجح رئيسا لهيئة التحكيم ويصدر القرار بأغلبية الآراء (٢٠ والمرافعات أمام حدّه الميئة كتابية صرفة (٥٠) ، وتتمادل الدولتان المدكرات في للواعيد التي تحديما للملك هيئة التحكيم اذا لم تحديما الدولتان للتنازعتان في اتفاق الأحالة (٢٠ ، ولكل

A+/44 (Y) AE/+3 (Y) AT/Y+ (5)

<sup>(2)</sup> مواد ۲ الی ۲۰ (۲) مادة ۲۸ (۰) مادة ۲۰ (۲) مادة ۸۸

من الدولتين المتنازعتين أن تمين عنها وكيلا يكون ولسطة الأتعسال بين هيئة التحكيم و بين حكومته (١). و يحوز لكل من الدولتين طلسماع شهود أو خبراء ، وللحكمة أن تطلب أيضاحات شفوية من وكلاء الدولتين وعن ثرى مباع اقوالهم من الشهود والخبراء (٢)

٤٢ — ثمادُج معاهرات التحكيم التي ومنعثها عصبة الايم

وقد اهتمت عصبة الأمم بالتحكيم اهتامها بالوسائل الودية الأخرى فهدت الى لجنة خاصة كونتها، هى لحنة التحكيم والفيان، بوضع تمادج لمعاهدات التحكيم يصبح للدول أن تبرمها فيا بينها دون حاجة الى أن تقوم هى بتحريرها بنمسها ؟ وقد عقدت اللجنة اذلك احباعين طويلين تجحت فى الثانى منهما (٢٠) فى تحرير الخاذج التى طلب البها وضعها . وقد عرصت هذه الفاذج على الجعية العمومية فى احباعها الأخير (١٠) فاقرتها وقررت عرصها على الدول المختلفة مع حضها على أن تبرم فيا بينها ما يوافق حاجياتها أو ظروفها الخاصة مها

والماهدات التي حررتها اللجنة من تُلاثة أتواع: --

١ - سس في النوع الأول منها (٥) على اتفاق الطرفين للتعاقدين على وجوب أن يعرض على التحكيم أو القضاء الممازعات دات الصمة القانونية ( وقد عرقت بالنازعات التي تدعى فيها كل من المولتين للتمازعتين حمّاً ) ، اذا لم تشا آعرض النراع على لجنة توفيق ؟ ووحوب أن يعرض على لجنة التوفيق جميع للمازعات. الاخرى ، فأذا لم تنجع لمئة التوفيق في مهمتها عرض النراع على هيئة تحكيم مكونة من حمة قضاة أو ، عندعدم امكان الاحالة على التحكيم ، على مجاس عصبة الأمم تطبيقاً للمادة ١٥ من العهد

٧ -- ونص في النوع الثاني منهما (٦) على اتفاق الطرفين على رجوب أن

<sup>(</sup>۱) مادته ۹۸ (۲) هادته ۹۸ (۲) هی مارس ۱۹۲۸

Convention B (٦) Convention A (1) ۱۹۲۸ سیتیر (1)

يسوض على محكمة المدل الدولية الدائمة ما يقوم بين الدولتين المتنازعتين من المنازعات دات الصبغة القانونية ؛ وأن يعرض على لجمة التوفيق جميع للمنازعات الاخرى ؛ فاذا لم توفق لحنة التوفيق في عملها أحيل النزاع على مجلس عصبة الامم تطبيقاً للمادة ١٥

ويكون عمل المحكمة ، يحسب للعاهدتين ، تقلبيق القواعد المنصوص عليها في المادة ٣٨ من الأنحة محكمة العدل العولية الدائمة ؛ فاذا كان النزاع بما لا يقبل الحل بتطهيق فاعدة قانونية عملت على الصلح بين الطرفين

النوع الثالث والاخير منها (المحملة التي تنص على الحالة التي تنص على الواجبات الاقل) على الفاق الدولتين المتماقد تين على الحالة ما يقوم بينهما من المنازجات على لجنة توفيق

ولجان التوفيق للنصوص علبها في للماهدات الثلاث اما أن تكون دائمة أو خاصة بنزاع معين؛ وتشكل من حسة أعضاء ، اثبان منهما من رعايا الدولتين وثلاثة من غير رعاياهما ؛ ويكون عمل اللحنة فحص النزاع وعمل التحقيقات وجمع المعاومات اللازمة وعاولة التوفيق بين الطرفين ، ويحال النزاع عليها بناء على طلب أحد طرفي للماهدة أو باتفاقهما .

ولقد تناقشت اللجنة التي حررت الماهدات في موضوع أن يحرم على الدول التي تبرم هذه الأنواع من الماهدات ادخال أي استشاءات عليها ، وقد سبق أن أشرنا الى أن عادة الدول جرت على أن تسمى في معاهدات التحكيم التي تبرمها على أن يستثنى من المسارعات التي تعرض على التحكيم ما كان ماساً بشرف على أن يستثنى من المسارعات التي تعرض على التحكيم ما كان ماساً بشرف المدولة أو سلامتها ، الى آخره ؛ وانتهت مها المناقشة على أن تقرر تقبيد الاستثناءات وتنطيعها لا تحريها وذلك مخافة أن تحجم الدول عن ابرام المناهدات بناتاً

وعلى ذلك تقد نص في هذه الماهدات على أنه لا يجوز أن يستثني من

Convention C (Y)

#### النازعات الا ما يأتي:

١ -- النازعات المتعلقة بوقائم سابقة على ابرام الماهدة

المازعات للتعلقة بأمور تدخل محسب قواعد القانون الدولي في الاختصاص الماخل البحث لاحدى الدولتين (1)

٣ - للمازعات للنطقة بأمور أمس الممادئ الدستورية في الدولة

على استثناء
 المنازعات النطقة بأمور شين بالتبين : كأن يسم على استثناء
 المنازعات التي تمس سلامة اقلم الدولة

ويلاحظ أنه لم يذكر بين هذه الاستثناءات الجائز النص عليها الاستثناء المالوف و المنسازعات التي تمس سلامة الدولة أو شرفها . . . . أو الى أخره من العبسارات العاممة غير المحددة للمني ؛ وأن هذه الاستثناءات لا يمكن ورودها الا بالنسبة لواجب الاحالة على التحكيم ، عير أنه يجوز أن ينص عليها أيضاً فيا يتعلق واجب الاحالة على لجنة التوقيق ولا يكون دلك الا في حالات استثنائية مه فة

ويرجع في تقدير ما اذا كان النراع يدخل تحت مكم احدى هذه الاستثناء أت الى محكة العدل الدولية الدائمة ، ويرجع اليها كذلك في كل خلاف على تفسير أو تنفيذ الماهدة

٣٤ - تانيأ: عرصه النزاع على محسكمة العدل الرولية الرائمة وقد سبق أن تحكمنا عن ذلك في الكتاب الاول

 <sup>(</sup>١) وقد أخد هذا أنس من للادة ١٥ فترة ٨ من عهد همية الامم

# الفصل الثالث الوسسائل غسير الودية أووسائل الأكرام

#### ٤٤ — طبيعة وسائل الاكراء

قد الاتنج الوسائل الودية في فض النزاع القائم بين دولتين ، فلاتحد احداهما بدأ من أن تلجأ الى المنف لتكره الدولة الأخرى على قبول الحل الذي تعرصه عليها وقد ترى الدولة من أول الامر أن الالتجاء الوسائل الودية الا يجدى ، أو أنها تستشعر في نفسها القوة الكامية ، فتعدأ بالضغط على الدولة الأخرى الحلها على قبول ما تمل به عليها حلاً الدراع . وسائل الضغط هذه هي التي يعدرون عنها بالوسائل غير الودية أو وسائل الإكراه

والأعمال التي تتكون منها وسائل الأكراد لا تتميز بطبيعتها في غالب الأحيان عن الأعمال الحوية ، والما يميزها عن الحرب عدم توفر نية الحرب ادى الدولتين . فالدولة التي تلجأ الى وسائل الأكراه ولا يكون في بينها المنخول في حرب لا تمتير أنها أوجدت حالة حرب باستعالها وسائل السمط قبل الدولة الاخرى ، ما لم ترهنده الدولة الاخيرة في الأعمال التي قامت بها الدولة الأولى قبلها أعمال حرب ؛ أي أنه أنه يكفى أن تتوفر نية الحرب ادى احداها علا تمتير أن هناك حالة حرب المؤل الدولة حرب المرب المرب المرب المرب المرب المال عالم تمتير أن هناك حالة حرب المرب المرب المرب المرب المرب المرب المرب المرب المرب المال على احداها علا تمتير أن هناك حالة حرب

20 – وسائل الاكراء لاتوجد حالة الحرب

ويترتب على القول بأن استعال وسائل الاكراه لاتوجد حالة الحرب النتائج الآثية : — ١ - ان استعال وسائل الاكراه لا يترتب عليه قطع العلاقات السلمية بين الدولتين . فلا مانع يمنع احدى الدولتين رغم توجيه أعمال الاكراه من استبقاء ممثليها الدولتين أو التجاريين لدى الدولة الاخرى ؛ كدلك لا يؤثر استعال وسائل الاكراه في المعاهدات المرمة بين الدولتين ولا في الاتصال السلمي بينهما أو بين أفرادها

٧ — ان تسليم الدولة المستعملة صدها وسائل الاكراه بما تعلمه مها الدولة الاخرى يترتب عليه حماً ايقاف أعمال الاكراه ؟ بعكس ما لوكانت هماك حالة حرب ، فان قبول احدى الدولتين المتحاربتين المطالب التي من أجلها أعلنت الحرب لا يازم الدولة الأخرى بايقاف الحرب ولها أن تستمر فيها وأن تضيف الى طلباتها الأولى أى طلبات أخرى

### ٢٦ – أنواع وسائل الاكراء

والأعمال التي تقوم بها الدولة كوسيلة الصغط على دولة أخرى اما أن تبكون أعمالا مشروعة ، أى أعمالا من حق الدولة قانوناً أن تقوم بها ، وانحا تستعملها كيفية تفر بها دولة أخرى أو تعطل مصالحها ؛ وهذه هي ما يسمونها بوسائل الا كواه التي تتكون من أعمال مشروعة غير ودية (١) ومثلها فرض صرائب فادحة على بصائع الدولة الثانية أو منع رعاياها أو منقولاتها من المرور باقليمها ، واما أن تكون أعمالا غير مشروعة بطبيعتها ، أى أهمالا لا تبيعها قواعد القانون الدول العام؛ ومثلها التدحل في شئون الدولة أو أطلاق النبار على اقليمها أو حجز سفنها أو منقولاتها وما أشبه (١)

<sup>(</sup>١) ويسيها المراح الاجانب Retorsion

<sup>(</sup>ع) ويسيها المراح Represailles, Reprisals ويطلق تشي هابدعليها أيماً عبارة (ع) ويستميا المراح Reprisals التبير ص وسأثل الاكراء التي تنصب على المال

# ٧٤ -- ١ ) وسائل الاكراء التي تشكول من أعمال مشروع: غير وديرُ

ومن أمثلتها التاريحية ما ضلته الولايات المتحدة سنة ١٨٧٠ ، بناء على التصريح الذي أمدره بحلس الشيوخ لرئيس الجهورية ، من أيقاف المبل بالتوابين التي تسبح بنقل السمائم الكمدية داخل اقليم الولايات للتحدة ، ومنع السفن الكندية من دخول مباهها رداً على ما ضلته كمدا من سوء معاملة ميادى هذه الدولة الأخيرة

وتلجأ الدول الى وسائل الأكراء هده عادة رداً على همل مشروع غير ودى يقع من الدولة التى تستعمل وسائل الأكراء ضدها ؛ فاذا باشرت دولة حقوقها المشروعة على شكل غير ودى بالنسة لدولة ما ، حاز لهذه الدولة الأخيرة قانوناً أن ترد عليها بعمل مشروع غير ودى قد يكون من بوع الممل الذى تشكو منه وهذا ما يسعونه مقابلة المثل بالمثل (١٦) وقد يكون من نوع مخالف وهذا هو ما فعلته الولايات المتحدة انتقاماً لصياديها في المثل المتقدم

# ٤٨ -- سحب الحمثلين السيلسيين

وقد يعتبر من هذا القبيل (أى عملا مشروعاً غير ودى) ما تفعله دولة تشكو من تصرفات دولة أخرى قبلها من سحب ممثلها الدباوماتي لدى هذه الدولة الاخيرة. و يقول أو ينهايم عن سعب الدولة عشلها أنه ليس في ذاته من وسائل الاكواء وان كان هذا العمل كثيراً ما يوصل الى نفس المتيجة (٢). والواقع أن سعب الممثل الدباوماتي كثيراً ما أدى الى أن تسلم الدولة الأحرى عا تعلله الدولة التي سعبت ممثلها

 ٩ - ب) وسائل الاكراه التي تشكود من أعمال غير مشروعة ووسائل الاكراه هنا تتكون من أعمال غير مشروعة بطبيعتها ، أى أعمال

Retaliation (1)

<sup>(</sup>٢) أوبهايم جرء ثاتي س ٨٢ ويخالفه في رأيه هذا تشبي هايد جرء ثان من ١٦٨

يحرمها القانون الدولى العام؛ وأنما يحوز القيام بها استثناءاً رداً على عمل غير مشروع يكون قد وقع قبل الدولة من الدولة الأخرى التي تُستعمل هذه الوسائل ضدها ، و يشارط في هذا : —

ان يكون العمل غير المشروع النسوب الى الدولة بما يعتبر جويمة دولية تسأل عنها قانونًا ، ٣) أن تكون قد خابت الوسائل الودية في فض النزاع القائم بين الدولتين ، ٣) ألا يكون هماك عدم تنساسب غير عادل بين الجريمة التي وقعت من أجلها أعمال الاكراء و بين أعمال الاكراه نفسها

عاذا أخلت دولة بواجب دولى قبل دولة أخرى ، أو اعتسدت على حق من حقوتها ، أو، بعبارة عامة ، اذا هى خرجت على قواعد القانون الدولى المام قبل دولة أخرى ، جاز لهده الدولة الاخيرة أن تستعمل ضدها وسائل الاكراه ، إما أعمالا مشروعة غير ودية أو ، عند توفر باقى الشروط ، أعمالا غير مشروعة

وفى اباحة استمال وسائل الصف تمكين الدولة التي هجزت عن الوصول الى حقها بالوسائل السلمية المألوفة من أخذ حقهما يبدها ، ووجود هذا السطام ضرورى ما دام أنه لا توجد سلطة عليا تلحأ اليها الدولة التي وقع ضدها عمل غير مشروع لترد الحق الى نمايه

### • ۵ — تأريخ وسائل الاكراه

ولأخذ الحق باليد على هذه الصورة تاريخ قديم . فقد كان من حق الفرد في العصور القديمة ، ادا سلب حقه أو اعتدى عليه شخص تابع لقديلة أو جماعة أحرى ، أن يرد الاعتداء أو يسترد مقابل ما سلب منه بأعمال يقوم بها قبسل الفرد ،الذي أعتدى عليه أو أى فرد آخر ينتمى لنفس القبيلة أو الجماعة على مكرة قيام التضامن وين جميع أفراد القبيلة أو الجماعة الواحدة ؛ ولم يكن هناك ماس من أن يساعد الشخص في أخذ حقه يسده باقى افراد عاملته أو قبيلته ، (١) ثم قامت الحكومات تساعد في أخذ حقه يسده باقى الواد عاملته أو قبيلته ، (١)

أفرادها على أحد حقوقهم ، كا كانت تقوم هي بمثل هذه الأعمال تمو يساً لضرر أو رداً لاعتداء بكون قد وقع عليها هي مستعينة في ذلك بقواتها الرسميسة و بأهراد رعاياها ، وكانت تصدر لهم الملك العرض أوامر (tettres de marque) تبيح لحاملها الاعتداء على الأفراد والأملاك في الدولة التي توقع مندها أعمال الاكراه . ولقد حصل أثناء حكم كرومو يل أن ضبطت الحكومة الفرنسية مركباً تابعة لأحد الزعايا البريطانيين وصادرتها . فأرسل كرومو يل صاحب للركب المكردينال ماراران في مونسا ليموضه عن مركبه ، ولما لم يفعل أمر كرومو يل بارسال مركبين حر بيتين لقبض على الفتين منها ودفع من المقبض على بعض مراكب تجارية فرنسية وقد قبض على الفتين منها ودفع من تمنها ما يموض صاحب للركب الانجليرية عن مركبه التي صودرت وسلم باتي التمن الى السعير العربسي (ع) . وفي نهاية القرن الثامن عشر لم يعد الافراد يقومون بأعمال الاكراه وأصبح هذا من شأن الحكومات وحدها تقوم به عند وقوع علم غير مشروع عليها أو على أحد رعاياها

٩ -- وسائل الاكراء التي تنصب على الاشخاص

وتنصب أعمال الاكراء إما على الأشخاص أو على الأموال ، ومشل أعمال الاكراء التي توقع على الأشخاص ما ضلته فرف سنة ١٨٩٤ حيث أطلقت النار على فوتشيو واحتلت مدينة فورموزا وذلك رداً على ما لاحطته من وجود جاعات من الجيش العيني ضمن قوات تونكين التي كانت تسل فرنسا على أغضاعها ؟ وما ضلته ابطاليا سنة ١٩٢٣ من اطلاق المار على حزيرة كورهو التابعة لليونان الما امتنعت هذه عن قبول بعض مطالبها في نزاع قائم بينها بخصوص قتمل بعض المناد بعض المناد بعض عاليها في نزاع قائم بينها بخصوص قتمل بعض افراد بهئة ابطالية كانت تقوم بعمل رسمي فيها، وهو تعيين الحدود بين البانيا واليونان.

امتنعت سلطات هذا الله عنّ ساقية الفائل أو السليمة ، أن تقيض على ثلاثة من رعاياء الهاكتهم أمام الحجاكم البوتانية ﴿ ﴿ . . ﴿

<sup>(</sup>۲) أورشي من ۲۹۳ - إير ال

ومثله أيصاً حجز الأوراد وأخدم كوديمة أو رهيئة إلى أن تجاب مطالب الهوأة التي حجزتهم ، ومن ذلك ما فعلته الحكومة البروسية من قبضها على اثنين من الرعايا الروس وحجزهم السياحي عليق الروسيا صراح البارون ستاكابرج الذي كانت قد قبصت عليه سنة ١٧٤٠ وكان من الرعايا الروس وتجدس بالجدية البروسية . وقد أشير في هذا (١) الى عدم امكان استمال وسائل الاكراء صد الذين لا يخضعون القصاء الأقايمي ، فلا يصح أن يحجز رئيس دولة أو عمثل دباوماتي كرهيمة

🖛 — وسائل الاكراد التي تنصب على المال

وقد تسعب أعمال الاكراه على أموال المواة التي يواد الصغط عليها ه كأن تصبط بعض سفنها أو أن يحتل بعض أقليمها أو أن تصادر بعض ممتلكاتها . ومثل هذا ما فعلته يو يطانيا النطبي سنة ١٨٤٠ من محزها لبعض مراكب تابعة المسقليتين (صقلية ونابولي) سنة ١٨٤٠ أكراها لحكومتها عبد ماأعطت احتكار استغلال مناجم الكبريت لشركة فرنسية وأخلت بذلك بالامتيازات التي أعطاتها لهر يطانيا العطبي في هذه المتاجم في معاهدة سنة ١٨٠٠ أو ما فعلته بريطانيا العظبي أيضاً سنة ١٨٨٠ بالنسة لنبكراجواي من الزافاييض قواتها في كورنتو واحتلافا أيضاً سنة ١٨٨٠ بالنسة لنبكراجواي من الزافاييض قواتها في كورنتو واحتلافا البريطانيين الذين قيض عليهم هناك أو ومافعاته هولامدة سنة ١٨٩٨ من التبض على مركبين عامتين تاجنين المنزويلا لا كراه هذه الدولة على الأذعان لطلبات الحكومة مركبين عامتين تاجنين المنزويلا لا كراه هذه الدولة على الأذعان لطلبات الحكومة المولدية الخاصة يطرد رئيس جهورية فتزويلا للمثل الحولندي في كارا كاس .

وقد نام نزاع فيها اذا كان من للمكن مصادرة ديون عامة ناجة البولة مأكوسيلة لا كراهها، والراجح عدم الامكان (٢٠). ولقد أمر خردريك إليّاني ماك بروسيا سنة ١٧٥٧ بعدم دفع ديون سيليزيا إلى الدائنين الانجليز رداً على ما نسبه الى

Contraction

<sup>(</sup>١) أوبهايم جزء تان ص ٨٨

<sup>(</sup>۲) أوبنهايم جزء ثان س ۸۸

عاكم العنائم البريطانية من اصدارها أحكاماً غيرعادلة ، فاحتجت بريط نيا العظمى على ذلك مرتكمة أولا على أنه لم يكن هناك ما يبرر صدور هذا الأمر ، ثانياً على أن الديون الصامة لا يمكن أن تكون محلا لأعمال الاكراه ؟ ويوافق الشراح الانجايز وعبرهم على هذه النظرية وبحالتهم فيها الشراح الألمان (17

# ۵۳ – وسائل الاكراه السلب:

ومن وسائل الصفط التي تستمملها عولة قبل دولة أخرى الامتناع عن القيام بتعهداتها قبلها ، وهذا ما يسمونه بوسائل الاكراه السلبية ، ومثله ماعمله فردر يك الثاني في المثل السابق الاشارة اليه

# ٤ ٥ -- وسائل الاكراء التي تقوم بها دولة أجنبية عب النزاع

وقد تقع أهمال الاكراه من دولة أجنبية عن الذراع القائم بغرض هذه ؟ ويكون ذلك بتدخل هذه الدولة الثالثة في الأمر واملائها ارادتها على احدى الدولتين للتنازعتين أو عليهما مما فصاً قاراع القائم بينهما . وكثيراً ما يقع الاكراه في مثل هذه الحالة من عدة دول مما ؟ وأمثلة ذلك في التاريخ كثيرة ، يكفي أن نتهر منها الى ما قام به للوتمر الاوروبي في عدة حالات من التدخل في منازعات قائمة بين دولتين أو أكثر واملائه على الدول ساحة الشأن الحل الذي يريده فضاً للنزاع

# ۵۵ — وسائل الاکراء وعهدعصبة الايم

وهناك من أنواع وسائل الأكراه ما يصح بحثه على حدة ، وهي المقاطعة الاقتصادية وحجز السفى والحصر البحرى السلمى ؟ انما يصح قبل أن نتمرض لها بالبحث أن نحث المسئلة الآتية : هل يجوز ادولة عضو في عصبة الام أن توقع أهمال الاكراء قبل دولة أخرى قبل أن تقوم بالواجبات للنصوص عليها في المواد

<sup>(</sup>١) أوينهايم جزء تاق مر ٨٩

#### ١٢ الى ١٥ من عبد العبية 1

رداً على هذا يسنح أن هول أنه لو أخذنا بحرفيسة النص لوجدنا أنه لا ماسم يمنع الدولة المضوق البصبة من توحيه أعمال الأكراء قبل دولة أخرى قبل الرجوع الى التحكيم أو القصاء أومجلس العصمة أو جميتها الصومية ، ذلك أن للواد ١٧ الى. ١٥ من النهيد تجمل الالتجاء لهذه الرسائل واحباً ﴿ قبل الرجوع الى الحرب ﴾ . وحيث انأعمال الاكراء لاتوجد سالة حرب، فلا يجب على الدولة الالتجاء لهذه الوسائل الودية قبل أن توحه أعمال الاكراء . ولكن يلاحظ من جهة أخرى أن أعمال الاكراه في الواقع لا تتميز عن أعمال الحرب فهل مع ذلك يصح الالتجاء اليها قبل القيام بالواجبات للمصوص عليها في العهد ٢ حصل بمناسبة التراع الذي قام بحصوص أعمال الاكراء التي وجهتها ايطاليا ضد اليونان ( في مسألة كورفو التي سقت الاشارة اليها) أن استشار يجلس عصبة الأمم لحنة أمن المتشرمين ( وفلك لأن محكة المدل الدولية الدائمة لم يكن قد تم تكوينها بعد)، فيا اذا كان قبام دولة عصوفي المصبة بأعمال الاكراء قبل دولة أخرى يتنافي أو لايتنافي مع مصوص العهد . فأجابت اللجنــة أن أعمال الاكراء التي لا يراد منها ايجاد حالة حرب قد تتناي وقد لاتتناق مع الواجبات للنصوص عليها في المهد، والمبرة في ذلك بظروف كل حالة . و برى أو بانهايم أنه اذا كان هذا التفسير سحيحاً فهناك عيب في العهد يجب اميلاحه<sup>(1)</sup>

# ٣٥ – المقافعة الاقتصادية

والمقاطعة الاقتصادية سلاح حديث لم تستمله الدول الا أوائل القرن العشرين؛ ومن أوائل الأمثلة عليه مقاطعة الصين قبصائع الامريكية سنة ١٩٠٥ وما يليسا رداً على انفسال اقليم الولايات المتحدة في وجه للهاجرين الصين. وقد تلى ذلك

<sup>(</sup>۱) أربيام جزء تان س ۱۰۴ مان علا Economic Boycottage (۲)

حالات مقاطعة اقتصادية عديدة أعلبها قام به الصين والبابان

و يلاحظ في القاطعة الاقتصادية أن أثرها واقع أولا على الافراد، وإن الذي يقوم به هم أفراد الدولة التي تقاطع (كالتجار والدنوك والشركات) اما من ثلقاء أنفسهم و بدأفع وطنى أو غيره، أو بناء على أمر حكومتهم أو بايمار منها. غير أنه نادراً ما تأمر الحسكومة بالمقاطعة أو توعز بها صراحة مخافة أن تجرعلى نفسها مسئولية قبل الدولة للقاطعة

هذا وقد اتماع الله ول أن سلاح المقاطمة الاقتصادية من أمسى الأسلحة وأنقلها على الدولة التي يراد أكراهها على أمو ممين . لهذا كان من أول الجزاءات المصوص عليها في عهد عصبة الام ؛ وقد حاء في المادة السادسة عشر منه أن الدولة التي تخل بواجبات معينة تعتبر أنها قامت بعمل حربي صد الدول الاعصاء في العصبة ، لا وفي هذه الحالة تتعهد هذه الدول:

أولا - بأن تقطع كل اتصال مالى أو تجارى مع الدولة المخالفة ثانيًا -- بأن تحرم كل اتصال بين رعاياها ورعايا هذه الدولة

ثالثًا — بأن تمنع كل اتصال مالى أو تجارى أو شخصى بين رعايا الدولة الخالفة ورعايا الدول الأخرى سواء أكانت أعضاء في العصبة أم لا

۵۷ – عجز السئن (۱) ·

ويقصد به حجز أأمولة قسعن الموجودة في مياهها ومنها من الخروج. وقد يكون الحجز بالنسبة لمسفن اللمولة نفسها عالله أما بغرض حماية مصالح الدولة ومثل هذا ما فعلته انجامرا سسنة ١٩٣٦ حينها عطل اضراب للمدنين استملال مناجع الفحم من معها للواكب للشجونة عجماً من معادرة للواني ؛ أو بغرض حماية السفن تقسها كأن تكون هناك حرب قائمة ويخشي لو خرجت السفن الى عرض البحو

Embargo (1)

<sup>(</sup>۲) وهو ما يسونه Civil embargo

أن تصاب بأذى أو أن تضبط ، ومثله ما ضلته الولايات المتحدة سنة ١٨٠٧ من حجزها سفنها أثناء الحرب التي قامت بين انجلترا وبرنسا وذلك خشية أن يلحق بها ضرر من أعمال المتحاربين ؛ أو بفرض تعطيل مصالح دولة أحرى تستعمل سعن هذه الدولة في قصاء حاجاتها ، ويستبر حدًا عملا عير ودى ومن وسائل الاكراه قبل الدولة التي حجزت الدفن اضراراً بمصالحها

وقد تكون السفن المحجورة تابعة الدولة أخرى ، ويكون هذا العمل من وسائل الاكراه من النوع الثانى ، أى من التى تتكون من أعمال غير مشروعة بطبيعتها ، لا يعرره الا ما يعرر القيسام بأعمال غير مشروعة كوسيلة للاكراه ، ومثل هذا حجز بريطانيا العطمى وفرنا للمواكب الحولندية الموجودة في مباهها سنة ١٨٨٣ لارعامها على تنفيذ معاهدة سنة ١٨٣٧ التى تعارف فيها باستقلال بلجيكا ، وحجز بريطانيا العظمى لمراكب المقليتين سنة ١٨٥٠ في النزاع الماص بلجيكا ، وحجز بريطانيا العظمى لمراكب المقليتين سنة ١٨٥٠ في النزاع الماص باحتكار مناهم الكبريت الذي سبقت الاشارة اليه

# ۵۸ — مجزالسفی حند توقع قبام مرب

و الاحط أن كثيراً ما كانت تأمر الدولة بجيعة سفن دولة أخرى وهى فى الوقع لاتفيد اكراهها على اتباع خطة معينة وإما لأنها تتوقع أعلان الحرب معى تريد ابقاءها لديها حتى تقوم الحرب متأحدها غنيمة . غير أن الدول عادت فعدلت عن ذلك لخالعتها للشرف فى للماملة ، ودهبت فى المصور الأحيرة الى حد الساح للمراكب التجارية التابعة لدولة ما التى تكون موجودة فى موابيها وقت قيام الحرب بينها و بين هذه الدولة بمفادرة مياهها فى ميماد تحدده لها وقد نست الاتفاقية السادسة من اتفاقيات لاهاى سنة ١٩٠٧ على أنه لا يجوز أن تصادر الدولة المراكب التجارية التابعة قمدو التى تكون موجودة فى مياهها الاقليمية وقت فلوا كما النجارية التابعة قمدو التى تكون موجودة فى مياهها الاقليمية وقت فعلان الحرب وأنه من الوعوب فيه أن يحلى سبيلها مباشرة أو بعد مهلة معينة

### ٥٩ -- بعصه، أعمال مشابه: لحجز الستن

حدا ويجب أن نميز بين حجز السفن بالمنى الذي أشرنا اليه آ نقاً و بين منع السفن الموحودة في مياه اللولة من السفر عند جدوث قلاقل أو ثورات أو أموراً أخرى نهم سلامة الدولة وذلك منماً لانتشار الاخبار (١٦) ، وعن قيام الدولة الحاربة بوصع بدها على السفن والبصابع المحايدة للوجودة في موايبها لاستعالما في أعراضها الحاصة مقابل دفع النعويض (٢) وهو حق من حقوق الدولة المحاربة سنتكلم عن شروط مناشرته عند الكلام على حقوق الدولة المحاربة قبل أملاك المحايدين

# • ٦ -- الحصراليمري السلمي (٢)

ويقصد بالحصر البحرى منع دخول أو خروج السنن من شواطي أو مواني. معينة تابعة لدولة ما بواسطة مراكب تضعها الدولة الحاصرة أمام المواني، والشواطي، التي يراد حصرها

ولقد كان الحصر البحرى في أول الأمر من الأهمال التي تقوم بها دولة محار بة قبل العدو ، ولم يرجع البه في غير الحرب وكوسيلة من وسائل الأكراء الا أوائل القرن التاسع عشر لما حاصرت بر يطانيا العطمي وفرنسا والروسيابيض شواطئ دولة البونان التي كانت تحتلها الجنود التركية بقصد منع وسول المدد البها وذلك البونان التي كانت تحتلها الجنود التركية بقصد منع وسول المدد البها وذلك لا كراهها على قبول وساطتها في الحرب التي كانت قائمة بينها (أي تركيا) و بين البونان. وقد قورت هذه الدول انها لم تمكن في حالة حرب مع تركيا ومع ذلك فقد البونان. وقد قورت هذه الدول انها لم تكس في حالة حرب مع تركيا ومع ذلك فقد أدى هذا الحصر الى معركة ناقار ينو سنة ١٨٧٦ التي أتلف فيها الاسطول التركي

<sup>(</sup>١) وهو ما يسوله Arrêt de Prince

<sup>(</sup>۲) وهو ما يسوله Right of Angary

Blocus Pacifique, Pacific Blockade (\*)

# ٣١٧ — جواز توقيع الحصر البمرى كوسيلة اكراه

وقد تعاقبت بعد دلك حالات الحصر المحرى السلى ، ومنها الحصر الذي أوقعته فرنسا سنة ١٨٣٩ على بعض شواطى ، البرتغال لا كراهها على دفع التعويض لما أصاب بعض الزعايا العرضيين من الضرر في البرتغال ، والذي أوقعته الحائرا سعة ١٨٥٠ صد شواطى اليونان لا كراهها على دفع التعويض الى دون باسيفيكو (وهي الحادثة التي أشرنا اليهافي الكتاب الأول والتي أثارت اشعراز أوروبا كلها) (١٠٠ وهناك حالات أخرى كثارة يدعو تعددها الى القول بأت الحصر البعرى أصبح من الوسائل للألومة لا كراه دولة على قبول مطالب الدولة الحاصرة . الا أنه لا تزال هناك أقلية من الشراح تنكر على الدول امكان استمال الحصر البعرى كوسيلة من وسائل الأكراء ، ولكن الأعلية في جانب الرأى الذي يقول بالامكان، وهذا هو الرأى الذي يقول بالامكان، وهو الرأى الذي تأخذ به الدول في الواقم

# ٦٢ — شروط الحصر الجرى البلحى

ولو أن النص الوارد في تصريح باريس البحرى سنة ١٨٥٦ ، والدى يقول بوجوب أن يكون الحصر البحرى وافياً بالفرض حق يكون مازماً ، خاماً بالحصر البحرى وافياً بالفرض حق يكون مازماً ، خاماً بالحصر البحرى الذي يوقع أثناء حرب الا أن الرأى المسول به يقفى بوجوب توفر هذا الشرط في الحصر المحرى السلمي أيضاً ، وقد أضيف اليه كذلك شرط اعلان الحصر ! وقد قرر مجمع القانون الدولي العام أنه واجب والحصر البحرى السلمي أن يقرر وأن . يسلن بمعة رسمية وأن تقوم بتنعيف القوات التي تكنى طفا الفرض

٣٣ - آثارافهم الجرى السلمى بالنسبة لسفيه الرول المعلم عليها الحصير وحدالك أيصاً شيء من الخلاف بالنسبة لما تملك الدولة الخاصرة قبل سعن

<sup>(</sup>١) څوهي بېزه تالت س ۲۰۵

الدولة المحصورة والتي تضبط وهي تحاول اختر اق منطقة الحسر. والنطرية الإنحارية هنا تقول أن مثل هذه المراكب التي تصبط يجوز حجزها الى أن ينتهى الحسر فترد الى أربابها. وقد عمل بهذا الرأى في الحصر الذي أوقعته بريطانيا العطبي وللابها والطائيا على شواطئ فنزويلاء اذ أنها ردت ما ضطته من المراكب الى أربابها وذلك رضم أنها قررت أثنا، قيام الحصر أنه حرى . وتأحد بعض الدول الاخرى بالرأى المخالف فهي تقول بامكان مصادرة مراكب الدولة المحسورة التي تضبط وهي تحاول احتراق نطاق الدولى العام الذي قرر أن سفن الدولة المحسورة التي تصبط وهي تحاول احتراق نطاق الحصر محكن حصوها على أن الواجب أن تردها هي وماعليها من البصائم الى الحابها الحصر محكن حصوها على أن الواجب أن تردها هي وماعليها من البصائم الى الحابها بعد انتها، النزاع ولكن دون أن تسأل عن أي تمويض

# ٤ ٣ - " تاره فيما يتعلق بسفيه الدول الاجتبية عه الزاع

لا تتفق نظر بات الدول المختلفة فيا يتملق بالأثو الذي يترتب على اعلان حصر بحرى سلمى على شواطى، دولة ما بالنسبة لمسفن الدول الأجببية عن النزاع فالمطوية الانجبزية، وهي أيضاً نظرية الولايات المتحدة، تقول بأن الحصر البحرى السلمى قاصر أثره على سفن الدولة المحسورة لا يتمداها الى غيرها من السفن التابعة للدول الاجببيه عن النزاع، وأنه بها، على ذلك لا يجوز منع مثل هذه السفن من دخول منطقة الحصر أو الخروج منها (١) . وتأخذ بعض الدول الأخرى (ومنها فرنسا) بالنظرية المخالفة التي تقول بامكان أن يتمدى أثر الحصر الى السفن التابعة لدول أحنبية عن النراع ، فأن هي حاولت دحول منطقة الحصر أو الخروج منها حاز ضبطها (١) . والغارق في نظر الدول التي تأخذ بهذه النظرية الأخيرة بين خلصر البحرى الحربي والسلمى من حيث تعدى أثر الحصر الى السفى الأجببية أنه الحصر البحرى الحربي والسلمى من حيث تعدى أثر الحصر الى السفى الأجببية أنه

<sup>(</sup>١) أوبنهايم حزء ثان ص ٩٥ وتشي هايد جزء تان س

<sup>(</sup>۲) قوشي چزه تاك س ۲۰۹

في الحسر البحرى الحربي يمكن معادرة مثل هذه السفن ادا هي ضبطت وهي عاول احتراق مطاق الحسر في حين أنه لا يمكن معادرتها اذا كان الحسر سلياً والها تحجز الى أن ينتهى الحسر في رد الى أر بابها . ولقد حسل في الحسر البحري السلمي المدى أعلنته فرنسا على جزر فورموزا سنة ١٨٨٤ أن حاولت فرنسا أن تنقد الحسر على مراكب الدول الأجنبية عن النراع فاحتحت بريطانيا العظى على داك وذكرت أنه اذا حصل أي تعرض لمراكب رعاياها فأنها تعتبر الحسر حريباً لا سلمياً عا يترتب على دلك من النتائج الحاصة بالحياد وعيره . وقد اضطرت فرنسا ازاء ذلك ، وحتى يمكنها تنفيذ الحسر قبل جميع المراكب أن تعلن أنه حربي لا سلمي ولكن الحادث انتهى بسرعة جودة العلاقات السلمية بين فرنسا والصين

كدنك ما نعت الولايات المتحدة في امكان التعرض لدين الدول الاجنبية عن النواع في الحصر الذي أعلمته الدول العظمي على كريت سنة ١٨٩٧ ، وفي الحصر الذي أوقعته ألمانيا و بريطانيا العظمي وإيطانيا على شواطي، فنزويلا سنة ١٩٩٧ لا كراهها على تسديد ديونها لهذه الدول. وقد قررت الولايات المتحدة بمناسبة هذا المحصر الاحير أنها متسكة بنظرينها التي من مقتضاها أن الحصر الدحري السلمي لا يمكن أن يقيد سفن الدول الاجنبية عن النزاع ، ولهذا التزمت الدول العاصرة أن تعلن أن الحصر الذي أوقعته حربي لا سفى و مهذه الوسيلة الدول العاصرة أن تعلن أن الحصر الذي أوقعته حربي لا سفى و مهذه الوسيلة نقط أمكنها تنفيذه قبل سعن الدول غير المشتبكة في المراع. ولقد أحد مجمع النظرية الإنجاريكسونية ، وهي النظرية الذي يؤيدها المقل ، والواقع أنه ما دام أن الحصر البحري سلمي وليس بحربي فلا ممني لازام الدول الاجتمية بواجب احترام الحصر المعمر المان من واجبات الحياد لا يترقب الا عند قيام حرب ومسلم أن أعمال الاكراه لا توجد حالة الحرب

# البائبان ان الحرب الحرب القصيل لأول المحرب وكيف تبسدا

#### ٣٥ – حالة الحرب

اذا قام مضال بين قوات مسلحة تابعة المولتين أو أكثر وتوفوت فيه الهاء ما ينها من الملاقات السلمية الذي أحداها أو الديها جيما قبل بوجود حالة حوب وهي حالة يترتب على قيامها انفسام العائلة الدولية الى فريقين: أولا فريق الحاربين ويشمل الدول المشتبكة في الحرب، وثانيا فريق المحايدين ويشمل ما عدا المفريق ويشمل الدول المشتبكة في الحرب، وثانيا فريق المحايدين ويشمل ما عدا المفريق الأول من الدول الاعضاء في العائلة المدولية؛ ومن المهم معرفة ما اذا كانت هناك حالة حرب بين دولتين أو عدة دول وستى قامت حالة الحرب عند، دلك أنه يترتب على قيام حالة الحرب تغير في الحقوق والواجبات الذي تلتزم بها الدول وقت السلم، عالدول المحاربة تلتزم ميا يبنها، وفيا يبنها و بين الدول المحايدة، بحقوق وواجبات عالدول المحاربة تلتزم ميا يبنها، وفيا يبنها و بين الدول المحايدة، بحقوق وواجبات عمل قيام الدول وقت السلم عملة الى حد كبير عن الحقوق والواجبات التي تلتزم بها هذه الدول وقت السلم عملة المحرب

وتقوم حالة الحرب عادة عند قيام المصال للسلح بين قوات الدولتين المتقاتلتين؛ غير أنها قد تبدأ قبل بدء الأعمال الحربية فعلا ومثل دلك أن تعلن . وولة الحرب على دولة أحرى ولا تبدأ الاعمال الحربية الا بعدد ذلك بوقت طال أو قصر ، فتى هذه الحالة تبدأ حالة الحرب من وقت الاعلان لا من وقت التيام بالأعمال الحرية

ومن حهة أخرى قد توقع دولة أعمالا لا تنميز بطبيعتها عن الأعمال الحربية دون أن تقوم حالة الحرب ، ومثل ذلك حالة استعال دولة لقوائها كوسيلة لا كواه دولة أخرى على قبول طلباتها . وقد أسلفنا عند الكلام على وسائل الاكواه أن الذي يميزها عن الحرب عدم توفر بية الحرب لدى الدولتين أو لدى احداها ؟ فاذا توفرت نية الهاء العلاقات السلمية بين الدولتين لدى احداها أو لديهما معا اعتبر أن حالة الحرب قد قامت بما يترتب علىذلك من الآثار ، وادا لم تتوفرالمية فالأهمال الوقعة أعمال اكواه لا تغير في حالة السلم

#### ٣٧ -- ميزات الحرب

ولا يكون النصال للسلح حربا الاادا كان قاعاً بين دولتين ، فتصادم القوى السلحة التابعة ادولة مع أفراد لا يعتمر حرباً ، وأن كان فيا مضى يعترف بالحرب الخاصة وهي الحرب التي كان يقوم بها أفراد من تلقاء أنفسهم قبسل دولة أجنبية ؛ وقيام الأفراد في الوقت الحاضر بأعمال عدائية قبل دولة أجنبية يعتبر عملا جنائياً معافياً عليه ، عبر أنه يحب تمييز هذه الحالة عن حالة وجود قوات رسمية تابعة لدولة في منطقة بهيدة عن سلطات الدولة الرئيسية وقيامها بأعمال حربية دون أمر أو تصريح من الدولة لأن الظروف تقتضي الاستحال وتحول دون امكان استشارة أو استصدار أمر السلطات الرئيسية ، فان مثل حدا الدمل اذا أجيز اعتبر حرباً (1)

كذلك لا يعترف القانون الدولى العام في الوقت العاضر بحرب تقوم بين دولة وشركة أو هيئة أو جماعة من الأفراد لا تكوان دولة وقد كان قديماً لشركات الاستعار أن تعلن الحرب ، ولكنها كاست حرب الدولة التي تتممها الشركة الكناك كان لتحالف الحانس أن يدخل في حروب مع الدول التي تعاديه .

<sup>(</sup>۱) أورثن من ۲۱۰

ولا تعتبر الحرب الاهلية دواما حربا بالمنى المحيح ، فالنصال المائح الذى يقوم بين قوات دولة و بين ثوار قاعين في وجه العكومة الشرعية يريدون الاهصال عنها قد يعتبر أو لايعتبر حربًا بالمنى الحقيق بحسب ما اذا اعترف أو لم يعترف لهم بصفة المحاربين ؛ كذلك الحال في العقال المسلح افذى تقوم بين هيئتان في دولة واحدة تريد كل منها أن تستولى على السلطات الحكومية فيها . فاذا ما اعترف لاثوار أو القائمين على الحكومة الشرعية في البلد بصفة المحاربين اعتبر العزاع بينها حربا والا فهو ثورة داخلية لا توجد حالة العرب

ويشير أو بنهايم الى أنه ليس من المضرورى أن تكون الدولة تامة السيادة المكان قيام حرب بينها و بين دولة أخرى ؟ فقد تقوم المعرب بين دولة ودولة تابعة سواء أكانت تابعة لحسا أو لدولة أخرى ، ومثل ذلك الحرب بين سريبا و بلغار با سنة ١٨٩٥ فقد اعتبرت حرباً قانونية ؟ وقد تقوم الحرب بين دولة حامية ودولة عيمة ، و بين دولتين داحلتين في أتعاد عهدى وان كان دستور الاتحاد يمنع من حصوله و بينبره هملا غير مشروع ، غرب الانفسال الذي قام بين الولايات الجنوبية سنة ١٨٩٧ كانت حربا قانوبية (١١)

#### ٦٨ — مشروعية الحرب

بين الشراح وعلماء القانون من قديم التاريخ خلاف كير على الحرب ومشروعيتها ، فن رأى بسهم أن العرب عمل غير مشروع لا يصح أن تلجأ اليه الدول ، ومن رأى السف الآخر ، وهم الأعلية ، أن الحرب عمل مشروع وأنه ما دام أنه لا توجد سلطة عليا تقتص من الدول للمتدية وترد العقوق المنتصبة الى أربابها علا بد من أن قسلم للدول أهسها بحق دمع الاعتداءات علها واسترداد حقوقها المعتصبة ، وأن مكفل لها مباشرة هذا العق مجميع الوسائل بما في ذلك حقوقها الدولة العاصبة باستعال القوة ضدها وبالدخول معها في حرب اذن

أو نهايم جزء اأن من ١٩٧

#### خرورة عملية ولا يمكن القول بعدم مشروعيتها

هذا الرأى الأحير، الذي يقول عشروعية الحرب، هوالذي سار عليه العرف الدولى، ولا أدل على ذلك من تسدد الحروب التي قامت بين الدول ومن وجود قواعد تنظمه وتحكم التصرفات للتعلقة به ؟ فالدول ادن في حل من الرجوع الى الحرب كما وجدت أن في الرحوع اليها تنفيداً الإغراسها، بشرط اتباع القواعد المنظمة له التي حرى عليها العرف الدولى أو التي نص عليها في معاهدات شارعة (١٦)

# ٦٩ — القيود على حق الدولة في الدخول في حرب

قلما أن الدولة في حل من الرجوع إلى الحرب ادا شاءت ، هذا اذا لم تكن قد قيدت من حريتها في ذلك من قبل ، فقد تكون الدولة ماترمة بنصوص معاهدة ، ومثلها معاهدات التحكيم العامة والاتفاقية الخامة بتعديد استمال القوات المسلحة لأكراء دولة على تسديد ديونها (٢٠) ، تقيد من حريتها في التعمرف و تنفي أمكان لالتحاء الى الحرب كوسيلة لفض تراع يقوم بينها و بين دولة أخرى طرف في الماهدة الا في طروف خاصة ؟ فعي في هذه الحالة لا تملك الرجوع الى الحرب لأن في الرجوع اليها احلال بمصوص الماهدة . كذلك تلتن الدول الضامنة للحياد الدائم الذي توضع فيه دولة ما باحترام هذا الحياد ، فلا تملك المحول معها في حرب . كذلك تنص المواد ٢٠ الى ١٥ من عهد عصبة الأمم على ما تلتم به الدول الأعصاء في المعمة

<sup>(</sup>۱) هذا ويرى بس الفراح تقديم الحرب اليمرب هذاة ، وهي الحرب التي يكون لها صبت عادل بهرو الدولة النحاءها البهدا ، كأن تدخل الدولة في حرب داها عني أقليمها أو رداً الاعتداء وقع عليها أو اهانة لحلت بها ؟ وحرب قبر عادلة وهي التي لا يكون لها سبب عادل يررها ، كأن تدخل دولة في حرب لتنصب سن أقليم جارتها أو لتصحيها لحسكها ، هذا الشميم في ألوائم يهم الاخلاق أ كثر بما يهم الفانون ، ذلك أنه مني فانت الحرب ، سواه أ كان سبها عادلا أو قد عادل ، ترتب على قيامها آثارها الحاصة ووجب تعليق القواعد المتعاشة بالحرب والحياد عليها وهي التي سميكام عليها قيما على

<sup>(</sup>٢) الاعائية الثانية سنة ١٩٠٧

من الواجبات الحاصة بتسوية للنازعات التي تقوم بينها ، ومن بينها واجب ألا تعلن الدولة الحرب على الدولة للتنازعة معها قبل فوات ثلاثة شهور على صدور قرار المحكمين أو الحكم أو تقرير المجلس (١) وواجب ألا تعلن الحرب على دولة رضيت بالقرار الذي أصدره المحلس اذا كان صدوره باجماع الآراء (٢)

# ۷۰ – میثاق بربان – کیاوج

هذه القيود وأمثالها تعصب على حالات خاصة ولا تازم الا الدول التي رصيت بها ، فهي لا تغير من للبدأ الأسلس الذي أشرنا اليه وهو ان الحرب عمل مشروع تمثك الدول الالتجاء اليه كلما شاءت ذلك . هذا المبدأ الذي بني متما كل هذه القرون الصديدة يزعزعه من أساسه ميثاق بريان — كياوج ، وهو المووف بميثاق السلام ، الذي أعلنت فيه الدول الموقة و استنكارها للالتحاء الى الحرب لتسوية الحلافات الدولية ، و ونبذها اياها في الاقالها للتبادلة باعتبارها أداة سياسة قومية ، أو بسارة أصرح ، الميثاق الذي صبر الحرب عملا عير مشروع ، على الأقل فها بين أو بسارة أصرح ، الميثاق الذي صبر الحرب عملا عير مشروع ، على الأقل فها بين الدول التي قالته وعددها يزيد وقت كتابة هذا عن خس وار بعين دولة

أبرم هذا الميثاق كل من الولايات المتحدة وفرنا و بلحيكا وإيطاليا والدنيب واليابان وتشكوساوفا كيا و بولونيا و بريطانيا المعلمي وإيرلندا الحلوة واستتراليا وكندا ونيوزيلند وجنوب أفريقا والهسند. وقد تم توقيعه في باريس في ٢٧ أضبطس سنة ١٩٢٨ . وأعقب دلك أن أرسلت الولايات المتحدة لجميع الدول الأعضاء في العائلة الدولية تدعوها للانضام اليه وقد أجاب الدعوة الكثير منها

٧١ – ماينص عليہ المبتاق

وينص البثاق على أن الدول الوقعة : -

<sup>(</sup>۱) مادة ۱۲ (۲) مادة ۱۵ قرع ۳

نطراً لما يشعرون به من الواجب الملقى على عاقفهم لزيادة خير الانساسة ، ونظراً الى ايقالهم بأن الوقت قد آن العمل على نشا الحرب نسا صربحاً باعتسارها أداة لسياسة قومية توسلا لدوام بقاء الملاقات السلمية والودية القائمة الآن مين شعومهم ، وسطراً الى اقتناعهم بأن كل تعيير في علاقاتهم بعضهم بمعض بجب ألا يعمل الا بالطرق السلمية ولا يتحقق الا بوسائل السلم والسطام وبأن كل دولة من الدول الموقعة تسمى من الآن فصاعدا لنمية مصالحها القومية من طريق الرجوح الى الحوب بحب حرمانها من الانتفاع عزايا هذه المعاهدة

ونطرا الى أنهم يرحون أن جيع الدول الأخرى محتدية أمثالم لا تلت أن تشرك في هذه الجهود الاتباية ، وأن تلك الدول بانفيامها الى هذه الماهدة وجرد العمل بها تمهد لشعو بها سديل الاستعادة بما احتوته تصوصها من الزايا فتتجمع بذلك كمة شعوب العالم المتعدين على بذا الحرب باعتبارها اداة لسياستها القومية بذاً عاماً قد قرروا فيا ييمهم الرام معاهدة وعينوا لهذا الفرض الفوصين الآتي أمهاؤهم . . . . و بعد أن تبادل هؤلاء للعوصون وثائق تفو يضهم التام و بعد أن تبينوا سمها انفقوا فيا ييمهم على للواد الآئية :

المادة الأولى . تعلن الدول المتعاقدة في صراحة وتأكيد باسم شعوبها المختلفة أشد استنكارها للالتحاء الى الحرب لتسوية الخلافات الدولية كما تعلن نبدها أياها في علاقاتها المتبادلة باعتبارها أداة لسياسة قومية

المادة الثانية . تقرر الدول المتعاقدة بأن تسوية أو حل للشاكل أو المنازعات أياكان نوعها أو سنمها يجب ألا يعالج أبدا الا بالوسائل السلمية

وعند ما تصبح هذه الماهد مصولا بها على الرجه للشار اليه في القترة السابقة

يباح اسائر دول العالم الانضيام اليها طوال الزمن اللازم لذلك وتودع الوثيقة الدالة على انضيام كل دولة في واشتجطون و بحجرد هذا الايداع تصمح الماهدة ناهذة بين هذه الدولة وبين الدول الاخرى المتعاقدة.

٧٢ — دعوة مصر للائضمام الى الميتاق

وقد دعيت مصر مع الدول الأخرى الى أن تنصم الى البيئاق وقد أحابت أنها تقبل الدعوة يكل سرور وأنها تنفم الى البيئاق « بالصيعة التى وقع جها بباريس دون أن يفيد هذا الانفيام تسليا بأى تعفط أبدى بشأن هذا البيئاق » . وواصح أن اجابة الحكومة الصرية لا ترمى الى التحفظات التى أبدتها بعض الدول بخصوص أن البيئاق لايقيد الدول في استعال حق الدفاع الشرعي عن النفس أوأن خروج دولة على البيئاق يحل دمة الدول الأحرى منه ، الى غير دلك من التحفظات التى سنأتى على ذكرها ، واعا قصد بها عدم التحفظ الذي أبدته بريطابيا المغلمي فيولها التوقيع على البيئاق والذي أشارت فيه الى وحود أقالم يهم الامبراطورية البريطانية المعافية على المبراطورية المبراطورية البريطانية بمحافظة على المبداطورية المبراطورية البريطانية بمحافظة على المبداطورية المبراطورية نفيها وأنها تقبل الماهدة الجديدة على أن يكون المفهوم منها أنها لا تقب في سبيل عربة عملها دفاعاً عن هذه الأقالم وحاية لها

#### ٧٣ — تحفظات الرول عن الميشاق

قلما أن بعض الدول أشارت في احاباتها إلى بعض تحمطات ، هي في الواقع مفهومة من مص الميثاق ومن للدكرات التي تبودلت منه ومستمدة من القواعد المسلم بها في مسائل الماهدات ، هذه التحفظات هي : -

- ١ أن الميثاق لا يقيد حق الدفاع الشرعي عن النمس
- ان الميثاق لا يلزم الدولة الا في علاقاتها مع دولة أو دول تكون هي
   أيضًا قد أترمته
- ٣ -- أن أخلال دولة منسوصه يخلى الدول الأخرى من الالترام بها قبل الدولة المخلة

وقد أشير بصراحة أيصاً الى أن ميثاق السلام لا يعتبر بحال من الأحوال مؤثراً في الاتفاقات السابقة عليه والمتعاقة بنسوية المشاكل بطريق ودى ، كاتفاق لوكارنو وعهد عصبة الأمم ، ولا تتنافى مع الالترامات للمصوص عليهافيها ، ولا هى تشافى مع معاهدات ضان الحياد وغير ذلك

# ٧٤ — أثر الميثاق في مشروعية الحرب

ولا يفوتنا أن نشير الى ماقاله المسيو بريان وزير حارجية فرنسا الذي يرجع اليه الفضل في أبرام هذا الميثاق في جلسة التوقيع عليه حيث قرر أن الدول ، بامصائه هذا الميثاق ، قد نبعت بدون تحفظ الحرب كوسيلة لتنعيد سياستها القومية ؛ أي أنها نبلت الحرب في أخطر أشكالها : الحرب المتعدة الانابية . . . . . . . وأن مثل هذه الحرب التي كانت تعتبر فيا مفعى حقا الهيا ومطهراً من مطاهر السيادة قد حرمها الميثاق من صفتها الأشد خطورة ألا وهي مشروعيتها ، فعي بمقتضى هذا الميثاق عمل خير مشروع تعرض بكل تأ كيد كل من يلجأ اليها الى تخلى الدول الموقعة عنها كما يمكن أن تعرضها الى عدائها

ملحى: ويتلخص ناريح ابراماليشاق هياءاتى: أرسل ورير خارجية فرنا السيو بريان لى وزير خارجية الولايات المتحدة المستركبارج فى شهر يوبيه سنة ١٩٧٨ مذكرة سمنها مشروع مماهدة يعرض على حكومة الدولة الأحيرة ابرامها معها ؛ يمعى هذا المشروع أولا: على أن الدولتين ( فردا والولايات المتحدة ) تعلمان استنكارها للالتجاء الى الحرب وندها لها فى علاقاتهما للتبادلة ، ثانياً : على أن جيم المنزعات أو المشاكل التي قد تحدث بين الدولتين أيا كان نوعها أو سديا لا يطلب حليا أو تسويتها من قبل أحد الفريقين الا بالوسائل السلمية ، ولقد رصيت الولايات للتحدة فى ردها ( الذى أرسلته فى ديسمبر سنة ١٩٧٧ ) بالفكرة ، واقترحت الماماً للفائدة أن تبرم للماهدة المقترحة بين الدول الرئيسية جيماً لا بين فردا والولايات المتحدة وحدها ، ه ذلك أن تصريعاً كهذا اذا قامت به الدول الرئيسية يكون بلا المتحدة وحدها ، ه ذلك أن تصريعاً كهذا اذا قامت به الدول الرئيسية يكون بلا المتحدة وحدها ، ه ذلك أن تصريعاً كهذا اذا قامت به الدول الرئيسية يكون بلا المتحدة وحدها ، ه ذلك أن تصريعاً كهذا اذا قامت به الدول الرئيسية يكون بلا المتحدة وحدها ، ه ذلك أن تصريعاً كهذا اذا قامت به الدول الرئيسية يكون بلا المتحدة وحدها ، ه ذلك أن تصريعاً كهذا اذا قامت به الدول الرئيسية مقده الاداة ،

و بذلك يتم بين جميع الدول الاتفاق المتترح عقده الآن بين فرنسا والولايات المتحدة دون غيرهما . ع

وقد قبلت فرف عدا الاقتراح في رحما الذي أرسنته في ٥ يناير سنة ١٩٢٨ ، غير أنها أدخلت بعض التعديل في صيغة التراحها الاول ادأشار الرد الى قدول فرنسا مكرة ابرام يوقع عليها الآن من فرنسا والولايات المتحدة تقضى علىالدولتين المتماقدتين بنمذكل حرب اعتداء . . . . وأن تلفت اطار جميع الحكومات الى هذه للعاهدة ويطلب منها قبولها والأشتراك فيها ه . ويلاحظ أن الاقتراح الأصلى كان ينص على استبكار الالتحاء الىالحرب وسفحا في حين يمص الاقتراح للمدل على نسد كل حرب اعتداء . وقد لاحظت ذلك حكومة الولايات المتحدة في مدكرتها التي أرسلتها في ١٦ يناير رداً على مذكرة الحكومة الفرنسية كما لاحظت أن قبول فرقبا عدل أيساً في عدد الدول التي تبرم الماهدة أولا ، ﴿ قصر أبرام الماهدة أولا على فرنسا والولايات المتحدة في حين أن اقتراح الولايات المتحدة كان يرمى الى أن تشرُّك الدول الرئيسية جميعها في الرام للعاهدة . واعترضت على الاقتراح العرفسي، الخاص بقصر ابرام للماهدة على فرنسا والولايات المتحدة ودعوة الدول الأحرى بعد ذلك للإنضام اليها ، بأنه من المحتمل ألا تقبل احدى الدول المكبري الماهدة المبرمة اسبب من الأسباب علا يمكن العمل بها وتذهب جهود الحكومتين عداً. واستعسرت في الرد الذي بشته في نفس الشهر عن السبب الدىمن أحله عدلت فرنسا في اقتراحها الاصلى وقصرت الاستكار على حرب الاعتداء وقد أجابت فرنسا على هده للذكرة الأخيرة في ٢٩ يناير بأن مسألة عدد الدول التي تقوم أول الأمر بابرام الماهدة مسألة شكلية صرفة وأن الذي دمها الى قصر ابرام للعاهدة بادى. ذى بدى، على الحكومتين العرنسية والأمريكية هو رغبتها في تمحيل الإبرام وأنها ، أي الحكومة العربسية ، مستمدة للموافقة على أية طريقة تتصح أنها فصل الطرق التطبيق العملي . أما عن قصر الاستمكار في الانتراح الثاني على حرب الاعتداء فقد جاء في رد الحكومة الفرنسية أنها لا تمتم عن توقيع ميغة للعاهدة الأصلية التي تنص على استنكار الحرب صفة عامة ادا كان الابرام قاصراً عليها وعلى الولايات المتحدة، مرتكمة في دلك على أن مثل هذه الدول المعددة اذا تعددت الدول الأطراف فيها قد تتنافى مع ما تأثرم به هذه الدول من الواجبات بما هو منصوص عليه في عهد عصبة الامم وفي اتعاقية لوكارو وفي معاهدات ضان الحياد وما شابه ذلك . وأشارت المذكرة الفرنسية في دلك أيضاً الى اتفاقية چنيف سنة ١٩٣٧ ( التي لم يعادق عليها ) حيث بست هي أيساً على استنكار حرب الاعتداء واعتبارها جريمة دولية

وقد اعترضت حكومة الولايات للتعدة (في ردها الدي أرسلته في ٧٧ فبراير) على ما أبدته الحكومة الفرنسية تفسيراً لقصر النص على حرب الاعتداء دون الحرب بصفته العامة بأنه اذا كان في وسع هرنسا أن تبرم للماهدة التي تستنكر الحرب بصفة عامة مع الولايات المتحدة دول غيرها دون أن تتنافي هذه الماهدة مع ما التزم به فرنسا من الواحمات عقتصى عهد عصبة الامم واتعاقية لوكاراو ومعاهدات ضهال الحياد وغير ذلك ، فان حكومة الولايات المتحدة لا ترى كيف أن هده الواحمات تتماني مع الماهدة اذا تم ابرامها من عدة دول . وأشار الرد الى القرار الذي أصدره الوثم الدولي السادس للدول الامريكية مصرعاً باسم الجهوريات الامريكية استنكار المعرب على اطلاقها كاداة للسياسة القرمية في الملائق المتنادلة بينها ، والى أن سم عشرة دولة من الواحدة والعشرين التي مثلت في ذلك المؤعر أعماء في عصمة الامم وقد اتفق أحيراً بين فرف والولايات المتحدة على أن تعرض صيغة الاقتراح الأسلى مع المذكرات التي تبودلت بينجا على أنجلترا وإطاليا والمانيا واليابان لابدا. رأيها فيها ، وقد قامت بذلك الولايات المتحدة نسلاكا أرسلت فرنسا لهذه الحكومات ولحكومة الولايات للتحدة مذكرة ضمنتها الصيغة التيتري أن تبرم بها المعاهدة وهي كالصيغة الأصلية ( التي المترجها يريان والتي نص عليها كياوج في مذكرته للدول الأرجة ) مضافاً اليها تحفظات ترى بيها مرقساً نها مفهومة عما تبادلته الحكومتان من المذكرات ، هده التحطات هي :

 ان نصوص هذه الماهدة لا تؤثر مطاقاً ميا الدول المتعاقدة من العقوق والمهود التأتية من اتفاقات دولية سابقة ب أن الماهدة المقارحة لا تازم الدولة الا في علاقاتها مع دولة أغرى مرتبطة هي أيضًا بها

أنه اذا أخلت احدى الدول المتعاقدة بنصوص هذه المعاهدة عان الدول الأخرى المتعاقدة تمكون في حل ، فها يختص بتلك الدولة ، مر مخالعة عهودها عوصب هذه للعاهدة .

إن هذه الماهدة لأتحول دون استعال حق الدفاع الشرعى عن النفس.
 ( وهذه التعظمات هي بذاتها التي أبدتها فرنسا في حطامها الذي أرسلته الولايات المتحدة في ٢٦ مارس سنة ١٩٣٨ والذي قبلت فيه مكرة عرض الشروع على الدول سالفة الذكر)

ولقد أشارت المانيا في ردها الذي أرسلته في ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٨ على مذكرتي الولايات المتحدة وفرنا الى ما سبق الميثاق المقارح من معاهدات الغرض منها المحافظة على السلم العام ، ويهم للانيا منها ميثاق لوكارنو وعهد عصبة الأمم ، وقالت عنها أن الميثاق الجديد لا يتنافي معها وانت التعهد بعدم استعال الحوب كأداة المسياحة القومية إنما يعزز الفكرة الأساسية في عهد عصبة الامم وميثاق الرين (ميثاق لوكارنو). ولكمها في الوقت ذاته أبعت أنه معهوم من الميثاق المقترح وذلك دون حاحة الى نص حاص : أولا — انه لا يتنافي مع ما للدول مى المتاهدة الأخرى تسترجع حرية العمل فها يتعلق بتلك الدول على مخالفة الميثاق فالدول المتداهدة الأخرى تسترجع حرية العمل فها يتعلق بتلك الدولة

وأشارت الحكومة البريطانية في ردها ( ١٩ ماير سنة ١٩٧٨ ) الى تسولها الفكرة الأساسية التي يرتكز عليها الميثاق ، والى اله ما دام انه مفهوم من نص الميثاق وبما تبادلته الحكومات من المذكرات: ا) ال الميثاق لا يمع استعال حق الدفاع الشرعي عن النفس ، ب) ان احلال احدى الدول الموقعة على الميثاق بنصوصه يحلى الدول الاحرى من واجب النفيد بهده النصوص قبل الدولة المخلة ، فهى لا ترى ماساً من اعفال المص عن ذلك في الميثاق

وأشارت في ردها أيضاً الى الماهدات السابقة على الاقتراح كمهد عصبة الامم

وميثاق لوكارو ، الى أن الميثاق الجديد لا يجب بحال من الاحوال أن يكون سبباً في الاخلال بالتعدات المنصوص عليها في هذه الماهدات الاخيرة ، وأنها لا تطلب النص على ذلك صراحة في الميثاق اكتفاء بما أورده كياوج في مدكرته من اله ليس في نيته أن يحمل شروط الماهدة ما نعه الموضين على عهد عصمة الامم ومعاهدة لوكارنو من القيام بتعداتهم

و بهمناعلى الحسوس مما حاء فى رد الحكومة البريطانية الاشارة الى وجود أقاليم يهم الامبراطورية البريطانية المحافظة عليها محافظة على سلم الامبراطورية وسلامتها . و ولقد اهتبت حكومة جلالة الملك فى المامي بأن توضح أن التدخل فى هده الاقاليم مما لا تحتمله وأن حمايتها من الهاجمة هى للامبراطورية البريطانية ممنابة دفاع عن النفس . فيحب أن يكون مفهوماً مجلاء أن حكومة جلالة الملك تقبل الماهدة الجديدة على أن يكون المفهوم منها أنها لا تقب فى سبيل حرية عملها من هذا القبيل. ان حكومة الولايات المتحدة الم مائة الحده صرحت بأنها تعد عدم مراعاتها من دولة أجنبية عملا عدائياً ، قذاك تعتقد حكومة جلالة الملك انها بتحديد موقفها هدا تعر هما فى نية حكومة الولايات المتحدة عما وتعنيه هذه ه

وأحابت الحكومات الاخرى بقبول التوقيع على اليثاق

وقد رؤى بعد داك حلا اللاتكال الحاص بامكان حصول تنافر بين الميثاق المقترح وميثاق لوكارنو أن تدعى جميع المدول الموقعة على ميثاق لوكارنو للاشتراك في توقيع المعاهدة كا رؤى أن تدعى الممتلكات الحرة البريطانية اللاشتراك في التوقيع لما أبدته الحكومة المريطانية من عدم أمكانها الانفراد بتوقيع المعهدة وعلى داك تم توقيع الميثاق في ٢٧ أعسطس سنة ١٩٠٨ من الدول الآتي ذكرها: الولايات المتعدة وهو نسا و بلحيكا وليطاليا والماليا واليابان و بريطانيا العطمي وابرلمده الحرة واسترائيا وكمده ونيور يلنده وحنوب أفريقيا والمند وتشكوساوفا كيا و بولونيا و بعد أن تم توقيع الميثاق أرسلت حكومة الولايات المتحدة تدعو الدول و بعد أن تم توقيع الميثاق أرسلت حكومة الولايات المتحدة تدعو الدول ما يزيد عن خمة وأربين دولة

### ٧٥ — القواعد المنظمة لحالة الحرب — القواعد العرقية

تنظم حالة الحرب والآثار للترتبة عليها مجموعة من قواعد القانون الدولى العام أعلبها عرفية مستحلصة تما جرت عليه عادة الدول في الحروب التي نشبت يذبها ، والقليل منها موضوعة عس عليها في بعض معاهدات شارعة

هذا ولم تكر الدول فيا على مقتصاها ، فكانت فوضى مشوبة بالقسوة والهنجية . ثم أحدت الموامل المختلفة مساعد على التلطيف في قسوتها وعلى أن تجد الرحة مكانا في قلوب القواد والمتعاتبين، أم هذه العوامل الدين وما كان يأمر به من الرفق وحسن الأخلاق ، والفروسية (۱) أم هذه العوامل الدين وما كان يأمر به من الرفق وحسن الأخلاق ، والفروسية (۱) وما كانت تفعى به قواعدها من مراعاة الشرف والكرم في معاملة العدو . ساعد على تنظيم الحرب كذلك طهور الحبود العطاميين والقواعد المسكرية التي كانت توصع لتنظيمهم . ونتأعن هذه العوامل جيمها ظهور قواعد مختلفة تنظم القتال بين الفريقين المتحاربين كا تنظم حقوق الدولة المحاربة قبل دولة المدو وقبل الحايدين. هده هي القواعد العربة التي تنظم حالة العرب . و يلاحظ فيا يتعلق جها أن الدول لم تكتف بيقاء بعضها كقواعد عرفية بل نمت عليها صراحة فيا أبرمته فيابينها من الماهدات الشارعة ، ومثل ذلك معاهدة جنيف ١٨٩٤ (المدلة بماهدة برحي العرب البرية وعير ذلك

#### ٧٦ – القواعد الموضوعة

أما قواعد الحرب الموضوعة ، و بالاحط فيها أن أعلبها حديث لا يتعدى أواخر القرن الناسع عشر وأوائل القرن المشرين ، صحدها منصوماً عليها في المعاهدات الشارعة التي أبرمتها الدول لتنظم حالة الحرب . ويصح أن ندكر من هذه المعاهدة تصريح باريس البحري سنة ١٨٥٦ و ينظم بعض المسائل في الحرب المعرية ، ومعاهدة حيث سنة ١٨٦٤ المعدلة عماهدة سنة ١٩٠٦ الخاصة عماملة جرحى الحرب البرية ( وقد اتفقت الدول الموقعة على اتفاقيتي لاهاى على تطبيق مبادى، هذه المعاهدة في الحرب البحرية كذلك ) ، وتصريح سال بطرسلام جسنة مبادى، هذه المعاهدة في الحرب البحرية كذلك ) ، وتصريح سال بطرسلام جسنة

Chivalry (1)

١٨٦٨ الحاص بمنع استمال القدائف للفرقسة اذا قل تُعلها عن ٤٠٠ جرام ، والاتفاقيات الحاص بمنع المتمال القدائف عند المقاد مؤتمري لاهاى سنة ١٨٩٩ وسنة ١٨٩٨ . وسنتكلم عنها تفسيلا فيها يلي

#### ۷۷ — تدوین قواعدالحرب

ولقد عملت عدة محاولات لتدوين قواعد الحرب؛ ومن هده المحاولات قانون الحرب البرية الذي أقره مجمع القانون الدولي العام في اجباع سنة ١٨٨٠ وقانون الحرب البحرية الذي أقره سنة ١٩٩٣ ؛ كدلك قامت عدة دول بتدوين هذه القواعد ووصعها في شكل قانون عمكري ليتبعه صباطها وقوادها في الحروب التي تدخل فيها ، ومثلها فواعد الحرب البرية التي وضعها الأستاذ ثيير لحكومة الولايات المتحدة سنة ١٩٩٤، وقواعد الحرب البرية والقواعد والألمانية والإيطالية وغيرها البرية التي وصعتها الحكومة والإيالة وغيرها

وواضح أن القواعد العرفية المنظمة لحالة الحرب مازمة الدول جميعًا في يقوم بينها من حروب ؟ أما القواعد الموضوعة المسموس عليها في اتضاقات دولية فعى لا تأزم الا الدول الموقعة عليها وفي الحروب التي تقوم بينها فقط ؟ فاذا قامت حرب بين دولة موقعة ودولة غير موقعة علا تأثنم الدولة الموقعة بنصوص الاتفاقية الأنها لا تأزم الدولة الموقعة الأخرى فليس من المعدل أن تازم الدولة الموقعة لانعدام شرط التبادل ، ولقد نص على هذا صراحة في اتفاقيات لاهاى سنة ١٨٩٩ ، وسنة ١٨٩٩ ، وسنة ١٨٩٩ ، وسنة ١٨٩٩ ، والتبادل ، ولقد نص على هذا صراحة في اتفاقيات لاهاى سنة ١٨٩٩ ، وسنة ١٨٩٨ ، وسنة ١٨٩ ، وسنة ١٨٩٨ ، وسنة ١٩٩٨ ، وسنة ١٨٩ ، وسنة ١٨٩٨ ، وسنة ١٨٩٨ ، وسنة ١٩٩٨ ، وسنة ١٨٩٨ ، وسنة ١٨٩٨ ، وسنة ١٨٩٨ ، وسنة ١٩٩٨ ، وسنة ١٩٩٨ ، وسنة ١٨٩٨ ، وسنة ١٩٩٨ ، وسنة ١

### ٧٨ - كيف تبدأ الحرب

تبدأ الحرب اما باعلان حرب أو باندار سانى يسمى فيه على قيام الحرب عند عدم اجابة المطالب المذكورة في الاندار ، كما تبدأ يتوحيه أعمال الحرب دون اعلان أو اندار سابق

#### ٧٩ – اعملاد الحرب

و يقصد به الخطار يصدر من دولة لدولة ينص على انتها، العلاقات السلمية بين الدولتين وقيام الحرب بيسها . و يكون هذا الاعلان في العبادة سابقًا على الأعمال الحربية التي تقرتب بين الدولتين ، كما يمكن أن يرسل سد القيام بالأعمال الحربية ضلاً ولأخطار الدولة التي وقمت قبلها هذه الأعمال بأن نبة الدولة الأولى هي قبام الحرب بين الدولتين

ولقد فكر جروسيوس في كتابه أن الواجب ألا تبدأ الأعمال النحربية قبل اعلان النحرب بين الدولتين المتنارعتين ، وتسمه في ذلك بعض الشراح ومنهم قائل وكالفو و بلنتشلي وغيرهم ، غير أن الدول لم تأحد بهذه القاعدة دواماً

# • ٨ - تَارِيخُ القاعرة الحَاصِةُ بُوجُوبِ اعْتَوْلَهُ الْحُرِبِ

فقد كانت المادة ، في القرون الوسطى ، أن تعلى الحرب بواسطة رسل خصوصيين وأن يلاحظ في اعلانها الكثير من غيم المراسل . وفي أوائل القون السابع عشر أعفلت عادة بعث رسل خصوصيين ومارت الحرب تعلى ببلاغ يقدمه عثل الدولة التي تريد الدخول في حالة حرب الى علاط دولة العدد و . ثم بدأت الدول خلال هذا القون وأوائل القون النامن عشر تهمل اعلان العوب وتدخل فيها دون أي اعلان أو انذار سابق ، مكثير من الحروب في هذا التاريخ كانت ثيداً دون أي اعلان أو انذار سابق ، مكثير من الحروب في هذا التاريخ كانت شداً دون أي اعلان أو انذار سابق ، مكثير من الحروب في هذا التاريخ كانت شداً دون أي اعلان أو انذار سابق ، مكثير من الحروب في العلاما وهو نسا التي قامت شداً دون أي اعلان أو الذار سابق على عدة قلاع تركية منة ١٧٥٧ ولم يرسل العلن حرب عنها الاسنة ١٧٥٨ ولم يرسل اعلان حرب عنها الاسنة ١٨٥٨ ولم يرسل العلان حرب عنها الاسنة ١٨٥٨ وينها و بين الكسك سنة ١٨٤٠ والم يرسل التعدة وأنجائرا سنة التاسع عشر دون اعلان حرب ومنها الحرب بين الولايات للتحدة وأنجائرا سنة التاسع عشر دون اعلان حرب ومنها الحرب بين الولايات للتحدة وأنجائرا سنة ١٨٩٠ وينها و بين المكسك سنة ١٨٤٠

<sup>(</sup>۱) وهناك امثله أخرى كثيرة بس على بعضها هول في كتابه س ۲۹۷

وفي أواحر القرن التاسع عشر رجعت الدول الى عادة اعلان الحوب ، فالحوب ، العرف العرف العرب ، فالحوب العرف العر

ويستنج من هذا حيمه أن عادة الدول لم تسر على اعلان الحرب، وأنه لذلك لا يمكن أن يقال بوجود قاعدة عربية تفرض على الدولة واحب اعلان الحرب قبل أن تبدأ الأهمال الحربية فعلا ، غير أن تصرف البابان في تدمير الأسطول الروسي عند برت ارثر سنة ١٩٠٥ قبيل اعلان الحوب عليها دهى إلى انصراف رعبة الدول الى أن تكون القاعدة وجوب أن يسبق اعلان الحرب النيام بالأعمال الحربية معلا . فلما اجتمع مجمع القانون الدولي المام سنة ١٩٠٦ قرر القاعدتين الآتيتين : أولا : يجب ألا تبدأ الحرب الا باعلان حرب أو الذار نهائي ؛ ثانيا : يجب في كلتا الحاليين أن تمر فترة مناسبة من الوقت بين اعلان الحرب وبدأ الأعمال الحربية ، عيث اعلان الحرب وبدأ الأعمال الحربية ، عيث اعلان الحرب وبدأ الأعمال الحربية ، عيث لا يكون في القيام بالاعمال الحربية أي مفاجئة حائبة قافريق الآخر

### ٨١ — وجوب اعملان الحرب بمسبب اتفاقية لاهلى

ولما اجتمعت الدول في مؤتمر لاهاى الثاني سنة ١٩٠٧ ابرمت ، فيا أبرمته من الاتفاقيات ، الاتفاقية الثالثة الحاصة بعده الاعمال الحربية والتي بس فيها على القاعدتين الآتيتين : اولا ، وجوب ألا تبدأ الأعمال الحربية الا بعد الخطارسابق غير عامض . ويكون هذا الاخطار اما في مسيئة اعلان حرب ، أو اندار نهائي بعض على ان عدم اذعال الطرف لطلبات الدولة التي ترسل الابدار يترتب عليه اعتبار الحرب فأعة بين الطرفين . ثانياً ، وجوب ايلاغ الدول المحايدة حبر قيام الحرب ولو تلمرافياً ؟ فقيام الحرب لا يترتب عليه أى آثر قبل الدول المحايدة الا بعد الابلاغ ، على انه ليس الدول المحايدة أن عمتج سدم حصوله ادا ثبت أنها معلم فعلا بقيام الحرب

وبلاحظ أن نسوص الاتفاقية لا تفرض على الدولة واجب أن تترك فترة من الوقت عربين اعلان الحرب والبدء بالأعمال الحربية ، على ذلك فلا تمنع الأتفاقية من أن تفاجى، دولة أخرى بالأعمال الحربية اذ يمكمها أن تبعث الاعلان وتعقبه مباشرة بالأعمال المحربية . والذي يؤيد هذا الرأى أن الحكومة المولندية طلبت ان يضاف على المادة وجوب فوات ٢٠ ساعة على الاعلان قبل أن تبدأ الأعمال الحربية فلمها

ويرى أوبنهايم فيا يتعلق بصيغة الاعلان المنصوص عليه في المادة الأولى من الاتفاقية أن الواجب أن يكون كتابة ، ويرتكن في ذلك على أن المادة الثانية تنص على ابلاغ الدول المحايدة خبر الحرب « ولو بالتلعراف » . ومعى هذا أن المتلفراف في رأيه غير كاف في اعلان الحرب ، واذا كان التلغراف عبر كاف فن . باب أولى ألا يكفى الاعلان بالتلقون أو شفها

# ٨٢ – بده الحرب بانتار ثهائى

والاندار النهائي عبارة عن اخطار ترسله دولة ادولة أخرى تصمنه طلباتها النهائية وتجمل فيه قيام الحرب مترتباً على عدم اذعان الطرف الآخر بالطلبات وتشرط اتفاقية لاهاى السابق الاشارة النها النص فى الاندار النهائي على أن العوب تكون نتيجة عدم الاذعان ، فاذا لم ينص فى الأندار على ذلك ولم تذعن الدولة الاحرى للطلبات وحب تطبيقاً للاتفاقية اعلان الحرب من جديد قبل ان تبدأ أعمال الحربية ، ويعتبرالاندار النهائي المدى سبق ارساله أنه صبن لسبب العوب لاموحد لها . وقد حصل أن أرسلت الطالبا لتركيا سنة ١٩٩١ أنذاراً نهائياً تهدد فيه باحتلال طراباس ولما لم تعبأ اللوقة الأحيرة بالانذار أرسلت الطالبا تعلى الحرب عليها ؛ كدلك حصل في الاندار الذي أرسلته للانها الروسيا والاندار الذي أرسلته عليها ؛ كدلك حصل في الاندار الذي أرسلته للانها الروسيا والاندار الذي أرسلته غليها ؛ كدلك حصل في الاندار الذي أرسلته للانها الروسيا والاندار الذي أرسلته فلانها عربيا والاندار الذي أرسلته فيها على أنه يترتب على عدم احابة الطلبات اعتبار الحرب قائمة ولمذا اصطرت فيها على أنه يترتب على عدم احابة الطلبات اعتبار الحرب قائمة ولمذا اصطرت

المانيا وانجلترا للي أن يشغما الانذار النهائي ، بمناسبة عدم اجابته ، باعلان الحرب

#### ٨٣ -- برء الحرب بالاعمال الحربية مباشرة

تقوم كدلك حالة الحرب دون أى أعلان أو انذارسايق بتوجيه الأعمال الحرية من دولة قبل دولة الحرى اذا توفرت لدى احدى الدولتين أو اديها معا نية قطع الملاقات السلمية بينهما أو بسارة أخرى اذا توفرت لدى احداها أو لديهما بية الحرب، فاذا وجهت دولة أعمالا عدائية قبل دولة أحرى وكان في نيها أن تكون هذه الأعمال أعمال حرب اعتبر أن الحرب قامت ضلا بين الدولتين من تاريخ توجيه هذه الأعمال . وكذلك يعتبر أن الحرب قد قامت من هذا التاريخ (١٠) ، ولو لم يكن في نية الدولة التي وجهت الأعمال المدائية اعتبارها أعمال حرب ، ادا رأت الدولة في نية الدولة التي وقعت الأعمال المدائية اعتبارها أعمال حرب ، ادا رأت الدولة على الأعمال التي وقعت قبلها باستمال القوة للسلمة ويستمر النشال بين الدولتين وقتاً ما ، أو صراحة من تصريح يصدر من الدولة ، ومثله ما صرحت به اسبانيا سنة ١٨٩٨ من أنها تمتبر تدخل الولايات للتحدة في كوبا وانكارها لمبادة اسبانيا عليها في من أنها تمتبر عرب عليها (على اسبانيا ) ؛ وما قرره مؤتمر الولايات للتحدة وقت قبام الحرب ونها وبين هذه الدولة .

و يلاحظ أنه وقو أن في همسل الدولة التي تبدأ الحرب دون اعلان أو المذار سابق احلالا بقواعد القانون الدولي العام الا أن وقوع هذا الاخلال لا يمنع من قيام الحرب ومن ترثب جميع آثارها عليه

<sup>(</sup>۱) ماكبر 64 Orotius Society 1926 p. 45

# الفصب لالثاني

# الآثار التي تترتب على قيام حالة الحرب

# ٨٤ — قطع الاتصال السلمى بين الرولتين الحقاربتين

سبق أن قلنا أنه بقيام حالة الحرب تنقسم العائلة الدولية جيمها الى فريقين . أولهما فريق المحاربين ، ويشمل الدول التى نشبت الحرب بينها ؟ وثانيهما فريق المحايدين ، ويشمل جميع الدول الأصفاء فى العائلة الدولية التى لا تدخل ضمن فريق المحاربين ، وقلنا كذلك أن الدول المحاربة تماثرم فها بينها ، ومها بينها و بين الدول المحاربة عمر التى سنتكلم عليها فى الفصل التالى المحايدة ، بحقوق وواجبات خاصة ، هى التى سنتكلم عليها فى الفصل التالى

و يجرد أن تقوم الحرب تنقطع الملاقات السلمية بين الدولتين المتحار بتين ؟
فكل اتصال بين الاقليمين المتحار بين غير حائز ، مها عدا بعض أنواع من الاتصال
عير المدأني جرى العرف أو تنص للماهدات على لمكان حصولها بين الغريقين
المتحار بين أثناء قيام الحرب . ويطهر منع الاتصال حدًا في تبطيل التميل السيامي
والقنصلي وفي عرجم الاتصال بين أعراد الدول للتحار بة اذا ترتب على الاتصال بينهم
اتصال بين الاقليمين للتحار بين وفي اقفال أنواب الحاكم في وحوه أفراد المدوكا
ترقب على فتحها لهم حدا الاتصالي المحطور . كدلك تؤثر الحرب في المساهدات القائمة
بين الدولتين فهي تفيها أو على الأقل تلفي بضها وتسطل البعض الآخر حتى
تنتهي الحرب . حدا وقد سبق ان تكلسا عن أثر الحرب في الماهدات ، وسنتكل
على الإثار الأخرى تباعا فها بل :

٨٥ - أولا - تعطيل التمثيل الخارجي السياسي والقنصلي
 تنتجي مأموزية للمثل السياسي أو التنصلي بقيام الحرب بين دولته والدولة التي

هومبعوث الديها ، ان لم تكن قد قطعت العلاقات السياسية بين الدولتين فعلا قبل ذلك . فبمجرد قيام حالة الحرب تعلق دار الوكالة السياسية أو القسطية و يحتم على ما فيها من المحفوظات بأختام الدولة صاحبة الدار وتقرك في حابة بمثل أجنبي محايد (١٠) . و يتسلم المثل السياسي جواز سفوه ( بناء على طله او ، اذا لم يطله هو ، من تلقاء نفس الدولة ) و يعادر الاقليم . و يلاحظ أنه يستبقى امتيازاته المدة الكابية لفادرته اقليم الدولة ، وواجب عليها أن تعامله بمنتهى الرعاية وأن تمنع عنه كل اعتداء حتى يعادر الاقليم . ولقد قام شيء من النزاع فيا ادا كان من واجب الدولة أن تحل سبيل قناصل الدولة المدو ، وحصل وقت أن قامت الحرب العطبي أن حجزت كل من المائيا وأنجلترا قناصل الدولة الاخرى حتى اتفق على تبادلهم

٨٦ – ثانيا – قطع الاتصال السلمى بين الاقلمين

ويترتب على قيام الحرب كذلك تحريم الاتصال السلمي بين الدولتين المتحار بنين ، وذلك فيا عدا بعض أنواع خاصة من الاتصال سنتكام عليها فيا في . فكل علاقة بين الدولتين المتحار بنين أو بين احداها ورعايا الدولة الاخرى أو بين رعايا الدولتين ، من شأنها إعاد اتصال بين اقليمي هاتين الدولتين ، محرمة عشمي قواعد القانون الدول العام . والحكة في هدا التحريم أن قطع الاتصال ضروري الصفط على دولة العدو ومحار بنها اقتصادياً والتجيرها من الاستمرار في الحرب ، وفوق هذا فانه يختبي لو لم يقطع الاتصال ان تقسرت الاحبار الخاصة بالحرب والاستعدادات لها والحركات الحرية الى قوات العدو

٨٧ — أ. تحريم الانجار مع دعايا الاعداء

ولكن الدول لا تقف عند هذا الحد من التحريم في تشريطها الداخليــة ؟

<sup>(</sup>١) ويترك في جمايته كدبك رطايا الدولة الذين يرون ألبقاء على المليم دولة أتمدو. ويقوم هذا للمثل المحايد بحمايتهم وبالمحافظة على حقوقهم يصفة ودية بحثة لا يسمة رسحية دلك انه لايمثل فعلا الدولة التي يتبعها هؤلاء الأفراد

فبضها لا يكتنى بالتحريم المستهد من قواعد القانون الدولى العام والقاصر كا رأينا على تحريم كل علاقة أو تعامل يوجد اتصالا بين الاقليمين المحاربين وتذهب الى حد أن تحرم على أفرادها التعامل أو التعاقد مع أفراد دولة العدو ولو لم يكن في التعامل أو التعاقد اتصال بين الأقليمين ، وهي ترجى بدلك الى أن تكون مقاطمتها ومقاطمة رعاياها لدولة العدو ولرعاياها أتم والضغط الاقتصادي عليها أشد وأنكى هذا وليس من بين قواعد القانون الدولي العام ما يحول دون أن تتعدى قوانين الدولة في منع الاتصال بين رعاياها ورعايا دولة العدو الحد الذي تقف عنده قواعد القانون الدولي العام ، خصوصاً وأن مثل هذه التشريعات الداخلية انما تنظم قطع العلاقات العالم ، خصوصاً وأن مثل هذه التشريعات الداخلية انما تنظم قطع العلاقات العالمية التي تقررها قواعد القانون الدولي العام كنتيجة لقيام الحرب .

وعلى هذا فلا تمنع قواعد القانون الدول المام من أن يتمامل أو يتماقد أحد رعايا دولة محاربة مع أحد رعايا الدولة المدو اذا كانا مقيمين معاً على اقليم أحدى الدولتين المحار بتين أو على اقليم دولة محايدة ، أو كان أحدهما مقيا على اقليم دولة محاربة ، لأن قيام الملاقة في جميع هده الحالات لا يترتب عليه أي اتصال بين الاقليمين للتحاربين ؛ وهي تميع من تعاقدهما لو كان كل منهما مقيا على اقلم دولته لأن الملاقة هما توحد الاتصال . ولكن يصح كل منهما مقيا على اقلم دولته لأن الملاقة هما توحد الاتصال . ولكن يصح أن ينص المشرع الداخل على تحريم التعاقد حتى في الحالات الاولى أي في الحالات الن ينص المشرع الداخل على تحريم التعاقد حتى في الحالات الاولى أي في الحالات الني لا يترتب على قيام الملاقة فيها أي اتصال بين الاقليمين المتحاربين .

و بتصفح التشريمات الداحلية في الدول المحتلفة نجد أن بعصها ينص على تحريم الأنجار مع رعايا الاعداء ما لم يصدر تصريح خاص يبيحه ، ومثلها تشريع بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وفرنسا ؛ ولا ينص البعض الآحر على التحريم، وأنا يكون المحكومة الحق في ان تصدر عند الازوم تشريعاً يقمى به، ومثلها تشريع المانيا وانتما وهولندا وايتاليا وغيرها ، على أن أعلم الدول التي دخلت الحرب أصدرت بما مبتها تشريعات شديدة تحرم بمقتضاها على رعاياها الدخول في علاقات

مالية أو تجارية مع رعايا الاعداء وتحطر الاتصال بهم بأى شكل من الاشكال (١٦) ٨٨ - ب ، الغاء العقود الفائمة بين رعايا الدولتين المتحاربتين.

هذا مها يتعلق بما يعرم من الملاقات أوالمقود بعد قيام الحرب ؟ أما فهايتطق بالمقود التي تكون قائمة وقت قيام الحرب بين رعايا الدول المتحاربة فقاعدة القانون الدولي العام بالنسبة لحا هي بعينها القاعدة الخاصة بالمقود التي تبرم لاحقة المحرب ؟ عاذا كان قيام المقد يقتضي الاتصال بين الاقليمين للتحاربين عبو باطل لنعس السبب السابق ذكره ، وهو أن الحرب تنهي ما بين الدولتين المتحاربين من علاقات سلمية وتحرم الاتصال بين اقليميها ، ومثل هذه المقود عقود الشركات معقود التأمين على الحياة . أما اذا كان قيام المقد المبرم لا يقتضي الاتصال بين الاقليمين فلا أثر لقيام الحرب فيه ، وادا كان التنفيذ في ذاته يستلزم الاتصال فهو غير جائز ويكون لكل من طرق المقد طلب فسخه ادا كان في تعطيل التنفيذ اخرار عبر عادل به حذا هو ما قرره قواعد القانون الدولي العام ؟ وعلك الدولة فوق اضرار عبر عادل به حذا هو ما قرره قواعد القانون الدولي العام ورمايا دولة العدو التي تكون قائمة وقت الحرب ولو لم يقتضي فيامها أو تنفيذها اتصالا بين الأقليمين للتحاربين ، دون أن يعتبر ذلك منها شططا غير مشروع

ولقد أخدت الدول في معاهدات الصلح الاخيره بالنطرية الانجليزية ، وهي تقصى ببطلان المقود التي يقتضى قيامها أو تنعيذها اتصالا بين الاقليمين للتحاربين ، و بايقاف المقود التي لاتقنضى هذا الاتصال و تعتبر أنها ملحقة بحقوق الملكية (٢٢) ؟

<sup>(</sup>۱) ومثل هذه التصريبات قانون الأنجار مع الأعداء الذي أصدرته بريفانيا النظمي سنة ١٩١٤ والذي أصدرته بريفانيا النظمي سنة ١٩١٤ والذي أصدرته الولايات المتحدث سنة ١٩١٧ و دكريتو ٢٧ ستندر سنة ١٩١٤ الذي أصدرته فرنسا ، والأوامرائق أصدرتها السلطة المسكرية في مصر في ذلك الوقت وهي قريبة الشبه بالتوانين والأوامر التي أصدرتها الحسكومة البريطانية لهذا الشرش وكانت تحرم الانجار مع رعايا الاعداء كما تحرم أي تعامل مالي أواتصال بين رعايا الحكومة الصرية ورهايا دول الاعداء

Concomitant to rights of property (Y)

فنصت على أن العقود السابقة على التاريخ الذي جمل فيه الانجار محرما بين رعايا الدول المتحاربة تعتمر لاغية من ذلك التاريح ، ودلك فيا عدا عقود الرهى والتأجير و بعض العقود الاخرى فتعتبر صحيحة لا أثر الحرب فيها

## ٨٩ -- -. أقفال أبواب المماكم فى وجدرعابا الاعداء

ويترتب على قطع الاتصال إن الأقليدين أيما أقبال أبوات المحاكم في وحوه أفراد دولة الاعداء ادا اقتضى التحاؤم اليها اتصالا بين الأقليدين . فاذا كان رفع المدعوى لا يترتب عليه هذا الاتصال المحطور فلا تمنعه قواعد القانون الدولى العام؛ وعلى هذا فلا تمنع قواعد القانون الدولى العام؛ وعلى هذا فلا تمنع قواعد حذا القانون من النقاضى الا الشخص الذي يقيم في دولته ويريد أن يرفع دعواه أمام محكة دولة المدو ، فأن كان للدعى والمدعى عليه مقيدين في أقليم واحد عليس ما يمع من النقاضى أمام محاكم هذا الأقليم ولو كانت محاكم دولة المدو بالنسبة الأحدام ، غير أن يعض التشريعات الداخلية الا تكتبي بهدنا وتقرر منع أفراد دولة المدو من الالتحاء الى محاكما بتاتاً ، ومن هذه التشريعات تشريع الولايات المتحدة وأنجارا فعي لا تمكن الأجنبي الذي يفتمي لدولة المدو من رفع دعواه أمام محاكم الدولة الا في ظروف استثنائية خاصة

ولقد تأيدت القاعدة التي تأخذ بها دول القارة والتي بمتصاها لا تقفل أبواب الحاكم في وجوه أفراد دولة السدو الا في حالة ما يقتمي فتحها لم اتصال محظور في المادة ٢٣ من لاعة الحرب البرية المبرمة في لاهاى سنة ١٩٠٧ التي تقرر أبه هرم على الدولة أن تلبي أوسطل حقوق رعايا دولة المدو أو حقوقهم في رفع دعاوى أو أن تقرر جملها غير قابلة التنفيذ أمام محاكم الدولة. ولكنه احتلف على تصير هذه المادة ، مدول القارة الاوروبية وعلى الخصوص المانيا تأخد بعطرية أن المادة عمرم على الدولة منع رعايا الاعداء من التقاضي أمام محاكم الم وتعارض بريطانيا المنظمي في الدولة منع رعايا الاعداء من التقاضي أمام محاكم الم وتعارض بريطانيا المنظمي في هذا التصير ، وهو يخالف نظريها كا رأينا ، مرتكنة على أن ما تقرره المادة خاص بواجات الدولة المحتلة النسبة اللاقلى المحتل . وقدأ ثير هذا البحث عند قيام الحرب

المنظمي حيث قررت المانيا أنها لعلها بالتفسير الذي تعطيه بريطانيا العظمي الهادة الله كورة على ان تسميح الرعايا البريطانيين بالالتحاء المعاكم الأثانية الاادا قبلت بريطانيا معاملة الرعايا الألمان بالثل ولكن بريطانيا العظمي استبرت على الأخذ بالقاعدة التي تعمل بها (١). ولكن الواقع أن الاستثناءات التي ترد على القاعدة الانجاوسكسونية لا تجمل الفرق بينها و بين القاعدة التي تأحد بها دول الفارة كبيراً ومن هذه الاستثناءات أنه يحوز دواماً رفع الدعوى على أحدافواد دولة العدو أمام عاكم الدولة ، وفي هذه الحالة يجوز للمدعى عليه أن يباشر جميع الحقوق التي يملكها المدعى عليهم من تقديم دفوع ورمع استثناف وما أشه ، كذلك بجوز للمدعى عليه أن يباشر جميع الحقوق التي بملكها المدعى عليهم من تقديم دفوع ورمع استثناف وما أشه ، كذلك بجوز منبها في دولة محالفة أو محايدة أو كان مقيماً على أقلم بريطاني بارجيمي خاص متبهاً في دولة محالفة أو محايدة أو كان مقيماً على أقلم بريطاني بارجيمي خاص مواء أكان الدرخيمي صريحاً أو ضينياً مستنتجاً من بقائه على الاقلم

<sup>(</sup>١) انظر فدية Porter v. Freudenberg L. R. (1915) K.B p. 857 حيث ذكر في الحسكم الله لا تقبل دعوى احد رعايا دولة الأعداء المام الهماكم البريطانية الا اذا كان موجوداً هي عظم الدولة بترخيص من لللك

## القصل *الثالث* حقوق الله لة المحارية

## ٩ - حقوق الدولة المحاربة

سنتكلم هما على بعض الحقوق الخاصة التي تملكها الدولة المحاربة: أولا.
بالنسبة لرعايا وأملاك العدو على أقليمها وفي عرض البحار، ثانياً. بالنسبة لرعايا
واملاك المحايدين على أقليمها وفي عرض البحار، ثالثًا. بالنسبة لاشخاص وأملاك
رعايا دولة العدو والدول المحايدة على أقليم تاجع للعدو، غزته أو تحتله قوات الدولة

اولاً . حقوق السولة المحاربة بالنسبة لرعايا وأملاك العدو على اقليمها وفي عرض البحار

٩ ٩ -- أ. بالنسبة لرعايا دولة العدوعلي اقليم الرولة

۱ — بالنسبة لرعايا دولة العدو للوجودين على أقليم اللولة وقت قيام الحرب جرت عادة الدول في العصور الأولى من التسار بخ وفي انقرون الوسطى على القبض على جيع رعايا الأعداء الذين تجدم على أقليمها وقت قيام الحرب وأخدم كأسرى حرب ، وبهذا أيضاً كان يقول جروسيوس الذي كان يضيف اليه وجوب اطلاق سراح هؤلاء الأشحاص بحدرد أن تنتهى الحرب (١). ولتلافي هذا عملت

<sup>(</sup>١) وكان هـ دا لأن اتعاهدة في المصور القديمة والمصور الوسطى من الناريخ كات تقفى 
باعتبار الحرب المائمة بين جيم رهايا الدولتين المتعاربتين لا ين القوى المتعالة القطاء و صبارة أخرى 
كان من بتائج فيلم الحرب أن تقصيصفة المداء بجسم رهايا دولة المدو رجالا وضاء وأطفالا ، 
وهذا ما يفسر ما كانت تقوم به القوات المحنة في بسن الأحيسان من تذبيع سكان الأقليم المحتل 
اقوباء وصعوة . تغيرت عادة الدول صدداك واصبع يعتبر المداء فأغاً بين الدولتين لا ين رعايا 
الدولتين ، كما اصبع من الواجب على الدولة المحاربة احترام حرية والملاك الأشخاص غيرالمشتركين 
في فتسال فعلى . وقد اخد عفاء القارة الأروبية بهذه النظرية الأخيرة ، ويخالفهم فيها العلماء 
الانبيلوسكدوبيون الدين لا يرالون يقولون بالتصافي صفة العداء بجديم رعايا دولة العدو . هذا

الدول خلال القرن الثامى عشر على أن تنص هيا تبرمه فيا بينها من معاهدات تحارية ومعاهدات صداقة على عدم امكان القبض على رعايا الدولة للتعاقدة عند قيام حرب بينها و بين الدولة الأخرى ، وعلى وجوب أعطائهم عرصة معادرة الأقليم . وفي هذا الوقت قام قاتيل ومن عاصره من الشراح يقولون بعدم جواز أخذ رعايا دولة العدو الموجودين على أقليم الدولة وقت قيام الحرب كأسرى ؛ وعلى هذا حلت محل القاعدة القدية قاعدة عربية جديدة تنص على أن الدولة الحاربة لا تملك أسر مثل هؤلاء الأشخاص ولها أن تبقيهم على أقليمها ولها أن تكفهم بمعادرته . هذا ولا نزع في أن الدولة من حق البقاء وسيانة النفس (١)

والدولة من حيث الاختيار بين ابقاء رعايا دولة الاعداء على أقليمها أو طرده منه في مأزق حرج ، فعى أن أبقهم على أقليمها النزمت أبقاءاً على نفسها بوصعهم تحت مراقبة شاقة ، ربحاً كانت عير محكنة ، وذلك المسعم عن القيام بأعمال للساعدة عبو دولهم أو التبحسس لحسابها أو اتلاف مستودعات الدولة أو مواصلاتها ؛ وهى أن طردتهم أو تركتهم يعادرون الاقليم سهلت عليهم أن ينضم الصالحون منهم لقوات العدو ، فتكون بسلها قد زادت في القوات التي تعاربها ، لهذا لا نجد الدول تسير على وتيرة واحدة ؛ فالمعض منها كان يستبقى رعايا دولة الاعداء والمعض الأخر كان يمكنهم بالمادرة ، ولقد حصل أثناء حرب سة ١٨٧٠ بين فرنسا والمانيا أن سمحت فرنسا في الألان الموجودين على الاقليم بالبقاء ، فاما أقد بت القوات

المثلاف هوالذي أوجد المثلاف بين النظريتين ، القارية والانجلومكمونية ، من حيث السياح او عدم السياح لرعايا الدولة بالاتصال مع رعايا الاعداء ومن حيث اعطاء رعايا الاعداء حتى التقسدم لهاكم الدولة ، وقد انينا على ذكرها فيا سبق

 <sup>(</sup>١) وقد احد بهدا الرأى كذبك شم القانون الدول العام في اجتماعه في جيف سنة ١٨٩٧ حيث قرر انه يجور الدولة في حالة حدوث اصطراب خطير على أقليمها وفي حالة قيام حرب بينها وين دولة أخرى أن تلبياً كل الطرد غير العادى او العارد en masse

الالمائية من باريس كلفتهم بالحروج خوفاً منهم ، من جهة ، وخوفاً عليهم من جهة الخرى لان الرأى العام كان متهيباً صدهم وكانت تحشى فرنسا أن تعجر عن اليهم ، كذلك اتصح لدول الحلفاء أثناء قيام الحرب العظمى خطر استبقاء رعايا دول الاعداء الموحودين على الاقليم احراراً قعملت على وضعهم تحت المراقية وتعيين جهات اقامة خاصة بهم ، ورأت السلطات في بعض هذه الدول أن تعتقلهم في أماكل حاصة ، وقد فيلت دلك فرنسا وإيطاليا وغيرها ، أما الولايات المتحدة فلها لم تعتقل أحداً من رعايا الاعداء ، وأما الجائرا فإنها لم تعتقل الالمان ألا لما اتصح لها ، بعد ضرب وأغراق المركب لوزيتانيا ، أن وجودهم أحراراً بين سكان الدولة خطرعليهم ضرب وأغراق المركب لوزيتانيا ، أن وجودهم أحراراً بين سكان الدولة خطرعليهم لتهيج الرأى العام ضده

أما بالنسبة للاطفال والنساء والسجزة فقد جرت عادة الدول على تبادلهم رأفة بهم ! وهذا هو ما فعلته الدول في الحرب العظمي بناء على إيماز البابا

## ٩٢ -- ب -- بالنسبة لاملاك العدو الموجودة على اقليم الدولة

ليست الحرب بذاتها مبها ناقلا لملكية الأشياء الموجودة على اقليم دولة محاربة التي تكون ملكا لدولة السدو أو لرعايا هذه الدولة . وانما يجوز للدولة المحاربة للوجودة على أقليمها أشباء مماوكة الدولة المدو أن تقرر بمسادرتها ؟ ويستشى من هذا الدبون ، فلا تملك الدولة أن تلنى ديناً عليها قبل دولة المدو ، وان كان لما أن توقف الدمع حتى تنتهى الحرب وألا تدفع فوائد عن مدة الحرب وأن تحصم منها ما يكون مستحقاً لها كتمويض قبل دولة العدو ؟ ويستشى من هذا كذلك بعض أنواع من الأملاك العامة جرى العرف الدولى على عدم جواز مصادرتها ، ومثلها محفوظات الوكالات السياسية ومنقولاتها والأشياء ذات القيمة الغنيسة او الأدبية وما أشبه

قلما أن الدولة تملك أن تصادر الأشياء المماركة لدولة العدو ؛ وقد كانت تملك

كذلك مصادرة الأشياء الماوكة رعايا الأعداء، وجذا كان يقول بنكرشوك وغيره من علماء القانون الدولى العام السابقين. ثم تعددت بعد ذلك المعاهدات التي تنص على عدم امكان مصادرة الاملاك الخامة الموجودة على أرض الدولة، واصبحت القاعدة من أولغر القرن الثامن عشر عدم امكان المعادرة وخصوصاً أنه اعترف فيذلك الوقت لرعايا الأعداء بعدم امكان أسرهم مكانوا يتركون أحراراً وتترك لهم أملاكهم فالدولة في الوقت الحاصر لا علك مصادرة الأشياء الملوكة لرعايا الأعداء والمرجودة على أقليمها الارضى، اللهم الا اذا كانت متصادرة الأشياء الملوكة المسكرية أو استعملت لنرض عدائى ؛ ولا تملك كدنك أن تلقى ما عليها من الديون المم وان كانت تملك أن توقف دهها طول مدة الحرب دون أن تلزم بفوائد عن هذه المدة

فير أن الدولة تملك إيقاف استبار أملاك رعايا الأعداء للوجودة على أقليمها ،

الن تركها لهذه الاملاك تستشر على اقليمها مناف لمصلحتها حصوصاً اذا كان ماحب هذه الاشياء فير موجود على الاقليم أو كان قد طود منه ؛ وقد اتبحت الدول المتحاربة هذه السياسة في الحرب العظمي ، نقد قررت تصفية أملاك الاعداء ووضع المتحصل من هذه التصفية تحت يد حراس خصوصيهان حتى لا تستشر ، هذا ولا مانع يمنع الدولة في مثل هذه الحالة من استبارهذه المالم لصالحها الشخصي ما دام انها تسيدها الى أربابها غير ناقصة عند نهاية الحرب . هذا وقد اتفق في معاهدة قرساى التي تلت الحرب العظمي على أن تسأل المالية عن أصاب أمادك معاهدة قرساى التي تلت الحرب العظمي على أن تسأل المالية عن أساب أمادك موادل الحلفاء عن مثل هذا التصرف بالنسة لاملاك الرعايا الالمان؟ وعلى أن تستبي حول الحلفاء النبائغ التي تجمعت من تصفية أموال الاعداء وضعم هذه المالم من حدة المالغ من عده المالغ من عده المالغ عن هذه المالغ

#### ٩٣ -- - - بالتسبة لاملاك العدو في عرصه الجار

ويقصد بذلك السفن والمضائع التي تحملها هذه السفن . أما بالدسبة السفن المامة ، وهي الماوكة لحكومة دولة العدو ، فهذه جائز مصادرتها دواماً ، وتكون المعادرة مباشرة ودون حاجة الى حكم يصدر البلك العرض من محكة الفنائم . أما البضائع التي تحملها هذه السفن فجائز مصادرتها كدلك وانما تكون المصادرة بناء على حكم يصدر من محكة المنائم . ويستشى من للمادرة بعض أنواع خاصة من الراكب كماكب المستشفيات ومراكب الاتصال (١) وسفتكام عليها عندالكلام على المراكب الخاصة

ويحور اللدولة المحاربة كذلك مصادرة السعن الخاصة والبضائع المنقولة بحراً الملوكة لرعايا دولة العدو. وهذا يحالف القاعدة بالنسبة اللاملاك الخاصة الموجودة على الله الدولة الارضى فعى هير قابلة المصادرة كا قلما . وقد المجهت جمهودات بعض الدول نحو التسوية بين فاعدة الحرب البحرية وجل الاملاك الخاصة غير قابلة المصادرة في الحالتين ، ولكمها كانت جمهودات غير منتجة ، الحاصة غير قابلة المصادرة أمالاك الأول والثاني طرح على الدول مشروع مواد نص فيها على عدم جواز مصادرة الملاك رعايا الاعداء الخاصة في الحرب البحرية ، وكان الذي عرض المشروع هو مندوب الولايات المتحدة وأيده في ذلك مدوي بعض الدول وعلى رأسها المجلارا وعلى ذلك لم يؤخذ به وجنيت القاعدة كما كانت أصلا

وعلى هدا فالسعن الخاصة التي تصبط في عرض البحار وهي عالمة بقيسام الحرب قابلة للمصادرة دواما <sup>(٢)</sup>، ويميز حالتها عنحالة السفى العلمة أنهذه الأخيرة

cartel ships (1)

 <sup>(</sup>٢) راجع وبعدا ماستقوله عبدالكلام على الانفاقية السادسة من انفاقيات الاهاى سنة ١٩٠٧

عكن مسادرتها دون حاجة الى عرض أمرها على محكة المنائم ، في حين الانجوز مصادرة السفن الخاصة الا بعد مسدور حكم بذلك من هده الحكة . والبضائع الماؤكة للاعداء التي توجد في سقهم أو في سفن تابعة الدولة الدو قابلة المصادرة كدلك . أما المضائع الماؤكة ثلاعداء الموجودة في سفى محايدة ، وكدلك البضائع الماؤكة المحايدين والموجودة في سفن الاعداء ، فهي غير قابلة المصادرة تطبيقاً التصريح باريس البحرى سمة ١٩٨٥ ما لم تكن من المهوبات أوالمنوعات الحربية (١) ويلاحظ في هذا جيمه أن ضعط السفينة التي رداد مصادرتها ، سواء أكانت خاصة أو عامة ، يجب أن يتم في عرض البحار أو في مياء الدولة الاقليمية أو في مياه دولة الليبية محايدة هتبر اعتداءا على سيادة دولة المعايدة وعملا حارجا على القانون

أما فيا يتعلق بالسفن المأوكة لرعايا دولة الصدو والتي توجد في مواني، الدولة ، الحاربة وقت قيام الحرب نقد كانت العادة أن تحجز وأن تصادر لحساب الدولة ، (وكذلك كانت عادة الدول أن تضبط وأن تصادر المراكب الحاصة التي تقابلها مراكبها الحربية في عرض البحار ولو أنها لا تعلم بقيام الحرب ). وأكثر من ذلك ان كانت عادة الدول جاربة كاذكرنا آنف ، على أن تحجز الدولة ما يوجد من مراكب الدولة المتنازعة معها في موانبها أومياهها الاقليمية توقعًا لقيام الحرب بينهما ، فاذا ما وقعت فعلا قدمت هذه المراكب لحكة المناهم كنسية بحربة وصادرتها لحامها . عير أن الدول رجعت عن عادتها في دلك ، وحل محل العادة الاولى عادة أخرى (٢) من مقتصاها عدم جوار مصادرة مثل هذه السعى .

 <sup>(</sup>١) ويلامظ أن الفاعدة في انجلترا أن يسائع الأصداء التي توجد عند قيام الحرف في مخارف الاستبداع وما أشهه تعتبر أنها لانزال محولة مجرا وتكون لدقك قابلة المصادرة
 (٢) لا يرى فيها أوبهام لنها قاعدة عرفية مازمة . جزء ثاني ص ٢٣٣

#### ع ۾ -- ما نصت عليہ اتفاقيۃ لاھای السانسۃ

هذا اجتمعت الدول في مؤتمر لاهاى الثاني سمنة ١٩٠٧ أبرمت فها أبرمته الاتفاقية السادسة التي مست فيها على أن :

أولا -- السفن المساوكة لرعايا الاعداء والتي توجد وقت قيام الحرب في ميناء الدولة لا يمكن مصادرتها بحال من الأحوال (١٦) ؛ وأضيف الى ذلك أنه من الرغوب فيه أن يطلق سبيلها مباشرة أو بعد مهلة تعنج لها (٢٦) ، وأنه في حالة اخلاء سبيلها يعطى لها جواز أمان يبيح لها الوصول الى لليناء التي كانت تقصد الانجاء اليها أو ميناء أخرى تعين لها

ومنى أنه من المرغوب فيه أن يطلق سبيلها أن الدولة أن تتركها تعادر المينا، كا أن لها أن تجعزها حتى نهاية الحرب ؟ ولها أيضا أن تحل سبيل بعض هذه السفن وأن تججز البعض الآخر ، فلها مثلا أن تحجز المعض الذى تختى لو هي أطلقت سبيله أن يستعمل في أغراض حربية ؟ على أنه من الواجب أن تكون هناك أسباب قوية تدعو الى الحجز . والدولة أن تستعمل هذه السفن في أغراضها الخاصة على أن تدفع المتويض المناسب الأربابها ولكنه الا يمكن محال من الأحوال الناصة على أن تدفع المتويض المناسبة قاطع في منع ذلك . وقد حصل أثناء الحرب الناسفادية أسامها معمى المادة المنافية قاطع في منع ذلك . وقد حصل أثناء الحرب المنطعي أن أعطت الحكومة القرنسية فاطم في منع ذلك . وقد حصل أثناء الحرب الموافيها المهلة الكافية لتعادر المياه الاقليمية الفرنسية ، كما أعطت مهلة للمراكب التي دحلت المياه الأقليمية الفرنسية وقت قيام الحرب وهي الاعلم بقيامه ، وكذلك أعطت دحلت المياه الأقليمية الفرنسية وقت قيام الحرب وهي الاعلم بقيامه ، وكذلك أعطت الحكومة الألمانية بأنها ستقابل المثل بالمثل بالمائية المياه الأقليمية الأنجابيرية ؛ وقد أعلنت عن استعدادها لماملة المراكب الالمائية المياه الألمانية الماملة المراكب المائل بالمثل اذا بلعها تأكيد من الحكومة الألمانية بأنها ستقابل المثل بالمثل بالمثل بالمثل بالمثل بالمثل بالمثل بالمثل بالمثل اذا بلعها تأكيد من الحكومة الألمانية بأنها ستقابل المثل بالمثل بالمثل

المراكب الانجليزية الموحودة في المياه الاقليمية الألمانية فلما لم يصلها التأكيد الدكور عرصت الأمرعلي محكة العمائم وهذه قررت حجز جميع المراكب الالمانية الموجودة في المياه الاقليمية الانجليزية وقت قيام الحرب بينها و بين المانيا الى أن بفصل في أمرها نهائيا (١). فلما انتهى الحرب عرض الأمر على محكة الفنائم للمرة الثانية فقصت بوجوب اطلاق سراحها بناه على أن فص المادة الثانية من الاتفاقية مريح في عدم امكان المعادرة (٢)

ثانياً - السفن الماؤكة ارعايا الاعداء التي تقابل في عرض البحار وهي غير عالمة بتيام الحرب لا يمكن مصادرتها وأنما يجوز صبطها وحجزها الى نهاية الحرب ؟ ويمكن الدولة أن تستملها في أغراضها الخاصة أو أن تتلفها مقابل دفع التعويض الماسب ، وواجب في حالة الاتلاف المحافظة على الموجودين على ظهر السفينة وعلى أوراقها . فإذا اتصبح أن المركب كانت تعلم بقيام الحرب جاز مصادرتها (٢)

وقد نص في الاتفاقية على أن الاحكام الواردة بها تسرى على البضائع للوجودة في هذه السفن (١) ، وعلى انه لا يستفيد منها المراكب التي يكون قد لوحظ في صنعها امكان تحويلها إلى مراكب حربية (٥)

وقد نفذت نصوص هذه الاتفاقية بين بعض الدول المتحاربة ولم النفذ بين. البحض الآخر، اذلك أرسلت انجائرا سنة ١٩٧٥ الى حكومة هولانده تخبرها فيها بانها تنقض الاتفاقية بعد سنة من الاعلان. ويعتقد او بنهايم أن القاعدة سنكون في اعبائرا ما كانت عليه قبل الاتفاقية من أن السفن التي توجد في ميناه العليزية وقت اعلان الحرب وكدلك التي تقابل في عرض المحار وقت قيامها

(٤) مادة ع

 <sup>(</sup>١) ويسمى هذا الأمر بـ Chile Order نسسية لل مركب حيزت على هذه العبورة.
 راجع فشية The chile (1914) 1 B & C P C p. 1

The prosper ( 1922 ) 1 A.C. p 818 (Y)

<sup>(</sup>۲) مادة ۴ اتفاقية

<sup>(</sup>ه) مادة ه

### تكون عرضة الضبط والسادرة (١)

هذا ولا يجب أن يغوتنا أن نذكر الله يستثنى عا تملك السولة مصادرته من السفن المباوكة للاعداء ، أفراداً أو حكومات ، سعن الستشفيات وسعن الاتصال والسعن التى تشتعل بالابحاث السلمية أو التى تقوم بخدمات دينية أو خيرية من وكدلك سعن الصيد الصغيرة التى تشتغل في صيد الشواطي، والسغن الصعيرة التى تشتعل بتعارة الشواطي، (٢٠٠ . وهناك شي، من الخلاف فيا اذا كان من المكن مصادرة سفن الاعداء التى تلجأ الى ميما، السولة لقيام أنواء شديدة أو لمطب بليغ يخشى على السفينة منه ، فالبعض يرى جواز المصادرة والبعض الآخر يرى الله يتنافى مع كرم الاخلاق ان تعادر سفينة لاجئة

### ۹۵ — محاکم النشائم

قلنا أن ما تضبطه الدولة من السفن الحاصة أو البضائع التى تربد مصادرتها يعرض على محكة السائم وهي التى تقرر بالمسادرة ان كان هناك محل الذلك أو باطلاق سراح للوكب أو البضائع ، ومحاكم الفنائم هذه محاكم داحلية تنشئها الدولة المحاربة على أقليمها لتبت في أمر الفنائم التي تصل الى يدها ، ويرجع تاريخ انشائها الى القرون الوسطى حبث جرت عادة الدول في دلك الوقت وما يليه على ان تسرس مراكب القرصة وعبرها على محاكم بحرية خاصة لتفصل في أمرها وأمر بحارتها وما تحميلة من البضائم

وتقام هنده المحاكم على أرض الدولة المحارية أو على اقليم تحتسله جنودها ولا يَكُن أَن تَقَامَ على اقليم محايد، فلا يمكن أن يكلف قنصل دولة محاربة بنظر قضالا

<sup>(</sup>۱) اویتهایم جزه الان می ۲۲۸ و ۲۲۹

 <sup>(</sup>٢) المادة الثانية من الانفائية الحادية مصرة من انفائيات لاهاى سنة ١٩٠٧

<sup>(</sup>٣) للادة ألثاثية من الإيطائية

الفنائم على اقليم الدولة المحايدة التي هو مبعوث لديها . وسكوت الدولة المحايدة على انشاء محكة للمنائم على أقليمها يعتبر الحلالا بحيادها ، وهو اعتداء على سيادتها اذا تم بدون رضاها

وغتلف هيئة المحكة والإجراءات المتبعة أمامها باحتلاف الدول. فعكة المنائم في بعض الدول (ومنها المجاترا والولايات المتحدة) قصائية صرفة ، وهي في بعض الدول الأحرى (فرنسا وعيرها) ادارية صرفة ، وهي بين القضائية والادارية في بعضها ، والاحراءات أمام المحكة لا تشبه كثيراً الاجراءات للتبعة أمام المحاكم المدنية أو الحمائية وانما هي أقرث الى تحقيق نجريه المحكة ، تسبع فيه شهادة الشهود ان لزم الأمر وأقوال صاحب المركب والمدعى المموى وتعللم فيه على أوراق المركب ؛ فاذا ما اتصع لها أن الوقائع تبرر للصادرة حكت بها ، وال كالت لا تبرد المعادرة أمرت باطلاق سراح المركب . ولها في بعض الأحيان أن تحكم بالتمويين المنادرة أمرت باطلاق سراح المركب وضبطها كانا غير جديان

وتطبق محكة المنائم قوانين الدولة واللوائع المتعلقة بالحرب والحياد ، مسارته في تقديرها للمبل المسوب للى المركب والظروف الحيطة به بقواعد القانون الدولى المام ، لهذا يقول بعض الشراح أن محاكم المنائم تطبق قواعد القانون الدولى العام ، والواقع أنها عما كم داخلية تطبق قوادين الدولة التي أنشأتها ، وانما تطبق قواعد القانون الدولى العام على أساس أن المشرع الداخلي أدمج هذه القواعد ، صمناً أو مراحة ، ضمن التشريمات الداخلية . ويجب ألا نفسي في هذا أن كل دولة تلذم بواجب دولى هو ألا مجالف تشريعها الداخلي قواعد القانون الدولى العام المتعلقة بالمنائم المبحوية

وأحكام محاكم النمائم نهائية في بعض الدول وهي قابلة للاستثناف أمام هيئة الخرى في البعض الآخر ،

ولقد كان فيها أبرم من الاتفاقيات في مؤتمر لاهاى ألثاني اتفاقيمة تنص على (٩١) انشاء محكة دولية الفنائم بدخل في اختصاصها اعادة النظر فيا تصدره محاكم الفنائم الداحلية من أحكام نهائية . فادا كانت محكة العمائم الداخلية من درجة واحدة جاز أن يطلب الى محكة العمائم الدولية اعادة نطر الحكم السادر منها بشروط خاصة نصت عليها الاتفاقية . فادا كانت محكة الفنائم الدخلية من درجتين جاز طلب اعادة نظر الحكم الاستثنافي لا الابتدائي ؟ ولكن الاتفاقية لم يصدق عليها فعى عير مازمة للدول

## ثانياً - حقوق الدولة المحاربة بالنسبة لرعايا واملاك المحايدين ١- ٩٦ ) بالنسبة لرعايا الدول المحايدة الموجودين على أقلبها

تملك الدولة المحاربة أن تقيد الى حد ما من حرية المحايدين الموحودين على أقليمها محافظة على سلامتها ؛ قلها أن تكافهم بتسجيل أسائهم وعنواناتهم ، ولها أن تقصر حقهم في الاقامة على جهات معينة من الأقليم دون الجهات الأخرى . ولا تملك الدول الحابدة المشكوي من مثل هذا التصرف ما دام أن الدولة المحاربة لا تتمنف في استمال حقها . وواضح أن حقها هذا مستمد مما للدولة من حتى البقاء وصيانة النفس

أما فيا يتعلق بامكان أو عدم امكان تجنيد المجاهدين دعاعاً عن أقليم الدولة المحاربة ففيه خلاف في الرأى . فالنظرية في الولايات المتحدة والجائزا الله من للمكن تجنيد المحايدين ( وعلى الخصوص من كان قد أثلث له محل اقامة على الأقليم ومن كان قد قدم طلباً بالتجفس بحدسية الدولة ) دفاعاً عن الاقليم من خطر بهدده ، ونطرية بعض دول القارة ومنها المانيا أنه لا يجوز تجنيد المحايدين . وقد قدمت الحكومة الالمانية عند اسقاد مؤتمر الاهاى الثاني مشروعاً بعض مواد خاصة بالمحاومة الالمانية عند اسقاد مؤتمر الاهاى الثاني مشروعاً بعض مواد خاصة بالمحاودين نص فيها على عدم المكان يجنيد المحابدين و بصفة عامة على عدم الزامهم بأى تكاليف عسكرية كقروض عسكرية وما أشبه ؛ وكانت حجمها في ذلك أن المدة التكاليف صفة سياسية ، وما دام أن الأجنبي لا يتمتع بحقوق سياسية أن المدة التكاليف صفة سياسية ، وما دام أن الأجنبي لا يتمتع بحقوق سياسية

في الدولة التي هو مقيم عليها فلا يجب أن يلزم بواجبات ذلت صبغة سياسية . وقد عارضت الولايات المتحدة وأنجلترا و بعض الدول الأحرى في المشروع ، منكرة الصبغة السياسية على تكليف المحايد بالدفاع عن الاقليم الذي هو موجود عديه ، ذا كرة أن أقل ما ينتظر من هذا المحايد الذي يعيش على اطيم الدولة الاحتبية والذي يسستفل وجوده على هذا الأقليم ويتمتع مجاية الدولة التابع له الاقليم هو أن يدافع عن هذا الاقلم عند ما يكون هناك خطر بهده . وتكون هذه الحدمة التي يؤديها للاقليم الذي هو مقيم عليه في مقابل الفوائد التي تعود عليه من اقامته عليه. أمام هذه للمارصة القوية لم تنجح للابيا والدول التي تأخذ برأيها في ان تقرر قاعدة عدم امكان تجنيد المحايدين ، وعلى ذلك فلم يدير مؤتمر الاهاى في الحالة السابقة عليه ، غير أن بحث هذا للوضوع أدى الى أن تثنت الدول المجتمعة في للؤتمر في صدر قراراته رعبة مؤداها أن تنظم الدول ، بمقتفى معاهدات تبرمها فها بينها ، مركز الاجانب المقيمين على الاقاليم من حيث التكاليف العكرية التي تفرض عليهم (٢٠). على أن الدول التي تكلف المحايدين بالدفاع عن الاقليم لا تطالبهم بهذا الواجب الا في الحالات القصوى كأن يكون الاقليم محاسراً أو مهدداً بخطر شديد، وهي في العادة تطلب اليهم اما أن يقوموا بواجب الدفاع عن الأقليم الذي هم موحودون عليه أو أن ينادروه

حذا ولا مانع يمنع الدولة الحاربة من تكليف المحايدين بالقيام بأعمال الحراسة الداخلية وأعمال البوليس وما أشبه

٩٧ — ب) بالنسبة لامعاك المحايدين الموجودة على الاقليم

لا تتعرض أملاك المحايدين على أرض دولة محاربة لتقسيد أو مصادرة ، غير أن الدولة الحساربة تملك أن تضع يدها على بعض هده الأملاك في طروف خاصة

<sup>(</sup>١) رغبة ثَافتة من مقدمة الفاقيات للوَّعْر أَثَاثَى

ومقابل دمع التمويض . فن حقوق الدولة المحاربة بجانب الضرائب العادية التي تملك فرمها على الأجانب القيمين على الاقليم وبالنسبة للاملاك الموجودة عليه ، وقد تكلمنا عن أسمها في الكتاب الأول ، أن تفرض الاعانات الحربية والضرائب المسكرية وان تستولى على ما تحتاج اليه من الأشباء والمواد العدائية مقابل دمع التمويص اذا اضطرتها ظروف الحرب الى أن تلجأ الى هذه الوسائل لاستكال ما ينقمها من المقود والحاجيات

تعلق الدولة المحاربة ، أولا ، أن تفرض الاعانات الحربية والضرائب السكرية (1) على جميع الموجودين على اقليمها من رعايا وأجانب ، ولا يمكن لدولة الأجنبي أن تعتج ما دام أن الدولة تسوى ما بين الرعية والاجنبي وما دام أنها لا تنسف في استمال حقها . وتعلق كدلك أن تستولى على ما لدى القيمين على اقليمها ، رعايا أو أحانب ، من الأشياء المختلفه ، كالمحاس أو الرصاص ، أو المواد المذائبة للستملها في أعراضها الحامة ؛ ويشترط لذلك أن تكون الدولة في حاجة حقيقية الى هذه الاشياء وأن تدم شويضا عما تستولى عليه ، أو على الأقل أن تقدم سنداً بيمة الاشياء التي استولت عليها . ولا تكون دولة الأحنبي عجقة في احتجاجها مادام أن الدولة المحاربة لا تغرق بين الأجبى والرعية وما دام أنها لا تتسف في استمال حقها

وتعول الدول في بعض الأحيان دون الزام رعاياها بهده الواجبات بمقتفى معاهدات تبرمها مها ينجا ينص فيها على أن الدولة الطرف في للصاهدة لا تملك، في حالة دخولها في حرب مع دولة الحرى، أن تلزم رعايا الدولة الاخرى الطرف في الماهدة بهسقه الواجبات أو يعصها ؟ وأحدث مثل لذلك الماهدة بين ايران ومصر التي ابرمت في ٢٨ نوفير سسنة ١٩٢٨ والتي نص في المادة المسابعة منها على أنه ق يعنى رعايا كل من الطرفين المتاقدين في بلاد الطرف الآخر من

contributions and unlitary taxes (1)

جميع الالتزامات الشخصية أو السخرة أو المعونة ذات الصبغة العسكرية ، وكذلك يعفون من كل اعانة أهلية أو فرض جبرى أو ضريبة استثمائية فرصت لحاجات حربية »

هدا بالنسة لأملاك المحايدين الوجودة بصقة مستديمة على أرض الدولة المحاربة ؟ أما الاملاك التي لا توجد على الاقليم بصقة مستديمة وابما توجد عرصاً أو أثناء نقلها على اقليم الدولة المحاربة في طريقها الى اقليم آخر، ومثلها السفن والقاطرات البخارية وعربات السكة الحديد والبصائع التي تنقل خلال الاقليم، فتملك الدولة المحاربة بالنسبة لها حقا هو أشبه بحق الاستيلاء (١١) يسمونه حق أنجاري (٢١)

#### ۸۸ – من انجاری

وهو حتى الدولة المحاربة في أن تصع يدها على أنسيا. مملوكة لمحايدين توجد على اقليمها عرصا وأن تستعمل هذه الاشياء في أعراصها الخامة أو أن تتلفها بشرط توفر ركن الضرورة و بشرط دفع تعويص عن الاشياء التي تضع البد عليها

وينصب هذا الحق على الاشياء للوجودة على الاقليم عرضاً كالسفن أوالمنقولات التي تكون مارة بالاقليم ، وأنما لأن الدول تباشر هذا الحق على السفن أكثر من معاشرتها له على الأشياء الاحرى يظن السف أنه لا ينصب الاعلى السفن

واستعال هذا الحق كان شائماً فيا قبل القرن المابع عشر ، وكانت الدولة المحار بة اذا وصعت مدها على المفن المحايدة التي تجدها عرصا في موانيها استعملتها لأغراضها الخاصة واستخدمت في ذلك من عليها من البحارة . ولما كان في هذا التصرف تعطيل لتجارة المحايدين ولصالحهم تعددت الماهدات ، خلال القرن السابع عشر وما يليه ، التي نص فيها على عدم امكان الدولتين المتعاقد تين مباشرة

Requisitioning (1)

Right of Angury (7)

هدا الحق الواحدة بالنسبة للا حرى ، وهدا هو الذي أدى الى أن تقل حالات مباشرته الى درجة أن يعتقد بعض الشراح و بعض رحال السياسة أن الدول لم تعد تملكه ، وأن يقرر مجمع القانون الدولي العام (١١) أن ٥ حق أنجاري قد العي ٥ . غير أن الكثير من الشراح يقولون بأن الحق لازال باقيا ويؤ يد هذا أن الدول باشرته أكثر من مرة في الحروب الأخيرة

ومن أمثلة مباشرة هذا الحق باتلاف أملاك المحايدين ماصلته الحكومة الألمانية عند قيام الحرب الألمانية الفرنسية سنة ١٨٧٠ من اغراقها بعض مراكب تجارية المجليزية في نهر السين لمع للراكب الفرنسية من دخوله وعرقلة الحركات الألمانية المسكرية على شواطئه ولم يعتبر هذا العمل خارجا عن القانون غاية ما هنالك أن الحكومة الألمانية اقتمت أن من حقها القيام بمثل هذا العمل لأن الفرورات الحربة تستلزمه ولقائك فعى لا تسأل عن التمويض ، ولم تمكر انجاترا على المانيا أن ثباشر هذا الحق ولكنها ألكرت أمكان مباشرته دون دفع التمويض ، وأخيرا قبلت النابيا أن ثدفع التمويض و ارصاء خاطر انجاترا »

وأمثلة مباشرته من طريق استمال الأشياء التي توصع اليد عليها كثيرة ، وقد سبق أن أشرنا الى الحسالات التي كانت تضع للدولة فيها اليد على مراكب محايدة وتستعملها في أغراضها ؛ وهنساك حالة حدثت أثناء الحرب العظمي جددت فيها دول الحاماء استمال حتى أنجاري بشكل مخالف نوعاً ما الشكل الأول ، هو أن تصع الدولة المحاربة اليد على الدفن المحايدة وأن تستعملها في نقل ما تحتساج اليه دون أن تستخدم لذلك بحارة السفينة نقسها ، و بذلك لا يجبر الرعايا المحايدون على حدمة دولة محاربة ؛ تلك الحالة تتخلص فيا قملته دول الحلفاء من وضعها يدها على المراكب المولندية التي كانت موجودة في موانبها سنة ١٩١٨ الاستمالها في نقسل الحدود والمهمات وعير ذلك ، وقد احتجت الحكومة المولندية على ذلك

<sup>(</sup>١) في المادة ٣٩ من تواعد الحرب المرية التي وصبها

مدعية أن دول الحلفاء نبشت عن حق قديم لم تعد تملك لمصادرة الأسطول التجارى لدولة محايدة . ورد الحلفاء عليها بأن حق انجارى من حقوق الدولة المحاربة وأنها تملك مباشرته اذا استازم ذلك الفرورات الحربية ومع دفع التعويض

وتملك الدولة المحاربة مباشرة هذا الحق بالنسبة الهسفن المحابدين التي يكون قد جيء بها الى مباه الدولة الأفليسية لمحاكمها أمام محاكم الغنائم. وقد عرض أمر مفينة كهذه على المجلس الحاص البريطاني فقضي بامكان مباشرة حق انجاري في هذه الطروف إذا توعرت الشروط الآثية:

إلى المناحة الشدودة إلى استعمال السفينة

٧ ـــ أن تكون الهمة للوجهة الى السعيمة وجيهة

ان يسرض الامر على محكمة المنائم حتى تفصل في امكان أوعدم امكان مباشرة هذا الحق

وأمثاة مباشرة هذا الحق بالنسبة للمقولات كثيرة ، نشير منها إلى ما فعلته المكومة الالمانية في الحرب بينها و بين فرنسا من وضعا يدها على مئات من هر بات المسكة الحديد التابعة للحكومتين النساوية والسويسرية وقتا طويلا ، ومن هذا الموع ما نصت عليه الاتفاقية الخامسة من اتفاقيات لاهاى ، وهي الاتفاقية التي تنظم حالة المحابدين وقت قيام حرب، من أن قطارات المسكة الحديد ومعهاتها المختلفة التي تمكون قادمة من دولة محابدة (سواء في دلك أكانت عمركة تالمولة الحايدة أو لشركات أو أو اد تابين لها ) لا يمكن الاستيلاء عليها أو استمالها في أعراض الدولة الحاربة الا في حالة الفرورة القصوى ؟ وفي حالة ما يستولى عليها فعلا فالواجب اعادتها بأسرع ما يمكن مع دفع التمويض الماسم لاستمالها (١٠) وتعمل هذه المادة الدولة الحايدة التي يكون قد استولى على معاتها بهذه الصورة أن تستولى على ما يقابلها من قاطرات ومعات الدولة المحاربة وأن تستعملها في أغراضها الخاصة .

<sup>14</sup> John (1)

### ٩٩ - - ) بالنسبة لامعوك المحايدييه في عرصه البحر

ولا علك الدولة الحاربة أن تنعرض لتجارة الحايدين ولا أن تصادر بضائع المحايدين ولا سفنهم سواما كانت هده السفن مملوكة لافراد أو حكومات . فقواعد القانون الدولى العام تحمى تجارة المحايدين بصفة عامة (وسنتكلم عليها عند الكلام على تجارة المحايدين) ، وتحمى بصائع المحايدين ولو كانت موجودة في مراكب معادية ، وتحمى سفن المحايدين وما عليها من المضائع ولو كانت هذه البضائع معادية ، وتحمى سفن المحايدين وما عليها من المضائع ولو كانت هذه البضائع ممادية ، وتحمى سفن المحايدين وما عليها من المضائع ولو كانت هذه البضائع

غير أن الدولة الحاربة علك أن تحول دون تجارة الحايدين مع شواطى، أو المواتى، وتملك كذلك مواتى معينة باعلانها الحصرالبحرى على هده الشواطى، أو المواتى، وتملك كذلك أن تحول دون أن يقوم الحايدون بنقل أنواع خاصة من البسائع، حى المهر بات، على مراكبهم، ودون أن يستعماوا هذه المراكب في تأدية ما يسمونه بالخدمات المنافية للحياد، ولكى يكفل للدولة مباشرة حقها في منع هذا أعطى لها ما يسمونه بحق الزيارة والتعتبش

## •• ﴿ ﴿ حَمِي الرِّيارَةُ وَالتَّفَائِسِيدِ (٢)

وهو حق الدولة المحاربة في أن توقف مراكبها الحربية ما تقابله من السفن المحايدة في عرض البحار وأن تفتشها ؟ فاذا اتضح أن السعينة تحمل مهربات أو أنها تشتعل بتأدية خدمات منافية للحياد أو أنها ، بصفة عامة ، تقوم بسمل خارج على القانون ضبطتها وقدمتها لمحكمة الننائم للحكم عليها

وكما يفيد حق الزيارة والتعتيش في التثبت من كون السفينة تقوم أو لا تقوم عثل هذه الأعمال ، فهو يفيد كدلك في التثبت عما أذا كانت السفينة التي ترفع

<sup>(</sup>١) راحم في ذلك تصريح باريس السعرى وما سبق أن فلناه عن أملاك الاعداء في البحر

Right of visit and search (1)

علماً محايدا هي سفينة محايدة فعلا أو أنها سعينة مملوكة للاعداء تستتر وراء العلم المحايد لتنحومن الصبط. قادا ما اتضح عند تفتيش السفينة والاطلاع على أوراقها أنها تحمل علماً لا حق لها في حمله ضبطت وسلمت لمحكة العنائم لمحا كنها

وتباشر الدولة المحاربة هدا الحق بواسطة قواتها الرسمية سواء كانت مراكب أوطائرات حربية ؛ ولا تكون مباشرته الافيال حوار العامة أو في مياه الدولة المحاربة أو في مياه دولة العدو . فاذا ما بوشر في مياه دولة محايدة اعتبر ذلك الحلالا منها بالحياد ان كانت قد سكتت عليه واعتداء على سيادتها ان كان قد تم جدر رضاها وهو حق من حقوق الدولة المحاربة دون سواها فلا تملكه الا دولة محاربة ، فالدولة التي توقع أحمال اكراه قبل دولة أخرى لا تملك مباشرته ، ولا تملك مباشرته ، ولا تملك مباشرته كدلك سلطات اقليم ثائر الا ادا اعترف له بحالة الحرب . وهو حق قائم الدولة ما دايم ان الحرب لم تفته بعد

## ١٠١ — تغنيسه المراكب التجارية المصحوبة بمراكب حربية (١)

ولا تملك الدولة المحاربة مباشرة هذا الحق الا بالنسبة السعن الخاصة دون المراكب الحربية . وهناك شيء من الشك فيا اذا كان من المسكن تغيير المربية كراكب البريد وما اشبه . هذا وقد جرت عادة بعض المول المحابدة على أن تسير سفنها التجاربة في سحبة مركب حربية أو أكثر حماية لما المحابدة على أن تسير سفنها التجاربة في سحبة مركب حربية أو أكثر حماية لما من التعتيش مدعية أن السفينة للصحوبة (٢٦) في حكم للركب الحربية لا يمكن التعرض لها وإن أقوال قائد المركب الحربية التي تصحب السفينة التجاربة ببراءتها تسي عن التغتيش . وقد الخفيت السويد هذا الموقف سمنة ١٩٥٣ في الحرب بين المجابر وهولندا، وأغدته هولندا في حرب سنة ١٩٥٦، وكثر تدريجياً عدد الدول التي تأخذ بهذه النظرية وتعددت الماهدات التي نص فيها على عدم عدد الدول التي تأخذ بهذه النظرية وتعددت الماهدات التي نص فيها على عدم

Ships under convoy (1)

Under convoy (1)

امكان تفتيش السفر التجارية للصحوبة بمراكب حربية ، وقرر مجم القانون الدولي العام في اجباع سنة ١٨٨٦ عدم جواز تغتيش المفينة المحايدة للصحوبة بمركب حربية تابعة لنفس الدولة . كل هذا وأعيلترا لا تترحزح عن موقفها الذي أتخذته لنفسها من الأول وهو أنه من الحائز للدولة المحاربة أن تنتش السفر -التحارية ولوكانت مصحوبة بمركب حربية ، وهو موقف لم تشاركها فيه دول كثيرة بل تكاد تكون هي الدولة الوحيدة التي تأخذ بهده المظرية . فايا اجتمعت الدول في لندره سمة ١٩٠٨ حاولت التوفيق بين المطرية الأنجليزية والنظرية المعادة لها ، وقد تنازلت انجاترا عن شي. مما كانت هي متمسكة به ونص في التصريح الذي عمل على عدم جواز التعرض للسفي التجارية الممحوبة بمركب حربية غيرانه لقائد للركب النابعة للدولة المحاربة أن يطلب من قائد للركب الحربية المساحِبَةُ أن يعرض عليه جميع المعلومات الخاصة بالسفينة التجارية ، فاذا لم يكف هذا في ازالة شكوكه طلب اليه ( أي الى قائد للركب المعاحسة ) أن يتحرى الامر بنعمه فاذا وانقه على شكوكه سلمه السفيمة التجارية واذا لم يوافقه افترقا و بت في الامر بين الدولتين سياسياً . ولكن التصريح لم يصر ملزماً واستمرت المجلمرا أثناء الحرب المعلمي تسمل بناء على نظريتها الأولى (١)

#### ۲ • ۱ - اجراءات التفتيسيد

ويتم في ايقاف السفينة لتفتيشها وفي التفتيش ذاته قواعد حاصة جرىالعرف على اتماعها . فاذا لم تقف المركب عند ما يطلب منها الوقوف وحاولت الهروب حاز

<sup>(</sup>۱) وقد أرسلت هولندا الى الحكومة للبريطانية الناء الحرب العظمى تعلمها بأنها سقسير سغيمة تجارية تنقل موظنين و سائم فى حراسة مراكب حربية . فأجابتها الحكومة البريطانية بأنها لا تمشرف معدمة باليا المسلمانية المصحوبة التفتيش ، وأنهر اكها الحربية ستجرى تقتبش ماتفابله من السفى التحارية ولوكانت مصحوبة ، ولحيراً اتنقى بين الدولتين بعملة مؤتنة على أن تتنازل بريطانيا المطمى عن خمها فى التعتبش بصرط أن تشها المكومة الأخرى عن السفينة الملومات القريد عن النفينة الملومات الق

مهاجمتها وأيقاعها بالقوة ولو استدعى ذلك اطلاق الدار عليها. أما اذا هي ما نست في التفتيش، ويقصد بالماضة الماضة بالقوة لا مجرد الهروب أو محاولة الهروب، فهي تعرض تفسها للصبط والمصادرة ؛ ذلك أن مجرد الماضة كلف الأن يجدل الدفيئة جائزاً مصادرتها . وتذهب الدول في دلك الله حد أن تصادر أيضاً البصائع التي تعملها السعينة التي ماضت في التعتيش، وتقصر بعض الدولة الأخرى المصادرة على السفينة دون ما تحمله من البضائع

ثَالثًا : حقوق الدولة المحاربة على اقليم مغزو أو محتل وسنتكلم عنها تفصيلا في الفصل الآتي

## *القصِّبِ ل الرابع* الغزو والاحتلال الحربي<sup>(1)</sup> واثارهما

### ٣٠١ — النزو والاحتلال الحربى والفتح

هذه هي ثلاث عبارات تؤدى كل منها في القانون الدولى العام معى خاصا، فالغزو هو عبارة عن أعارة جيوش دولة على أقليم العدو أو بسارة أخرى هو عبارة عن مجرد دخول قوات الدولة المحاربة في اقليم دولة العدو ، والاحتلال الحرف هو عبارة عن العزو مضافًا اليه وضع الاقليم المرو بحت السيطرة الفعلية القوات المغيرة ، فادا دخلت قوات دولة محار بة اقليم أو بعض اقليم العدو اعتبر هذا غزوا ، وإذا تحكمت القوات التي دخلت الاقليم من وضع يدها عليه ضلا ، ويكون هذا بايجاد هيئات تدير الاقليم المنوو ، اعتبر هذا احتلالا حربيات . أما الفتح ، فهو كما قلنا فيا سبق عبارة عن اختاع أقليم قلدو اختاعا تاما مضافا اليه ضم هذا الاقليم الى أقليم عبارة عن اختاع أن قلباً أن يتم صراحة في اعلان الدولة التي أخسته بعد انتهاء الحرب

<sup>(</sup>١) يامل تشق هايد استمبال صارة الاحتلال الحربي على و الاحتلال السكرى > لالا السارة الاخيرة كما أنها تتعلق على الاحتلال الذي يقع أثناء قيام الحرب والذي تشرتب عليه الآثار الحاصة الق سدمها في هذا الفصل فهي تتعلق أيما على غير هذه الحالات . فبقاء بعض جيوش دولة على جرء من اقليم دولة العدو حد عقد معاهدة العمليم (كأحتلال الحلفاء في الوقت الحاشر لبس أقليم المانيا) هو احتلال عسكري ولسكته ليس الأحتلال الحربي ، لهذا رأيا اتباع تعلى هايد في شبيره

 <sup>(</sup>٢) يعتبر الاقليم محملاً عند ما يوضع تحت السيطرة الفطية لفوات العدو ، سادة ٢٤ من الاتفاقية الراسة سنة ١٩٠٧ المروقة بالانحاء لمجراءات الحرب العربة وهي تفايل الاتفاقية الثانية من اتفاقيات سنة ١٨٩٩

## ١٠٤ - برأ الغزو والامتلال وبهابهما

هذا ويبدأ العزو بدخول قوات العسد اقليم الدولة وينتهى بانسحاب هذه القوات . ويبدأ الاحتلال عدما تضع القوات يدها معلاعلى الاقليم العزو ، ويكون ذلك كما قلنا بايجاد هيئات تدير الاقليم وتسيطر عليه ، فجرد دحول طلائع جيش في اقليم تاج للعدو لا يعتبر احتلالا حربيا ، ولا تصيف الى اقليم حبق احتسلاله أقليما جديدا

ويشمل الاحتلال الحربي جميع الجهات التي يكون الحيش فيها سيطرة فعلية ، وعلى هذا نصت اتفاقية لاهاى الرابعة حيث قررت أن الاحتلال لا يمتد الا الى الأقاليم التي يكون فيها القوات المحتلة سلطة فعلية يمكنها مباشرتها (١) فوضع بعص قوات صغيرة في عاصة أقليم لا تفيد أن جيع الاقليم قد احتل وانما يعتبر أنه قد احتل معه الجهات التي تكون فيها القوات التي وضعت بدها سيطرة فعلية دون سوها . ولهذا للوضوع بعض الشبه بوضع البد على الأقاليم للباحة وبالحمر البحرى ، وقد اشار لورنس في ذلك الى أنه كما بجب أن تكون القوات التي تنفذ الحمر البحرى مازما ، كذلك يجب أن تكون القوات التي تنفذ الموات التي توضع في اقليم كافية لأن تسبطر عليه وان تديره ادارة عملية حتى يقال أنه قد احتل ، فإذا لم تكن القوات كافية لأدارة جميع الاقليم قصر الاحتلال على هذا الجرء من الاقليم الذي يمكنها ادارته فعلا ، على أمه من عبر المتيسر وصع على هذا الجرء من الاقليم الذي يمكنها ادارته فعلا ، على أمه من عبر المتيسر وصع قاعدة عامة في دلك ، فقدار السلطان الذي يجب أن يكون المعيش الدارى في قايد شئون الاقليم الفرو مسألة وقائم برجع فيها لل ظروف كل حالة

وينتهى الاحتلال الحربي بانسحاب الجيش المحتل و بطرده بواسطة قوات العدو أو تتبجة قيام سكان الاقليم أنفسهم ، فاذا ارتدت قوات الاحتــــلال مؤقتاً

<sup>(</sup>١) عادة ٤٦ فارة ثانية

ثم عادت الى الاقلم اعتبر الاحتلال قائمًا ؛ آما اذا تمكنت قوات العدو من طرد القوات المحتلة طرداً معليًا لمعتبر الاحتلال منتهيًا . ولا يعتبر ان الاحتلال قد انتعى اذا كان الجيش المحتل قد أخضع الاقليم الحصاعًا فعليًا وتقدم ليحتل أقاليم أخرى تاركا وراءه أمراد قلائل لادارة الاقليم الاول وتولى شئونه .

و ينتهى الاحتلال أحيراً بانهاء الحرب، فادا بقيت القوات المحتلة رغم انتهاء الحرب واستمرت تدير الاقليم وتباشر حقوق السيادة عليه اعتبر ان الاقليم قد انتقلت ملكيته للدولة المحتلة وسند الملكية هنا هو الفتح

## ٩٠٥ - الفتح وحده ينقل ملكية الاقليم المفزو

يترتب على كل من العرو والاحتلال الحربي والعنع آثار خاصة سانتكام على الهنع اله يترتب على الهنع اله يترتب عليها فيها يلى . هذا وقد سبق لما أن قررنا عند الكلام على الفتح اله يترتب عليه ، دون العزو أو الاحتلال الحربي ، انتقال حقوق السيادة على الاقليم الذي أحصع من دولة الأصل الى الدولة التي فنعت الاقليم أو بسارة أخرى يترتب عليه انتقال الاقليم المخصع الى ملكية الدولة التي فتحته .

وهذا التميير بين الغزو والاحتلال الحربي وبين الفتح من حيث انتقال أوعلم انتقال الاقليم المحضع لم يسمل به الا أواخر القرن الناسم عشر . فلقد كان الرأى الذي يأخذ به علماء القانون الدولي والذي كان يسمل على مقتضاه رجال السمياسة حتى منتصف القرن الثامن عشر ان دخول قوات دولة محاربة اقليم أو بعض اقليم دولة العدو يترتب عليه نقل ملكية هذا ألاقليم من دولة الاصل الى الدولة الاخرى ولو كانت الحرب لا ترال قائمة. وما دام أن الأمر كذلك فقد كان يسترف لهذه المدولة الأخيرة بأنها علك أن تتصرف في الاقليم المنزو بكافة التصرفات التي علكها المالك الأخيرة بأنها علك أن تتصرف في الاقليم المنزو بكافة التصرفات التي علكها المالك المنبية لما يملكه ، وهذا يفسر ما كان يجرى عليه العمل من اتلاف الاقليم المحتل بالفسبة لما يملكه ، وهذا يفسر ما كان يجرى عليه العمل من اتلاف الاقليم المحتل أو بعضه ، ومن يبعه الى دولة ثالثة والحرب لا ترال قائمة ومثل ذلك بيع دالماركا

أقليمي بمن (١٦) وقردن (٢٦) التابعتين للسويد اثباء فيام حرب ١٧١٠ —١٧١٨ الى هانوقر ، ومن تجنيد أهالي الاقليم المحتل للانفيام الى جيوش السولة المحتسلة ومثل هذا ما فعله فردريك من تجنيده أهالي سكسونيا اثناء احتلاله لها في حرب السبع. السبع. السنوات

وفي النصف الثاني من القرن الشامن عشر أنجهت الأفكار نحو التمييز ون، النتج ومجرد الاحتلال وترتيب شل ملكية الاقليم المنزو على الفتح دون الاحتلال؛ وأول من قال بهذا هو قاتبل سنة ١٧٥٨ حيث قرر أن حقوق السيادة التي تكون فدولة الاصل على الاقليم المحتل لا تنقمي الا بالفتح أو بماهنة تشارل فيها عرب الاقليم ؛ وقد شتت هذه القاعدة خلال الجزء الاخير من القرن النامن عشر والقون التاسع عشر فأصبح من غير المتنازع فيه أن مجرد العزو أو الاحتلال لا ينقل ملكية الاقليم المرو أو المحتل ، وان كامت علك الدولة الحاربة في حالة احتلالها لجرء من القيم المرابق المدو ، عالها من السيطرة الفعلية عليه ، أن تدبر هذا الاقليم الى أن يبت في أمره نهائياً عند انتهاء الحرب

### ١٠٣ — الفزو والإجتلال الحربي والاسكر المترثية عليهما

كان الممل حاريًا ، حتى القرن الثامن عشر ، على اعتبار الاقليم المغزو وجميع ما عليه من عقار ومنقول مالا مباحا يسح القواب العارية اتلافه أوتملكه، فكانت الجيوش اذا دخلت أقليا تابعا للمدو انطلقت فيسه تنهب وتتلف ما تشا، دون أن يعتبر ذلك حروحا على القانون ؛ ويكنى أن نشير في دلك الى ما كان يحصل في الحروب العابليونية من دخول القوات الفرنسية في بلاد الاعداء وهي لا تملك قوتا أو ذخائر ، فتتمون فيها وتأحد منها جميع ما تحتاج اليه من نقود وحاجيات دون. أن تدفع لها تمتا .

ولقد كالمن آثار استعال الجمود المطامية المدر به في الحروب والاوامرالشددة الني كانت تصدر منها بعدم التعرض للافراد وأملا كهم أن قلث أعمال النهب عند احتلال اقليم العدو، فلم نعد قسم بقيام أفراد جيش محارب بنهب اقليم العدو الذي كانوا يدخلونه، وأعا كان في أمكان قائد القوات العازية نفسه أن يستولى هو على ما يحتاج اليه من حاجيات وأن يعرض الاعانات الحبرية على أهالي الاقليم للعزو، كل ذلك دون أن يدفع عمى ما يستولى هليه أو أن يحاول رد ما وصل الى يده من هذه الاعانات

ثم تعدلت القاعدة بعد ذلك ، تحت تأثير الرأى القائل بأن الحرب يجب أن يقع السب، فيها ، على عائق الامكان ، على عائق الحكومات لا على عائق الافراد، فأصبح من غير الجائر اللاف شى، موجود على الاقليم الالفرورة حربية قسوى كا أصبح من غير الجائز الاستيلاء على الاملاك الموحودة عليه الا بشروط خاصة وقد تأبدت هذه القواعد جميعها في اتعاقية لاهاى الرابعة التي سبق الاشارة الى بعض نصوصها

أما عن الاتلاف فقد نست الاتفاقية على أن اتلاف أملاك العدو محرم مالم السنارمه ضرورة حربية ملجئة (١). فاذا استلزمت ضرورات الدعاع أو الهجوم أن يتلف قلمة أو حصن أو أس تتلف منازل حتى لا تعوق المدفعية عن عملها جاز الاتلاف، وأنما اذا قصد بالاتلاف محرد التخريب والابادة اعتبر عملا غير قانوني. هذا وقد نص على تحريم اتلاف الا بنية المخصصة المبادة أو أعمال البر أو الفنون أو التعليم والابنية والآثار التاريحية والتحف الفنية (٢)

۱۰۷ - مقرق الروام على الامعال الموجودة على الاقليم المفرّو او المحمّل أما فيا يتعلق بالاملاك الوجودة على الاقليم الفزو أو المحتل فالقاعدة العامة

<sup>(1)</sup> dis 74 ¿ (1)

نيها إن الاحتلال في داته لا أثر له على ملكيتها ؛ كما انه من غير الحائز نهمها (١) هدا وقد نص في اتماقية لاحاى على أن المقارات الملككة لحكومة العدو التي توجد على الاقليم للحتل تبقى في ملكية دولة العدو، ويكون للدولة المحتلة حق استعلالها فقط، وواجب عليها في دلك أن تحافظ على العبن وان تراعى في استغلالها القواعد الخاصة بالاستعلال (٢)

كدنك لا يمكن ، بعدة عامة ، الاستيلاء على المقولات المداوكة لحكومة الهدو . واع يجوز الاستيلاء على المقود والاوراق والسندات المستحقة لحكومة الهدو وعلى مخارف السلاح ووسائل المقل والتموين ، و بصغة عامة ، على كل المقولات المداوكة الدولة العدو التي تستخدم بطبيعتها في أغراض حريبة (٢) ، كذلك نص على ان جيم الوسائل التي تستخدم لنقل الاشخاص أو البضائع أو الاخبار سواء في الارض أو البحر أو الحواء ( فيا عدا الحالات المنصوص عليها في القانون البحرى ) ، كذلك مخازن الاسلحة أو المعات الحريبة ممكن وصع اليد مليها وتو كانت محاوكة لافراد ، ولكن الواجب فها يتعلق بها أن ترد وأن بحوى التصويف المعام بها عند المسلح (١)

أما فيها يتعلق بما يملك الأفراد على الاقليم المحتل اعقاراً كان أو معقولا ، فلا يجوز أخذه ولا استعاله ؛ وقد سبق أن أشراه الله ما نسبت عليه الاتفاقية من أن النهب محرم (٥٠) . و يلاحظ في هذا ما سبق أن أشرنا اليه من امكان وضع اليد ، مع واجب الرد ودفع التمويض ، على وسائل النقسل بأنواعها وعنازن الأسلحة والمهمات الحرية (١٠) ، كما يلاحظ أن للواد ٤٩ - ٥٢ صبت على أنواع من

 <sup>(</sup>١) راجع و ذلك المادة ٤٧ من الانفاقية التي تنس على إلى النهب عمرم

<sup>(</sup>٢) مادة ٥٥ قرة أول

<sup>(</sup>٤) مادتي ۴ه و٤٥ (٥) مادة ٤٧

<sup>(</sup>٩) مادد ۱۴ فارد الب

اغتصاب ملكية الأفراد ، هي الاستيلاء الحبري (١) والاعانات الحبرية (١) والاعانات الحبرية (١) والغرامات (١) ، وأباحث للدولة المحاربة الالتجاء اليها عند الحاحة وسنتكلم عليها فيها على

وهناك أشياء حامة مست الاتفاقية على وجوب احترامها وعدم التعرض لها سواء أكانت عملوكة الأفراد أو لحكومة العدو، وهذه هي: الأبنية المخصصة للعبادات أو للاعمال الحيرية أو للتعليم أو العنون أو الصنائع (1) ، وكذلك الآثار الناريخية والتحب الفنية ، فهده جيمها لا يمكن أحفحا أو اتلافها أو أبادتها (٥)

۱۰۸ — الاستيماد الجبرى والاعامات الجبرية والفرامات في الاقليم المحتل والاستيلاء الجبرى هو عبارة عن وسع اليد على اشياء موجودة على الاقليم وذلك دون حاجة الى رضى صاحبها

وقد نصت الاتفاقية على أنه لا يصح أن تلجأ اليه الدولة المحتالة الإ بالنسبة لأشياء يحتاج اليها جيش الاحتلال وحده ، وقد قصد بهذا الحياولة دون أن يستولى على أشياء في أقليم تام للمدو للد حاجيات الجيش كله ؛ وأن يراعى فيها أن تكون متناسبة مع موارد الأقليم ، فلا يصح أن يجرد الأقليم بما عليه للمد حاجيات جيش كبير يلتى به عليه ؛ وأن يكون الطلب صادراً من قائد القوة الموحودة في المعطقة المحتلة ، فلا يصح أن يقوم بالاستيلاء الجنود أو أحد الصباط مع وجود رئيس له في المنطقة المحتلة فرراً ، فاذا لم يتيسر ذلك وحب اعطاء ايصال عا استولى عليه ودفع ثمن الأشياء التي يستولى عليها بأسرع ما يمكن (٢٠) . وتحدد أسار الاشياء التي يستولى عليها بمرعة السلطة التي استولى عليها بمرعة السلطة التي المتولى عليها بمرعة السلطة التي باستولى عليها بمرعة السلطة التي المتولى .

Fines (r)	Contributions (1)	Requisitions (1)
4 % sale (7)	(ه) مارټ ۷ ه	(۱) مادة ۹ ه

هدا ويدخل ضمن الاستيلاء الزام السكان بايواء أفراد جيش الاحتسلال وخيولهم ومهماتهم ، وواجب أن يدفع للقابل عن هذا الايواء الالزامي<sup>(١)</sup>

وقد على في الاعانات الجبرية على أن الواجب أن يقتصر في فرضها على ما يسلم حاجبات جبش الاحتلال ، دون باقى جبوش الدولة ، أو ما يكني لادارة الاقليم الهتل (٢٠) ؛ وألا تجمع الاعانة الابناء على أمر كتابي من الرئيس الأعلى لجبش الاحتلال ، لا قائد المنطقة كما في الاستبلاء الجبرى ، وتحت مسئوليته وأن يراعى في فرضها القواعد المتبعة والأسس المعمول بها في الفرائب الفروصة على الاقليم ، وأن يعملي عنها ايصالا (٢٠)

وعلك الدولة المحتلة أيصاً أن تفرض المرامات على من يحل بالامن في الاقليم المحتل ، ويجور أن تفرضها على سكان الاقليم أو سكان منطقة منه مع مراعاة ما نسب عليه الاتفاقية من أنه من غير الجائز أن تغرض عقو بة عامة ، مالية أو غير مالية ، على سكان اقليم محتل عن حريمة لا يمكن اعتبارهم مسئولين علها بالتصامن ، فادا كانت الجريمة جريمة فردية لم يثبت أنها ارتكبت بناء على تعريض أو ايماز من الجاعة لم يجز قانوناً فرض غرامة عامة ، وان كانت بعض الدول قد جرت على من الجاعة لم يجز قانوناً فرض غرامة عامة ، وان كانت بعض الدول قد جرت على من الأشخاص كند من أو ما أشبه أو ثبت انها ارتكبت بتحريض أو ايماز من الجاعة جاز موض غرامة عامة على جميع سكان للملقة التي ارتكبت فيها من الجريمة ؛ ويشير الشراح في ذلك الى العرامات للتعددة الصخمة التي كانت تغرضها الجي اثناء الحرب المخلى على سكان الاقاليم التي كانت تحتلها في بلجيكا وفرنسا عند ما كانت ترتكب جريمة موحهة صدها على هذه الاقاليم

الله عادة (٣) وادة (٣) Quartering (١)

## ١٠٩ — من أدارة الاقليم المحتل

لا ينقل الاحتلال الاقليم المحتل من سيادة دولة الاصل الى سيادة الدولة المحتلة ، وأما لأن هذه الدولة الأخيرة هي وأضفة البد على الاقليم عسلا فهي تتولى ادارته مؤقتا والى أن فصل في أمره إما يضمه اليها نهائيا أو بأعادته لدولة الأصل والدولة المحتلة في ادارتها الأقليم للحتل تراعى بطبيعة الحال ما هو في صالحها ، ولكنها تلتزم في نفس الوقت بمراعاة ما هو في صالح الاقليم المحتل ابضاً ؛ وقد نصت الاتفاقية على أنه بانتقال السلطة الفعلية على الأقليم المحتل الى يد الدولة المحتلة تلتزم هذه الدولة الأخيرة بواجب أن تتحد الاجراءات اللازمة الأعادة ولتثبيت الامن والعلمة نيسة وأن تحترم على قدر الامكان القوامين المصول بها في الأقليم الأقليم المحال بها في الأقليم المحتل المن الأقليم المان الأقليم المحتلة والتثبيت الامن والعلمة أنينة وأن تحترم على قدر الامكان القوامين المصول بها في الأقليم (١)

وواحب على سلطات الاحتلال كذلك أن تحدم حياة كان الأقليم وشرفهم المائل وحقوقهم وأملاكهم ومعتقداتهم وأن تكفل لهم مباشرة عباداتهم (٢) وواجب عليها أن تمتنع عن تكليف سكان الأقليم بحلف يمين الولاء للدولة المحتلة (٢) دلك أن الاحتلال لا أثر له على السيادة على الأقليم كا قلما فرعايا الاقليم لا تتمير جنسيتهم ولا هم ملتزمون بحلف يمين الولاء للدولة المحتلة ؛ وإنما تملك سلطات الاحتلال أن تعلم اليهم اطاعة القوامين وعدم الخروج عليها فاذا هم خرجوا عليها وقعت عليهم العقوبات الماسبة . وقد أشرقا فيا سبق أنه لا يجوز السلطات المحتلة أن توقع غرامة عامة على سكان الأقليم الاعن جريمة يعتبرون مسئولين عنها فانتضامين (٤)

وتملك سلطات الاحتلال كدلك أن تكاف سكان الأقليم بتقديم الخدمات الجبرية . وقد ممت الاتفاقية على انه لا يحوز أن تطلب اليهم خدمات الا لمد

<sup>(1)</sup> alca 7\$ (7) alca 7\$ (4) alca 6\$

<sup># - #</sup>ala (t)

حاحيات جيش الاحتلال و بشرط ألا تعتبر هذه الخدمات اشتراكا في الاعمال الحربية ضد دولتهم (١) . هذا وقد قام شيء من الشك في تصير عبارة « اشتراك في الأعمال الحربية » وفيا يمكن أو لا يمكن اعتباره من الحدمات كدلك ، ومثل الأعمال التي يصح اعتبارها اشتراكا في الاعمال الحربية الاشتراك في القتال الغمل والارشاد ونقل الانحائر وما أشبه بين خطوط القتال ؛ هذا وقد نص في الانفاقية على أنه لا يجوز لهارب أن يرغم سكان أقليم محتل على اعطاء معارمات من جيش العدو أو عن وسائل دفاعه (١٠) . وقد اعترضت بعض الدول ( ومنها للنيا وانخسا واليابان وعيرها ) على هذه المادة الأنها مذكر بعض أمثلة قليلة لا تشمل جيم الحيالات التي تدخل تحت صارة « حدمات تعتبر اشتراكا في الأعمال الحربية » ، فهي مقيدة دون أي ضرورة لنص للادة ٧٠ ، وإذاك أبدت هذه الدول تحفطا بالسبة لها . و يلاحظ في هذا نص آخر حاء في الاتضائية هو هانه عرم على الحارب ارغام رعايا دولة العدو على الاشتراك في أهمال الحرب الوجهة ضد دواتهم ولو كانوا في خدمته قبل ابتداء الحرب ه

وتملك للطات الاحتلال أن تفرض الفرائب على الاقليم (1) وعليها واجب أن تراعى على قدر الامكان القواعد للممول بها والأسس للستعملة في تقديرها وأن تخصص الايرادات المتحصلة في ادارة الاقليم المحتل بالقدر الذي كانت تازم به الحكومة الشرعية

وتملك كذلك في ادارتها للإقليم المحتل أن تنصب عليه رؤسا. من جنسيتها وأن تستمين في عملها بالموظف بن الاداريين الذين تجدهم في الاقليم المحتل ، فاذا رمض هؤلا. انتماون مع سلطات الاحتلال لم يجز ارغامهم الا لصرورة حربية ؟

<sup>(</sup>١) مارة ٢ ه للترة أولى ﴿ (٢) مادة ٢ تا

<sup>(</sup>۴) مادة ۲۲ ج قرد تانية (٤) مأدة ٨٨

واذا قبلوا التماون منه جاز لها أن يحلقهم عين الطاعة لا يمين الولاء (١)

وتبغى الهيئات القصائية في الأقليم المحتل، بصعة عامة ، قائمة بمعلها ؛ ولسلطات الاحتلال أن تستمدل مها محاكم مدنية أو جنائية تابعة لها وذلك في حالة الصرورة القسوى أو امتماع المحاكم الاصلية عن القيام بسلها ، ولها أن تنشى. مجاسب المحاكم العادية محاكم استثنائية تحتص بنطر الجرائم للوجهة مندجيش الاحتلال أو ضد سلامة الدولة المحتلة . فادا بثيت الهيئات القصائية الاصلية فائمة جسلها أصدرت أحكامها باسم رئيس للمولة كما لولم يكن الاحتلال قائما ، ذلك أن الاحتلال كما قلنا لا أثر له على سيادة الدولة على أقليمها المحتل ؛ ولا تملك سلطات الاحتلال ان ترعمها على اصدار الأحكام باسمها هي . وقد حصل اثناء حرب سنة ١٨٧٠ بين فرنسا والمانيا أن قامت صعوبة فها يتعلق باصدار الأحكام في الأقاليم التي تحتلها الجيوش الالمانية وفلك لماسبة انقلاب الامبراطورية العرنسية الى جهورية وعدم رغبة الحكومة الالمانية في الاحتراف بالجهورية ؛ أذ رفعت الحكومة الالمانية أن تصدر الأحكام في الاقالم المحتلة باسم رئيس الجهور بة الفرنسية وطلبت ( الى محكة نانسي ) أن تسدر الأحكام باسم « السلطات المليا المحتلة للالزاس واللورين؟ فلم تذعن المحكمة لطلبها لخروحه على القانون واقترحت أن تصدر أحكامها باسم الشب العرسي فلم يقبل منها هدا الاقتراح وترتب على ذلك ان تعطل عمل المحكة! وأمام محكمة أخرى ( محكمة Laon ) عرصت سلطات الاحتلال على المحكمة اصدار أحكامها باسم القانون فرنصت هذه وأوقفت عملها

هذا وقد أشرنا فيما سبق ألى مانصت عليه الاتفاقية من واجب احترام القوامين للممول بها في الأقليم المحتل على قدر الامكان (٢٠). فالتشريمات الداحلية في الاقليم المحتل واحمة الاحترام بصعة عامة ؛ عبر أمه قد تدعو الضرورات الحربية أوالطروف المحتل واحمة الى ايقاف بعضها أو تعديله أو استبدال غيره به وهذا تملكه سلطات

<sup>(1)</sup> alco Ft (7) alco 42

الاحتلال. والذي تحتد اليه يد سلطات الاحتلال بالتعديل أو الايقاف ، من مجوع التشريعات الداخلية السارية على الاقليم المحتل ، هو في الواقع القوانين الادارية والقوانين(العامة وخصوصاً ماكان متعلقاً منها بحرية الصحافة والاحتماعات وقوابين التجنيد الاحباري وما شابه دلك ؛ أما القوانين للدنية والتجارية فلا تدعو الحاجة في أعلم الأحيان الى تشيرها أو أيقافها ، كذلك تبتى سلطات الاحتلال على قانون العقو بات فعي لا تخلق حرائم جديدة ولا تعليق قانونها الحاص الا في الجرائم الموجهة صد جيش الاحتلال أو صد سلامة الدولة المحتلة وما شابه دلك

وتملك الدولة المحتلة بسفة عامة ، أن تنظم الاتصال بين اقليمها والأقلم المحتل وأن تسع الرقابة على المحارات البريدية والتلفراهية في الاقليم الأخير وأن تسيطر على وسائل النقل ، وأن تقوم ، بسارة عامة ، بكل ما هو ضرورى من الاجراءات الحاشها وعدم اضاف مركوها الحربي قبل العدو

و يحصح رعايا الدول للعايدة في الاقليم للحتل في كل ما يخفع له باق سكانه ، عليس لهم أن يشكوا من أنهم يسوى في للعاملة بينهم و بين هؤلاء ؛ وكا أن الدولة المعتلة لا تسأل عن الخسائر التي تعرب على أعمال مشروعة تقوم بها على الاقليم المعتن اذا أصابت هذه الخسائر كان الاقليم من رعايا دولة العدو فهى لا تسأل عنها كذلك ادا أصابت سكانه من رعايا الدول للعايدة . كذلك واجب على رعايا الدول المعايدة . كذلك واجب على رعايا الدول المعايدة . كذلك واجب على رعايا الدول المعايدة . كذلك واجب على معايا الدول المحايدة المضوع لما تقوم به سلطات الاحتلال قانوناً من الاستبلاء أو جمع الاعانات الجبرية وما أشبه عاسق الكلام عليه ، وليس لهم الحق في الشكوى ما دام أنه يسوى بينهم و بين باقي سكان الاقليم للحتل وما دام أن سلطات الدولة للعتلية لا تتصيف في معاملتها لهم

# الفصيل التجاميس

## الاتصال غبر العدائي بين المتحاربين

### ١١٠ -- لمبيعة الاتصال غير العمائى

قدة عبر مرة أن الحرب تقطع الملاقات السفية بين الدولتين المتحار بتين وعوم الاتصال بينهما ، غير أن لهذه القاعدة العامة استثناء، ذلك أنه قد تدعو الضرورات الحربية في بعض الأحيان الى وجود نوع من الاتصال بين الفرية بن المتحار بين هو ما يعبرون عنه بالاتصال عبر العدائي تميزاً له عن الاتصال السامي وعن الاتصال العبرون عنه بالاتصال عبر العدائي تميزاً له عن الاتصال السامي وعن الاتصال العبرون

مثل هذا الاتعال الاستثنائي نجده منصوصاً عليه في بعض ما أبرم من الماهدات الشارعة ، ومن ذلك ما تنص عليه اتعاقية لاهاى العاشرة من أن كل دولا محاربة ثلترم بواجب اعادة للمتلكات الخاصة وللصوعات وما أشبهها للماوكة لأنواد جيش العدو التي توجد في ميدان القتال أو مع من يموتون منهم في مستشفياتها (1) كا نجده منصوصاً عليه في معاهدات خاصة تبرمها الدول فيا بينها توقعاً لقيام حرب بينها ، تنظم هذه الماهدات تبادل تسليم الأسرى والمسائل الخاصة براية المهادنة وغير ذلك

ومن مظاهر الاتعال غير المدائى المختلفة سنعنى على الخصوص ببحث رايات المهادنة ، وحوازات السفر وجوارات الامان وأوراق التأمين ، والاتفاقات الخاصة المعطمة للاتصال غير العدائى بين للتحاربين وسفن الاتصال ، ووقف القتال، واتفاقات التسليم ، والحدة .

<sup>(1)</sup> Jea 41

## ۱۱۱ - رايات المهاونة (١)

تستعمل الرابة البيصاء أو رابة المهادنة عند ما يريد أحد فرية بن متحار بين الاتصال بالغريق الآجر بغرض المخابرة في شأن من شئون القتال أو بغرض التسليم، وطريقة التعام على الاتصال أن يتقدم الشعص الفاوض (٢) حاملا منه رابة بيصاء (وقد يحمل الرابة البيضاء عنه شخص آخر يعتبر هو حامل الرابة) مصعوباً ، افا لام الأمر المترحم وبحامل طلة أو بورى (استرعاء لنظر الفريق الآخر) ؛ وفي الحرب البحرية يتقدم الفاوض في مركب صفيرة ترم الرابة البيضاء (٣).

هذا وليس من واجب الغريق الآخر قبول المارض الذي ببعثه له خصها دواماً ، وقد نصت الانفاقية الرابعة من اتفاقيات لاهاى سعة ١٩٠٧ على أن العلم ف الآخر أن يقبل الفاوض أو لا يقبله (١٥) ع. فادا لم يكن في النية قبوله وجب أن يشار اليه بالمودة ، ووجب الاحتياط على قدر الامكان لمع وصول الأذى اليه ، فلا يصح اطلاق النار عليه أو أسره ، واعا يجب على الفاوض من جهة أحرى أن يعتار الطروف الملاغة لتقدمه بالرابة البيضاء ، فاذا تقدم على غير سابقة تفاهم والمركة فائمة علا ياتنم الفريق الآخر بايقافها وله أن يستمر فيها عير أنه ليس لقائد المدو أن يمتمع بصفة عامة عن شول مفاوض الطرف الآخر ، أو أن يمتم عن قبولم لمدة معينة ؛ وله أن يفعل دلك اذا ثبت من الطرف الآخر غيانة سابقة في استجال رابة المهادنة

أما إدا قبل المعاوض اعتبرت ذاته مصوفة (٥) ، علا يمكن الفريق الذي تمله ، الاعتداء عليه أو أخذه أسير حرب ، وإنما يمكن أن يتخد منه الاجراءات اللازمة لمنعه من الاستكشاف أو تبقط الاحبار أو عابرة أشخاص غير الذين سيقومون

Le parlementaire (1) Flags of Truce (1)

<sup>(</sup>٣) عربت اتفاقية لاحلى الرابعة وبمثانة ٣٧ فلفاوض عا يأتى : الشخس الدى يصبرح له من أحد المتعاربين بالدخول في مفاوضات مع الفريق الآخر والدى ينفدم ومعه الرابة البيضاء

<sup>(£)</sup> مادة ٢٣ قدرة أولي ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ اللَّهُ ٢٣ قَدِهُ الْخَيرَةِ

بالماومة معه (١). وله أيصاً أن يحجره مؤتناً ادا ختص أنه سيعضح سر حركة كانت لذبر أو معوكة كانت ترتب الى أن تنتهى الحركة أو الموكة . هذا و يعتبر من المفاوض خيانة يمكن محا كنه عليها عبكر يا كل محاولة متعمدة يراد منها الاطلاع على أسرار جيش المدو أو أخذ خرائط عن مواقعه أو تحصيناته أو الوصول بطريق النش والحديمة الى أخذ معلومات عنه أو تحريض رجاله على العوار من الحدمة أو ما أشبه . وقد سعت الاتفاقية في ذلك على لا ألب المفاوص يفقد حصائته اذا ثبت بشكل لا يقبل الشك أو الجدل أنه استعاد من مركره الخاص ليحرض على خيانة أو ليرتكب هو بذاته خيانة » (٢) . والحكة في المعن صراحة على وجوب أن تثبت الخيانة بشكل لا يقبل الشك أو الجدل واضحة ، ذلك أنه يخشى من أن تثبت الخيانة بشكل لا يقبل الشك أو الجدل واضحة ، ذلك أنه يخشى من أن تثبت الخيانة بشكل لا يقبل الشك أو الجدل واضحة ، ذلك أنه يخشى من أن تثبت الخيانة بشكل لا يقبل الشك أو الجدل واضحة ، ذلك أنه يخشى من أن من المفاوض أفساؤه لرجال جيشه عا لا حظه بنفسه عن جيش العدو واستعداداته ما دام أنه لم يقم بأى مجبود حاص للحصول على مثل هذه المغومات

وتعتبر خيسانة من الفريق الذي يرسل المعاوض ان هو أطلق النار بعد تقدم مفاوضه ؛ ومن الخيانة أيصاً في استمال راية المهادئة أن يتقدم حامل الراية البيضاء لا بقصد الاتصال حقيقة والما بقصد أن يكف العدو عن اطلاق النار وقتا ما فيسمع له ذلك بالقيام بحركة عسكرية كان يحول العدو دونها باطلاقه النار . في جميع هذه الحالات وأمثالها يجوز قطرف الآخر أن يقوم بأعمال الثار انتقاماً

قلنا فها سبق أن رفع الرابة البيضاء إما أن يفيد طلب الاتصال بالمدو أوالقسلم له . فرفع الرابة على حسن أو من قوة محاصرة تفيد النسليم للمدو ، وسنتكام عن ذلك عند السكلام على النسليم ؛ وقد ترفع الرابة البيصا، حيلة لايقاع قوات المدو في كبن أو في شرك منصوب ، هذا التصرف يعتبر خيسانة بجوز للفريق الآحر الانتقام منه

<sup>(</sup>۱) مادة ۲۲ ف ۱ر۲

## ١١٢ — جوازات السفر (١٠) وجوازات الاماد، (٢٠) وأوراق التأمين (٢٠

يقصد بحوار السفر تصريح مكنوب تعطيه دولة محاربة الأحد رعايا المدو أو الشحص محايد ، يخول له هذا التصريح حق التجول داخل أقليم هذه الدولة والاقاليم التي تحتلها جيوشها ، ويصدر هذا التصريح من مكومة الدولة نفسها أو بتصريح صريح منها

أما جواز الأمان فهو تصريح يحول حامله حق المرور في طريق معين و بغرض معين ، ومثله المتصريح الدى يعطى لممثل دولة العدو السياسي عبد قيام الحرب والذي يخول له الحق في لقاد طريق معين المخروج من الدولة في طريقه الى دولته ، وجواز الأمان الدى يعطى الشخص لا تستغيد منه الأمنية القريحملها هذا الشخص فلا مانع يمنع من تفتيشها أو صبطها أذا كان هناك ما يعرز الصبط ، وقد حدث أن أعطت الحكومة البريطانية حواز أمان الملحق العسكرى في سفارة الماييا بواشنجان (فون بابن) يعيج له الوقوف على الموافى البريطانية في طريقه الى بلده ولكن هذا لم يحل دون أن تفتش أمتمته في (عادوث) وأن تضبط من بينها أوراق حامة بنشر الدعاية مند بريطانيا العطبي

هذا وقد يعطى جواز الامان للمراكب ليسمح لها بالدخول والحروج في مناطق معينة ، وللمعاشم التي تحملها هذه المراكب . ويصدر حواز الأمان في جميع هذه الحالات من حكومة الدولة أو من رئيس منطقة من الماطق؛ ويكون الجواز في ههذه الحالة الأحيرة حاصاً بالمعلقة التي أصدر رئيسها التصريح دون سواها ، ويجوز الحكومة فيها أن تلنى الحواز ادا هي شاءت

وجواز السعر وجواز الامان شخصيان ، يكسبان حاملهما اعتبار ذاته مصونة علا يجوز التعرس له ولا القبض عليه ما دام أنه لا مخالف الشروط المنصوص عليها

Safe guards (\*) Safe conducts (\*) Passports (\*)

في الجواز وما دام أنه يمتنع عن أى عمل فيه اضرار بالدولة التي منحته الحواز ، فان صدر عنه شيء منه جاز سحب الجواز منه ومحاكمته . وكذلك يحوز سحب الحواز ولو لم يصدر من حامله شيء يؤخذ عليه اذا دعت الى سحبه ضرورة حربيسة ، وفي هذه الحالة الأحيرة تعطى له فرصة مفادرة الاقليم

أما ورقة التأمين فعي ورقة تعلى لتحص أو تعلق على مكان وتنص على حماة هذا الشخص أو المسكان . و يكون صدورها من العباط أو القائد في المعلقة التي يوجد فيها هذا الشخص أو المسكان لمتكون له وقاية ضد أفراد قوة العبدو وادي الممابط أو القبائد الذي يحل عمل من أصدر ورقة التأمين . و يكسب حامل ورقة التأمين عدم امكان التعرض له فلا يصبح القبض عليه أو ازعاجه كذلك لا يجوز انتهاك حرمة المسكان الموضوعة عليه ورقة التأمين . وقد يكون التأمين من طريق تكليف أحد الجنود أو قوة صغيرة تابعة للدولة التي تريد تأمين الشخص أو المسكان عرافة هذا الشخص أو بحاية هذا الشكان عوف هذه الحالة واجب على دولة المدواذا وقع هؤلاء الحدود المسكون بالحراسة في يدها أن تعاملهم يمنتهي اللهن ، فليس في مقدورها أن تعتبرهم كأسرى ، وعليها أن تعيدهم على دولتهم . ومن نوع هنا في مقدورها أن تعتبرهم كأسرى ، وعليها أن تعيدهم على دولتهم . ومن نوع هنا ما نصت عليه اتفاقية جنيف منة ٢٠٩١ فيا يتعلق بالجنود الذين يكلمون عمراسة المستشفيات بمقتمى أمر صحيح يصدر اليهم من سلطات دولتهم عند وقوعهم في أيدى المدورة)

<sup>(</sup>١) تنص المادة ٩ من الاتفاقية المدكورة على واجب احترام وحاية يسمى اشخاص معينين ( الاشخاص المكليب عثل الجرحى والمرضى والملحين بالمستشفيات السكرية وغير ذلك ) ، وذكرت من يبن حؤلاء الاشخاص الحمود الذين يكافون محماية المستففيات المدم وجود ممرضين مسلمين ، ذا وضوا الل يد العدو ؟ وتنص المادة ٢٠ على أن حؤلاء الاشتناص يستمرون في عملهم ، عاذا لم كن هناك حلجة اليهم وجب العادتهم فل هواتهم

# ۴۱۴ — الاتفاقات لختاصة المنظمة للاتصال غير العدائى (۱) وسفه الاتصال بين المتحاربين

تطلق عبارة ( Cartels ) على الاتفاقات التي تنقد بين دولتين لتنظيم الاتصال ينهما في مسائل خاصة ينص عليها عند قيام الحرب بينهما ، وتنقد حده الاتفاقات اما اثناء قيام الملاقات السلمية وثوقفاً لقيسام حرب بين الدولتين أو عند قيم المرب فعلا بينهما ، وينص بيها عادة على تبادل الرسائل التلفرافية والتليمونية والبريدية ، وعلى كيفية الاتصال برفع الراية البيضاء ، وكيمية تبادل الأسرى ولجرسى وغير ذلك ؟ هذا وواجب على الدول بصفة خاصة احترام هذه الاتفاقيات وتنفيد نصوصها بمنتهى الدقة وحسن النية وعدم استعالما كوسيلة لا كتشاف أسرار المدو

أما سفن الاتصال بين المتحار بين فعى سفن غصص لتبادل الأسرى "بين الدولتين المتحار بنين . وتسير هذه السمى تحت حاية جواز أمال يعدر من حكومة العدو ، فعى مصونة لا يجب الاعتداء عليها أو التعرض لها فى الوقت الذى تكون قائمة بعملها عملا وكذلك عند عودتها بعد الانتها، من العمل ، وهى من جهة أخرى محطور عليها حل الأسلحة ، الا مدعاً ولعداً تستعمله فى الاشارات ، ومحملور عليها كذلك حل النشائع والقيام بأهمال تجارية . فاذا هى أخلت بنى، من واجباتها أو استعملت لغير ما حصصت له فقدت حايتها الحاصة وحاز معاملتها كمفينة عادية

Cartels (1)

Cartel ships (Y)

 <sup>(</sup>۲) وعل رأى بعض المراح ۽ وائثل المايرات

## ع ۱ ۱ -- وقف الفنال (۲

تدعو الضرورات الحربية ، أثناء القتال ، الى وقف ما بين آن وآخر مدة وجيزة باتفاق من الطرفين للتحاربين لينتهز كل من العربقين هذه العرصة لنقل المرق واعائة الحرس الموحودين في ميدان القتال وغير ذلك ، ووقف القتال على هذه الصورة محلى يجوز أن يتعق عليه رئيس منطقة مهما صفرت و بدون حاجة الى تصديق رئيس أعلى ما دام أن وقف القتال قاصر على منطقته لا يتعداها الى غيرها . وهو أيضاً عمل عكرى صرف فلا يمكن أن يأخد صبغة سياسية أو أن

و يترتب على وقف النتال تسطيل أعمال المتنال المدة المتفق عليها ، وتبقى الحال مدة وقف التنال على ما كانت عليه بين الجيشين للتحار بين عند الاتفاق عليه ، فلا يجوز الأحد الفريقين أن يسل على شحين مركزه أو الزيادة في قوته باتياله أعمالا كان في مقدور الطوف الآحر أن يمنيها لولم يوقف النتال (٢٦) ؛ فادا كانت الاستزادة من القوة أو تحيين المركز بعير مثل عنده الأعمال جاز القيام بها ، وعلى ذلك يحوز لكل من الغريقين المتحاربين أن يزيد في قويه و راه خطوط القتال وان يتعلمها و يعظم مواصلاتها وان يحلب الدخائر والمدفعيات والاسلحة بشرط ألا يعمل في دلك الى الامكنة التي يحكها خصمه عدهيته ، ولكنه لا يجوز لاحدهما أن ينقل قواته على طريق شحكه مدفعية خصمه وكان في وسع هذا الخصم منمه من المتعلم أن المتمالة فركان القتال مستمراً ، ولا يجوز له أن يستعيد من وقف التتال ليتقدم أو ليتقيقر الى مراكز أكثر تحصيناً أو لجلب للدهيات أو الدخائر الى خطوط الثتال المتقبقر الى مراكز أكثر تحصيناً أو لجلب للدهيات أو الدخائر الى خطوط الثتال المنتهة أو ليصلح ما خر به خصمه من التحصينات في أمكنة تحكها مدفعيته

Suspension of Arms (1)

<sup>(</sup>۲) مران س ۱۸۵

## ١١٥ – اتفاقات التسليم (١١٥

وهي اتفاقات تمقد بين قواد القوات المتحاربة تثبت خصوع حص أو وحدة من الجيش أو مركب حربية لقوات المدو

وقد يكون الخضوع بلا اتفاق مبرم ، كأن ياني الجنود أسلمتهم فياحذهم النويق الآخر أسرى ، أو أن يرفع الحسن الذي يربد أن يسلم أو الفرقة التي تربد أن تسلم الراية المبيضاء معلمين بفلك عن رعسهم في النسليم ؛ ويكون التسليم هذا بلا قيد أو شرط ، وقد يكون الخضوع باتفاق يعرم بين قواد الفريقين ؛ وهذا يتم في أعلب الأحيان كتابة وقد يتفق عليه شعبياً ، وينس في هذا الاتفاق على شروط التسليم

والاتفاق قاصر أثره على المنطقة التي تسلم ، فلا أثر له في باقي القوات المتحاربة .
وهو أيضاً عمل عسكرى صرف ، فلا يجوز أن يتصمن شروطاً سياسية من تنسازل
عن الاقليم أو عن ملكية الحصن أو ما أشبه ؟ فادا تصمن شيئاً من ذلك توقفت
محته على التصديق

و يلاحظ وحوب أن يكون الاتفاق على الحضوع مما يملكه الصابط الذي يسلم ، فاذا اتفق على الخصوع صابط في فرقة مع وجود صابط أعلى سه مركزاً كان لهذا الأخير أن يعتبر الاتفاق غير مقيد الفرقة . وبالاحظ أيماً وجوب أن تكون الشروط التي تبلها الضابط مما يمكنه تعفيدها وحده ودون الالتجاء الهرئيس أعلى افذا قبل شروطا لا يمكنه هو ويمكن لرئيسه الوفاء بها جاز لرئيسه عدم الالتزم بها، كذلك اذا قبل شروطا عير عسكوية كشرط الشارل عن الاقتيم وما أشبه ، لأنها شروطاً سياسية تخرج عن اختصاصه ولا يملك تنفيدها ، فهي غير مازمة الدواة الا شراطاً السلطات المفتصة

Capitulations (1)

والطرفين أن يتفقا على شروط النسليم ، وهي تشمل في العادة النص على ماسيتم في أمر الجنود الذين يسلمون (١) ، وأعدام تسليحات الحمس أو القلعة التي تسلم ، واحتلال الأماكن التي كان بها الجنود وغير دلك ؛ هذا وقد نص في اتفاقية لاهاى الرابعة على أن الواحب أن تتفق شروط التسليم مع الشرف العسكرى وأن يلاحظ المترامها منتهى الدقة (٢)

ولا شي، يمنع التوات التي تنوى التبليم من اتلاف ما معها من الاسلحة والهمات الحرية خشية وتوعها في بد العدو ما دام أنه لم يتعق على التسليم نهائياً ، ولكن متى تم الاتفاق عليه فعلا أصبح من غير الحائر التيام بمثل هذا الاتلاف

# (1) = 117 - 117

ويقسد بها وقف النتال بإن القولين المتحار بنين بالفاق الطرفين لمدة و بشروط يتفق عليها فيا بينهما . والهدنة اما عامة بشمل وقف الفتال فيهما جميع القوات المتحاربة وجميع مناطق الفتال ، أو محلية (أوجزائية) وهذه يقتصر أثرها على سف القوات المتحاربة أو بعض مناطق الفتال دون باقيها (1)

والذي يملك عقد الهدنة العامة حكومة الدولة المتحاربة أو ممثلها السياسي أو القائد الأعلى لجيشها بشرط تصديق الحكومة ، ما لم يعط له حق عقد الهدنة دون خرورة الى تصديق ؛ وبلاحظ في الهدنة العامة أنها عمل عكرى وسياسي في الوقت الوحد ، لذلك قبل بضرورة التصديق عند ما يوقع اتفاق الهدنة رئيس عسكرى . أما الهدنة المحلية عيمائك عقدها القائد الأعلى المنطقة عن هذه المنطقة ، وليست هناك من حاجة التصديق الا ادا اتفق على ما يخالف ذلك ؛ ويكون هذا القائد السولا أمام حكومته ادا كان قد حالف تعلماتها بعقده الهدنة .

<sup>(</sup>١) والعادة أن يؤخذوا أسرى حرب (٢) مادة ٢٥

<sup>(</sup>٤) مادة ٣٧ س اتفاقية لاحاى الرابعة (٤) مادة ٣٧ س اتفاقية لاحاى الرابعة

والهدنة عامة أو محلية توقف القتال ولكنها لا تنهى مالة الحرب؛ فحالة الحرب باقية كما كانت وكذلك حقوق وواجعات الدولتين للتحار بتين فها بينهما و بأزاء الدول المحايدة كما هي لا يعتورها أي تعيير لقيام الهدنة

وتعقد الهدنة كتابة في العادة ، ولو انه ليس هماك ما يمع من عقدها شفها. وهي تمعن عادة على ايقاف رحى القتال بين القريقين ومعدته ونهايته كا يمكن أن تنص على أي شروط أحرى يرى الطرفان ذكرها ؛ ويلاحظ دائماً في اتفاقات الهدنة أن تكون عباراتها غاية وبالوضوح حتى لاتكون موضع نزاع بين الدولتين ، وأن تذكرها فيه كل ما تريد أن تقيد به الدولة الأخرى ، فالقيد الذي لاينمى عليه لا يمكن أن تأثير في هدا الى ما نصت عليه عليه لا يمكن أن تأثير في هدا الى ما نصت عليه قواعد الحرب البرية الموضوعة في الولايات المتحدة من أن كل ما لا يمنعه اتفاق الهدئة يعد مباحاً عمله ،

هذ وقد قام شيء من الشك فيها اذا كان من المكن الأحد الفرية بن الاسترادة من التوة أثناء قيام الهدنة. أما خلف خطوط القتال وفي داخلية الدولة المحاربة والامامية يمنع من الاستمرار في الاستمدادات الحربية من عمل مدافع وقنابل وأسلحة وشحنها والزيادة في الجيوش والقيام بالتدريبات المسكرية، أما على خطوط القتال الامامية وفي الجهات التي تحكها مدفعية الحصم ففيه خلاف؟ فأعلبية الشراح ترى أن الواجب، في حالة عدم النص الصريح، ابقاء هذه الحطوط على حالها الأصلية ما دام أن الهدنة باقية وعدم ادحال اى تسير عليها كان في وسع الطرف الآخو ممه لو كانت الحرب مستمرة. وترى الاقلية، ويؤيد وأيها أو بنهايم (١) ، أن كل ما يترتب على الهدنة إيقاف رحى الحرب ومنع التقدم، فكل ما عدا دلك مباح على المحبوش المتحاربة ما لم ينص في عقد الهدنة على ما يحالف دلك

وما دام أن الهدئة لا تنجي الحرب، فلا يبيح عقدها ما هو ممنوع من

<sup>(</sup>۱) جزء ثان س ۲۹۶

الاتصال بين الأقليمين المتحاربين ، وقد نص في الأتفاقية الرابعة : على الطرفين أن ينصا في عقد المدنة على اى اتصال يسمح به في ميدان القتال مع سكانه وفها يينهما ؛ ومعى ذلك أى اتصال يسمح به بين سكان الأقليم المحتل وباقى أقليم دولة المدو ؛ وبين القوات المتحاربة وسكان الاقليم المحتل (١)

وتبدأ الهدامة من الوقت الذي اتفق عليه بين المتحار بين ، وواجب على كل فريق أن يبلغ قواته خبر عقدها وتار بخها حتى يتم ايقاف رحى القتسال في الوقت المين (٢) ؛ فادا قهم طرف في تبليغ بعض قراته واستمرت الحرب الملك السبب في بعض المناطق وجب اعادة الحال الى ما كانت عليه وقت عقد المدنة

و به تبر أى احلال بما اتفق عليه فى عقد الهدنة جريمة دولية ، وقد نصت الأتفاقية على أن أى اخلال خطير مقد الهدمة بعطى الطرف الآخر الحق فى تقضها ، وقه مى حالة الضرورة القصوى أن يعود الى الحرب مباشرة (١٠٠٠) ؛ ومعنى هذا أن الاحلال عبر الخطير لا يعطى الحق مى تقض الهدنة ، وأنه حتى فى حالة الاخلال الخطير لا يمكن الرجوع الى الحرب مباشرة الا فى حالة الضرورة القصوى ، فاذا لم الحملير لا يمكن الرجوع الى الحرب مباشرة الا فى حالة الضرورة القصوى ، فاذا لم تمكن هناك ضرورة ملجئة وجب الهلان الطرف الآخر بنقض الهدئة قبل الرحوع الى الأعمال الحربة

وقد أصافت الاتفاقية الى ذلك أن حسول الاخلال من أفراد غير مصرح لهم لا يسطى الحق في الحدمة ، وانما يسطى الطرف الآخر الحق في طلب معاقبة الأشخاص المشولين ودفع التمويض إن كان هماك محل إذلك (1)

وتفتعى الهدنة في التاريخ المحدد لها ، فادا لم ينص في اتفاقية الهدنة على تاريخ معين لانتهائها جاز لكل من الطرفين استشاف القتال بعد اعلان الطرف الآخر وفقاً للشروط المصوص عليها في الاتفاقية (٠)

<sup>(</sup>١) المعنى هايد حره تان من ١٨٥ نوتة ٢ ٪ (٢) عادة ٢٨ من الإنهافية

<sup>47</sup> Esla (4) 21 Esla (2) E- isla (4)

# الفصل الساوس انتهاء الحرب والاثار المترتبة عليه

## ١١٧ – كيف تنهى الحرب

تنتهى الحرب باحدى الطرق الآتية: أولا — يوقف القنال واستئناف الدولتين المتحار بنين الملاقات السلمية ، ثانيًا — بنماء احدى الدولتين نتيجة الخضاعها وضم أقليمها بالى الدولة الأحرى ، ثالثًا — بماهدة صلح يبرمها العلوفان وينص فيها على الهاء حالة الحرب وستكنم عليها تباعًا

### ١١٨ — اولا، وقف الثنال واستثناف العلاقات السلمية

اذا أوقف الطوفان المتحار بان القتال واستأنفا الملاقات السلمية اعتبرت الحرب منتهية . وواحب أن فلاحظ هنا أن وقف القتال في ذاته لا يسهى حالة الحرب مالم يكن في نية الدولتين المتحار بتين الهامها والمودة الى حالة السلم . وما دام أن هده النية لا تعلن صراحة فن الصعب أن ضرف ادا كان وقف القتال معناء انتهاء الحرب أو أن الدولتين المتحار بتين تريدان في الواقع استشاف القتال بعد فترة طالت أو قصرت . على أنه إذا طالت فترة وقف القتال ، أو اقترن وقفه بالسحاب قوات احدى الدولتين المتحار بتين من أرض العدو جاز اعتمار الحرب منتهية

وانتهاء الحرب على هده الصورة نادر والأمثلة عليه قليلة ، يصح أن نشير منها الل حرب سنة ١٧١٦ بين السويد و بولندا ؛ وفيه عيب أنه يحلق حالة دولية عير واصحة ، فاتماء فترة الشك أي من الوقت الذي يقف فيسه القتال إلى أن يشبت

بجلاء أن الحرب قد انتهت نملاً لا تعلم الدول المحايدة اذا كانت واجبات الحياد قد انتهت أو لم تنته بعد ، كدلك لا يعلم رعايا الدول للتحار بة اذا كان قد رمع عنهم ما يتقيدون به من القيود أثناء قيام الحرب و لم يرفع

ويترتب على انتهاء الحرب نتيجة وقف القتال أن يستمر الطرفان على الحالة التي كاما عليها وقت أن وقف القتال بينهما (١). فإذا كامت حبوش احدى الدولتين تحتل في ذلك الرقت حزماً من أقليم دولة العدو ولم تتسحب وقت أن وقف القتال وجب اعتبار الاقايم المحتل داخلا في ملكية الدولة المحتلة ، ذلك أنه يهم من كوت الدولة صاحبة الاقليم المحتل على بقاء حيش العدو محتلا أقليمها أنها متنازلة عنه

هذا ويرتفع الشك الذي يصحب دأعاً انتهاء الحرب بوقف القتال بعدور تصريح من احدى الدولتين المتحار بتين ينص فيه على أن الحرب قد انتهت ، وعدم نقض هذا التصريح من الطرف الآخر ؛ ومثل ذلك الطريقة التي تم بها السلح بين الولايات المتحدة والمانيا و بين الصين والمانيا . اذ أنه لما رفض مجلس المشيوخ اقرار معاهدة فرساى التي لنهت الحرب بين الحلقاء والمانيا أكتني بان قرر مؤتمر الولايات المتحدة والمانيا ، المرب ون الدولتين "كذلك انتهت حالة الحرب وأعقب ذلك معاهدة صلح أبرمت بين الدولتين "كذلك انتهت حالة الحرب بين الدولتين والمانيا باعادة حالة المرب بين الدولتين والمانيا ، المانيا عقتضى قرار صادر من مجلس الصين الديابي (١١) باعادة حالة المرب بين الدولتين ، وأعقب ذلك معاهدة صاح (٥٠)

۱۱۹ - تاتیا : فناء احدی الروائین بسبب اخضاعها وضم أقلیها
 وانتهی الحرب کذبک اذا أخصمت احدی الدوائین المتحار بتین دولة الدو

<sup>(</sup>۱) هذا على رأى أغلية الصراح ، وترى الأظلة ، ورأيها لم يؤخد به هملاء الله الواجب أب ترجع الدولتان الى ما كانتا عليه قبل لملرب status quo ante bellum

<sup>(</sup>٢) في ١٩ مايو سنة ١٩٣٠ ﴿ ﴿ ﴾ في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣١

<sup>(</sup>٤) في ٣ أغسطس سنة ١٩١٩ (٥) الريخها ٢٠ مايوسنة ١٩٣١

اخصاعا تاماً وضمت أقليمها اليها . بهذا تغنى الشخصية الدولية للدولة التى أخضمت وتنتجى الحوب التى كانت قائمة يبدها وبين الدولة الاخرى . على أن الواجب أن تغنى الشخصية الدولية لاحدى الدولتين المتحاربتين تماما ، وجبارة أخرى أن يتوفر شرط الاخضاع التام والفم . فحصق احد الغريقين لقوات خصه لا يكنى ما لم يضم اليه اقليم هذا الخصم (١) كذلك لا يعيد اعلان العم اتها، الحرب ادا مدر قبل معتى قوات العدو والقضاء عليها فعلا ، وقد أشرنا في ذلك الى أن اعلان بريطاب العطبي ضم جهورية أفريقيا الحنوبية سنة ١٩٠٠ كان سابقاً الأوانه وغير منتج الأنه حسل قبل اخضاع العدو اخصاعاً تاماً

ويلاحظ أن الفع ليس بلازم لانها، الحرب الأهلية ؛ فني هذه الحرب يكني أن تقفى قوات الحرب الأهلية ؛ فني هذه الحرب منتهية دون حاجة الى الفع غير أنه يحسن بالحكومة الشرعية أن تعلن خبر سحق قوات الثوار وانتها، الحرب الأهلية حتى تكون الدول الأجنبية على علم بلنتك . وهذا الاعلان يقيد سلطات الدولة الداخلية ، ولا يقيد الدول الأخرى الا اذا كان متعقاً مع الواقع ، أى الا ادا حا، الاعلان بعد اختاع قوات الحكومة الشرعية الثوار الخضاع قوات الحكومة الشرعية الثوار

#### • ٢ ٧ — ثالثا : معاهدة الصلح

وتنتهى الحرب أخيراً بماهدة صلح تبرم بين الدولتين المتحاربتين ينعس فيها على انتها. حالة الحرب القائمة بينهما والمودة الى العلاقات السلمية . وانتهاء الحرب بماهدة صلح هو الطريق المألوف . وثنم المعاوضات على عقد معاهدة الصلح بين الطرفين المتحاربين مباشرة أو عن طريق دولة ثالثة ؟ وهنا تظهر فائدة قيام الدول الاجدية عن الغزاع بالحدمات الودية أو الوساطة ، ذلك أنه كثيراً ما يحول احجام

 <sup>(</sup>۱) سواء فيذلك المم المريخ بإعلام إلى الدول ، والمسنى الذي يظهر في ما درة احمال السيادة
 على الانتبع

كل من الدولتين للتحاربتين عن البدء في المعاومة على الصلح ، محافظة على كرامتها ، دون أن تتم المفاومة رغم رصة الدولتين فيها ، فادا ما قامت دولة أنالة تقرب بين الدولتين للتحاربتين سهلت عليهما مهمة انهاء الحرب والعودة الى العلاقات المسلمية

وقد يسعب الاتفاق على تفصيلات معاهدة الصلح فيتفق الطرفان أولا على ما يسمونه بمبادى، أو مقدمات صلح (١) . وهى عبارة عن انفاق مبعد فى يشمل المسائل الرئيسية التى اتفق عليها الطرفان والتى ستعرض على بساط البحث عنمد ابرام المعاهدة النهائية ، ومثلها فى التاريخ مقدمات الصلح التى أبرمت فى فبراير سنة ١٨٧١ فى موساى اتها، للحرب الفرنسية الالمانيسة والتى اعقبها معاهدة صلح فركفورت (فى مابو سعة ١٨٧١) ، وابرام مقدمات الصلح كاف لايقاف الاعمال الحربة أذا لم تكن الدول المتعاربة قد عقدت هدفة قعلا ، وهى فى حد فاتها معاهدة بكل معى الكلمة لما من قوة الازام ما لأى معاهدة أخرى ؛ وهى أيما متيدة لحرية الطرفين عند وضع للعاهدة البهائية ، ذلك أنها تحول دون أن تضع احدى الدولتين على الدولة الأخرى شروطا أقسى مما هو مذكور فى مقدمات الصلح ، أو أن تدعى لنصها حقوقاً أساسية لم ينص عليها فيها . اذلك يجب اتخاد الميطة عند وضع مقدمات الصلح وملاحظة أن تنص عليها فيها . اذلك يجب اتخاد الميطة عند وضع مقدمات الصلح وملاحظة أن تنص عليها فيها . اذلك بجب اتخاد الني تريد أن تدعيها لنفسها الدولة المنتصرة

أما عن شكل معاهدات الصلح والشروط الواجب توفرها لانعقادها صحيحة ، وما يمكن أن يؤخذ من العيامات لقيام الدولة للديمة بتنعيذ واجبالها في المعاهدة ، فيرجع فيه الى ما سبق أن وصعناه من القواعد العامة عند الكلام على المعاهدات هدا و بهذأ الصلح من تاريح للماهدة أو التاريح المصوص عليه فيها ، فاذا لم يصدق على المعاهدة اعتبرت في حكم المدنة وجاز الرجوع للى الحرب

preliminaries of peace (1)

# ١٢١ — الاَثار المَرْبَةِ على فبا م حرب

سنقتصر هنا على ذكر الآثار التي تترتب قانوناً ومن تلقا، نفسها على انتها، حالة الحرب والرجوع الى حالة السلم ؛ أما الآثار الخاصة التي يصح أن يرتمها الطرفان المتحار بان عليه فهذه من شأنهما ولها أن يمصا في ذلك على ما يشاء الله من الآثار والنتائج ومن أهم الآثار التي تثرتب قانوناً على انتهاء الحرب :

أولا - وقف الأعمال الحربية ؛ فلا يمكن أن يستمر في أعمال اثقتال بعد انتهاء الحرب ؛ فاذا قامت بعض قوات الدولتين المتحاربتين ، لجهلها بانتهاء الحرب ، باطلاق السارأو بصبط مراكب تابعة للدولة الأخرى أو باحتلال اقليمها أوحزه منه أعتبر هدا عملا غير حائز ووجب رد المتىء الى أصله ودمع تعويض اذا كان قد أصاب الدولة الأحرى ضرر(١)

تأنياً -- المودة الى حالة السلم ؟ فالدول المحايدة تتحلص من الواجعات الخاصة بالحياد ، وتلتزم هي والدول المحاربة بقواعدانقا ون الدولي العام الخاصة بالسلم . وعلى هدا يباح الدولتين المتحاربتين ما كان محظوراً من الاتصال ، وتعود العلاقات السلمية بينهما الى ما كانت عليه ويصح لها تبادل المثلين السياسيين والتجاريين اذا شاءتا

ثالثاً - يكتسب أسرى الحرب حقهم في الحرية ، وعلى الدول المتحارية واجب الحلاق سراحهم بأسرع ما يمكن . وقد نصت الاتفاقية الراحة في ذلك على أن تتبادل الدول المتحاربة ما لهديها من أسرى الحوب بأسرع ما يمكن (١)

رابعاً — تسترد للماهدات المبرمة بين السولتين ، والتي عطلتها الحوب دون أن تلميها ، كامل قوتها وتصبح مازمة الطوفين

خاماً - يستردكل من رعايا الدولتين كامل حريتهم في الاتصال وفيرفع

<sup>(</sup>١) هولدس ٢٠٤

دعاوي أمام محاكم الدولة الثانية بماكان محطوراً عليهم أساء قيام الحرب

مادماً - تستبقى الدولة المحاربة جميع ما وضعت البد عليه بالطرق المشروعة من أملاك وأموال تاجعة العدو أتساء قيام الحرب ؛ ويطلقون على هذه القاعدة من أملاك وأموال تاجعة العدو أتساء قيام الحرب ؛ ويطلقون على هذه القاعدة والاموال وتمرات المعتبع ما استولت عليه الدولة بطريقة مشروعة من الذحائر والاموال وتمرات المعتارات يبقى في ملكيتها ولا تلتزم برده . كذلك اذا كانت الحرب قد انتهت والدولة واضعة البد على بعض اقلم الدولة الأحرى جاز لها أن تستمر في وضع يدها وأن تدخل الاقلم الموضوع البد عليه صمن أملاكها ما لم يتنق على مودته الى ما يخالف ذلك ، أما اذا جلت عنه (احتياراً أو كرماً) أو اتفق على عودته الى دولة الاصل رجع البها وكأنه لم يغصل عبها

#### Jus Posiliminis Ji 🚎 🛱 — 🦮

ولقد أراد بعض الشراح أن يفسر الاثر الاخير بقاعدة !! Postliminium المروفة في القداون الروماني والتي من مقتضاها أن الروماني الذي يعود من الأسر يعتبر حراً بمجرد دخوله حدود دولته ، وأن أموال الروماني التي كانت تؤخذ منه خارج دولته تستبرأنها عادت الىملكة اداعادت الى اللحولة ، وقد ذكرهذا الغريق من الشراح أنه يتطبيق هذه القداعدة على الموصوع الذي نحن بصدده تترتب السيحة الآتية : ان الأقالم التابية امولة ما والتي تخصع لسلطان الخصم الفيلى أثناء قيام الحرب بسبب احتلال حيوشه لها تعود الى سيادة دولة الأصل اذا جلت الحيوش عنها ، سواء أكان جلامها اختيارياً أو اجبارياً لقيام سكان الاقديم المحتل في وجه الأعداء أو لطرده بمرفة قوات الدولة أو قوات حليفة لها

ولكن الواقع أنه من المكن ترتيب هــنــــ الــتيجة دول الحاجة الى الأخد بالقاعدة الرومانية فاحتلال الاقليم كا قلما لا يضبع على دولة الأصل سيادتها على

<sup>(</sup>۱) مأدة • ٧

الاقليم ، وأنما تنتى مباشرة هذه السيادة معطلة لوجود المانع وهو الاحتلال ، فادا ما زال هذا للمانع أمكن الدولة صاحبة الاقليم مباشرة السيادة عليه من جديد. والسيادة ناقية طول مدة الاحتلال لا يصيعها الاحتلال وأنما يحول دون مباشرتها ما دام أنه قائم

وأعماب نطرية ال Postliminium لا يرتبون أى أثر لها فيا يتعلق بالأعمال الشروعة التي تقوم بها منطات الهولة المحتلة أثناء قيام الاحتلال ؛ مثل هذه الأعمال تبقى صيحة لا يمكن لهولة الأصل أن تنقفها عند عودتها الى مباشرة أعمال السيادة على الاقليم . فاذا تمت بوع أو فرضت قروض أو اعانات أو حصل استيلاء بعمة مشروعة مطابقة لقواعد القانون الدولى المام وجب على دولة الأصل احترامها عند عودة الاقليم لسيادتها ثانية . أما اذا وقمت مثل هذه الأعمال غير مشروعة ملا تقيد دولة الأصل ولا تلتزم باحترامها عند عودة الاقليم للى سيادتها . فاذا باعث سلمات الاحتلال أماد كا لا تملك التصرف فيها حاز ادولة الأصل نقض هذا البيع دون أن تلزم بالتمويض

# البائبالثاليث الحيساد

الفصي للأول

طبيمة الحياد وتاريخه

#### ١٣٣ -- الدولة المحايرة

تستبر دولة محايدة تلتزم بواجبات الحيادكل دولة غير مستبكة فى حرب قائمة الخاذا قامت حرب بين دولتين أو أكثر ترتب على قيامها عكا قلنا فيا سبق ، انقسام العائلة الدولية الى قسمين : الدول المحاربة ، وهى الدول القائمة بينها الحرب فعلا ، والدول المحايدة وهى ما عدا الدول المحاربة من الدول الأعضاء فى العائلة الدولية ، وينظم العلاقات بين الدول المحاربة والدول المحايدة قواعد حاصة سندفى بيحثها فى العائلة عدم الدولية ،

هذا وكل دولة حرة ، عند قيام الحرب ، في أن تقف على الحياد أو أن قدخل في الحرب القائمة ، ما لم تكن مرتبطة من قبل بماهدة تقيد من حريبها في ذلك ؟ فالدوله المرتبطة معاهدة تحالف واجب عليها أن تنصم الى حليفها تنفيداً المعاهدة ، والدولة الموضوعة في حالة حيساد دائم واجب عليها ألا تدخل في الحرب القائمة وأن تبقى على الحرب القائمة وأن تبقى على الحرب القائمة وأن تبقى على الحياد . كذلك قد تنعق دولتان على أن تلتزم كل واعدة منهما بالوقوف على الحياد ادا دخلت الثانية في حرب مع دولة ثالثة و بهذا تضمن كل

من الدولتين ألا تسفم الدولة الأخرى الى أعدائها في حرب تشتبك ميها ؟ مثل ذلك ما نص عليه في معاهدة سنة ١٨٧٩ ون المانيا والنما من أنه في حالة دخول المانيا الحرب تبقى النمسا على الحياد . فادا مارأت الدولة عدم الدحول في الحرب التزمت جانب الحياد وتقيدت بالراحبات الخاصة به ؟ ولادول الحاربة أن تقبل منها التزامها جانب الحياد ولها أن تدخلها في الحرب ، وهي بضلها هذا لا تعتبر أنها أخلت محيد جانب الحياد ولها أن تعتب على الحرب ، وهي بضلها هذا لا تعتبر أنها أخلت محيد لدولة التي تريد أن تقب على الحياد وانها برى الشراح ان في مثل هذا التصرف خروجاً على القانون الدولة المام بصغة عامة

هذا وقد جرت عادة الدول على أن تعلن الدول المحايدة أمر حيادها ، وأن تنصى في هذا الاعلان على ما يترتب قبلها من واحبات الحياد محذرة أفرادها وموطفيها من الاخلال بها حتى لا تترتب قبلها مسئولية . وقد بأخذ هذا الاعلان صيعة قانون أو تصدر الدولة تشريعاً حاصاً يمكنها من القيام بمسئولياتها كدولة محايدة ، ومثل ذلك قانو ن الحياد الذي سنته الولايات المتحدة سنة ١٨٩٨ ، والقانون الانجليزي (الذي حذت فيه المجلس حدو الولايات المتحدة) سنة ١٨٩٨ المعدل بقانون سنة ١٨٨٧ ، والقانون البلحيكي سنة ١٩٠٩ وغيرها

١٧٤ — بره الحياد ونهايت

وتبدأ واجبات الحياد قبل الدولة المحايدة من تاريخ قيام الحرب واتضاح أنها لاريد الدخول فيها ، وقد حرت عادة الدول في ذلك على أن تعلن الدولة الحجار بة الدول الاخرى اعلان حيادها ، أوعلى الاقل ، الحال الاخرى جيام الحرب فيتاح لهذه قلسول الاخرى اعلان حيادها ، أوعلى الاقل ، المحاذها صراحة جانب الحياد ، وقد نصت الاتفاقية الثالثة من اتفاقيات لاهاى سنة المحاذها وقد سبقت الاشارة اليها ) أن الواجب على الدول المحاربة ، اعلان الدول بخير المحرب دون أى ابطله ، وأن الدول المحايدة لا تتقيد بواجبات الحياد الامن تاريح الاخطار ما لم يثبت يوضوح أنها كانت تعلم معلا بقيام الحرب (١٠ ؛ والسرعة تاريح الاخطار ما لم يثبت يوضوح أنها كانت تعلم معلا بقيام الحرب (١٠ ؛ والسرعة

<sup>(</sup>١) مادة ثانية

التي تنقل بها الاخسار في الوقت الحاصر في جميع أتحاء العالم تجعل من الصعب تصديق عدم وصول خبر حرب تقوم الى كل دولة من دول العالم بمجرد قيامها.

ويستعنى الحياد بانتهاء الحرب فعلا ، فيجرد عقد الهدئة لا يكنى ؛ وينتعى كذلك باشتباك الدولة المحايدة في الحرب سواء أكان اشتماكها فيها بارادتها أو لأن احدى الدولتين للتحاربتين أرغمتها على الدخول فيها

### ١٢٥ — تاريخ الحياد ، الثاريخ القريم

ر بما كانت قواعد القانون الدولى العام الحاصة بالحياد و بواجباته أحدث قواعد هذا القانون عيداً ؟ فني العصور القديمة من التاريخ لم يكن من واجب الدول غير المشتبكة في حرب قائمة أن تقف على الحياد بين الدولتين المتحار بنين ، بل كان علمها على العكس من ذلك واحب أن تأخذ جانب أحد الفريقين المتحار بين وأن تعده بالساعدة الملازمة وأن تسمح لجيوشه باختراق اقليمها وغير ذلك ، كل هذا دون أن تعتبر أنها طرف في الحرب القائمة .

وفي الترون الوسطى كذلك لم يكن هماك مانع يمنع الدول غير المتحاربة من أن تحد احدى الدول للتحاربة بالمساعدة من جيوش ومراكب ودخائر وتقود وما أشبه ، وان كانت الدول المتحاربة قد كفت في ذلك الدهد عما كانت تعمله في العصور المسالفة من ارغام الدول غير المشتبكة في الحرب على المتحير لأحد الفريقين وتقديم المساعدات له . ولقد كتب حروسيوس وعيره من الشراح في ذلك الوقت في موقب الدول عير المشتبكة في حرب دون أن تفيد كتاباتهم في ارجاع الدول عن عادتها في مساعدة عن عادتها في مساعدة الدول المحاربة في منع مساعدة

<sup>(</sup>١) ولفد نس جروسبوس في كتابه على تاعدتين للحياد . أو لاهما أن على الدولة غير المشتبكة في حرب واحب ألا تساعد الفريق الذي شعر حربه غير عادلة وألا تمر قل همل الدريق الذي تعتبر حربه عادلة ، و ثانيتهما أنه لذا كان من غير الواضح أي الفريقين ثبتهر حربه عادلة فواحب على الدول ألا تتحيز لأحد الفريقين ، وعلى ذلك هني اذا سمحت لأحد الفريقين بأن يمر مجوده هلى الدول ألا تتحيز لأحد الفريقين ، وعلى ذلك هني اذا سمحت لأحد الفريقين بأن يمر مجوده هلى

الهابدين لفريق العدو الا بمعاهدات كانت تبرمها فيها بينها ينص فيها على واجب المتناع كل طرف من طرفي للعاهدة عن مساعدة أعداء الطوف الآخر عند دخوله في حرب

ولقد كان من تنيجة تكوار ابرام للعاهدات التي تفرض على الدول عند وقوها على الحياد واجب الامتماع عن مساعدة الدولة المحاربة أن ظهرت القاعدة العرفية التي تفرض هذا الواجب ، واجب الدول المحايدة في الامتناع عرب مساعدة الدولة المحاربة

غير أنه لم يكن يعتبر حتى الجرء الأخير من القرن الثامن عتمر أن الدولة قد خرجت عن الحياد لمجرد أنها أمدت أحد القرية بن للتحاربين بالساعدة اذا حاء عملها هذا تنفيذاً لماهدة سابقة مبرمة بين الدولة المحايدة والدولة التي ساعدتها تنص على واجب القيام بهذه للساعدة عند دخولها في الحرب ؛ وقد أيد هذه القاعدة فاتيل في كتابه حيث قرر أن عمل الدولة في تقديم المساعدة لدولة محاربة تنفيسناً لمنهدة تحالمت دفاعي لا يعتبر اشتراكا في الحرب . غير أن بعض السراح ومنهم دى مارتنس أخذ بالنظرية المخالفة ؛ وقد حصل في الحرب بين الروسيا والسويد أن أمدت دانماركا الروسيا بالقوات والأموال تنفيذاً للماهدة التي كانت مبرمة بينهما ، وقد احتجت على دلك السويد مدية أن في هذا الممل اخلالا بالحياد ،

أرصها وجب عليها أن تسمع للتريق الآخر بالرور، ومن القاعدة الأول أن جروسيوس بعلق الكان أر عدم امكان تقديم الساعدة من الدولة المعايدة على عدالة أو عدم عدالة الحرب الفائحة بها الدولة المجاربة ، وهي تظرية خاية في الحيلورة لم يؤجذ بها طويلا ، وقد أنكرها بتكرشوائد في كابه سيئة ١٩٧٧ حبث قرر أن الدول المجايدة لا يجب أن تمني بأمر عدالة أو عدم عدالة حرب الدولة المجاربة ، وانها دول مدينة الطرقين ، لا حكم ينهما فلا يعمل أن تمني مساعدتها أو أن تصن بها بناه على عدالة أو عدم عدالة حرب كل من الدولين التحاربين ، ويشير أو شهام في ذلك الى أن قاديل الذي هنجب كنام سنة ١٩٥٨ كان أفل تقدما من زميلة الأنه أخذ بنظرية جروسيوس وأباح اللدولة المحايدة أن تسمح بمرور جبوش دولة محاربة على الليمها اذا كانت حربها عادلة ، أو بنهاج جزء ثان من ١٩٥٤ و ١٩٥٥

ويثير لورنس الى أنهذه الحادثةر بما كانت آحر مرة عمل فيها مثل هذا السل من دولة محايدة دون أن يعتبر اخلالا بالحياد<sup>(1)</sup>

كذلك لم يكن يعتبر خرقاً للحياد في هذا الوقت أن تسمح الدولة المحايدة لدولة عاربة بتحنيد بعض القوات من رعاياها أي رعايا الدولة المحايدة أو أن تصدر الدولة المحاربة لرعايا الدول المحايدة الأوامر الحاصة (٢٠ التي كانت تدبيح لهم القيام بأعمال القوصنة للباحة (٢٠ سد مراكب العدو. ولتتحاشى ذلك الدول المحاربة كانت تدخل في معاهدات تنص على عدم جواز قيام الطرف الآخر بهذه الأعمال

بجانب هذا جميعه كانت تعيج الدول المحاربة لنفسها اتيان أهمال على اقلم الدول المحايدة تعتبر في الوقت الحاضر اعتداء على سيادة هذه الدول واخلالا بحيادها كأن تتحذ الدولة المحاربة قاعدة حربية على اقلم الدولة المحايدة أو أن تم في اقليمها بعض الأعمال الحربية . كدناك كانت تعرقل الدول المحاربة تجارة الدول للحايدة بالتعتيش والضبط الى حد أن اصطرت الدول المحايدة في بعض الاحيان الى أغاذ ما يسمونه بالحياد المسلح ، وهو عبارة عن أن تقف الدولة على الحياد وأن تقسلح للمع بالقوة الدول للحاربة من الاخلال بحيادها أن تقف الدولة على الحياد وأن تقسلح للمع بالقوة الدول للحاربة من الاخلال بحيادها أو التعرض لها أو لتحاربها بما لا يبيحه القانون (٥)

### ١٣٦ — أثنأه القرود الناسع عشر وما يليه

وقد بقيت القواعد الخاصة بالحياد على حدًا الحال من عدم الوضوح حتى أواخر

<sup>(</sup>۱) أورش س ۸۹ه

privateering (v) lettres de marque (v)

<sup>(</sup>٤) ومثله الحياد السلح الأول الذي اتفق عليه أولا بين الروسيا وداعاركا سبة ١٧٨٠ والذي المست اليه بعسد ذاك هولندة وبروسيا والنما والبرتغال وغيرها ، وكان النرض منه تنفيد حماية المراكب النجاربة للمعايدة أثناء قيامها بتعاربها العادية ، والحياد المسلح الثاني الذي انفق عليه سنة ١٨٠٠ بين الروسيا والسويد وداتماركا ويروسيا وغيرها تنفس العرض الذي من أجه اتخذ الحياد للملح الأولى

القرن الثامن وأواثل القرنالتاسع عشر. ولقد كان لممل الولايات للتحدة وموقفها أثناء الحرب بين انجاترا وفرنسا الثورية سنة ١٧٩٣ أثر كبير في بيان وتشيت القواعد الحاصة بالحياد . ذلك انه أثناء قيام هذه الحرب جرى وزير فرنسا للفوض (١) على السادة القديمة بأن جمد جيوشًا من رعايا الولايات المتحدة وغيرهم لارسالهم الى غرنبا ، وأصدر أوامر القوصنة للباحة ( lettres de marque ) لبعض المراكب للملوكة لرعايا الولايات المتحدة تبيح لهم الاعتداء على للراكب الامجليزية ، وأقام محاكم للغنائم على اقليم الولايات المتحدة بتكليفه القداصل التاسين فه على هذا الاقليم بنطر قصايا الغنائم .وقد احتجت على ذلك انجلترا فأمرت حكومة الولايات المتحدة بمنع تجنيد الرعايا الامريكيين ٢٦٠ وأمرت بالرع سلاح الراكب التي مدرت لها أوامر الترصنة المباحة ، وأقفلت محاكم المناشم الفرنسية المقامة على اقليمها: وقد فسرت الولايات المتحدة عملها بأن فيا ضله وزير فرنسا العوض على اقليمها اعتداءاً على سيادتها ومن حقها منعه ، كدلك أن واجب الدول المحايدة يقفى عليها بأن تمنع كل عمل يضر باحدى الدول المحاربة . وهكذا ظيرت مجانب القساعدة التديمة ، التي تصم على عانق الدولة المحايدة واحب الامتناع من تقديم للساعدة ، القاعدة الجديدة التي تضع على عائق الدولة المحايدة واجب أن تمنع بعض الأعمال التي يستبر القيام بها مساعدة لدولة محاربة

وقد سنت الولايات للتحدة تشريعاً حاماً بالحياد سنة ١٨١٩ (٣) مس فيه على منع الرعايا الامريكيين من الالتحاق بحدمة جيش دولة تحارب دولة أخرى مديقة للولايات المتحدة وعلى للعاقبة على بعض الأعمال التي تؤثر في مركز الولايات المتحدة كدولة محايدة عند قيام حرب ومن بينها مجهيز للواكف في اقليم الولايات للتحدة بغرض ارسالها كوحدة في محرية دولة محاربة وجهيز البعثات العسكرية

<sup>(</sup>۱) وقد سنت قائل تعرباً مؤتاً سنة ١٧٩٤

Foreign Enlistment act , (+)

الموية أو البحرية ضد دولة في حالة صداقة مع الولايات المتحدة (١٥) وقد حدث انجائرا حدو هذا القانون بقانون أصدرته سنة ١٨١٩ ، وتسعا في ذلك بعض الدول الأخرى التي وصعت ضمن تشريعاتها أو ضمن لوائحها الداخلية نصوصاً خاصة بالحبلا والواجبات المتعلقة به

#### ٧٢٧ -- المعاهرات الشارعة المتعافة بالحياد

ولقد تعددت ، خلال القرن التأسع عشر وأوائل القرن العشرين ، المعاهدات التي تنظم الحياد وثبين حقوق وواجعات الحيادين ؛ يكبي أن فذكر منها تصريح باريس المحرى الذي نظم الحسر البحرى وعلاقة المعاربين بتجارة الحايدين ، والاتفاقيات التي أبرمت سنتي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ خاصة بالحياد وأهمها الاتفاقية الماسة التي تنظم حقوق الدول الحايدة وواجباتها في الحرب البرية والاتفاقية الثالثة عشرة التي تنظم هذه الحقوق والواجبات في الحرب البحرية ؛ وهناك بعض اتفاقيات أخرى لنصوصها أثر غير مباشر في مركز الحايدين ، من بينها الاتفاقية السابة أخرى لنصوصها أثر غير مباشر في مركز الحايدين ، من بينها الاتفاقية السابة أخرى لنصوصها أثر غير مباشر في مركز الحايدين ، من بينها الاتفاقية السابة أخرى لنصوصها أثر غير مباشر في مركز الحايدين ، من بينها الاتفاقية السابة أخرى لنصوصها من المنابط وغيرها

هذا ولا يفوتما أن نثير الى تصريح لندره المعرى سنة ١٩٠٩ الذى دون القواعد المتعلقة بالحرب البحرية ونص على حقوق المحاربين وواجب الهم. ومن حواعى الأسف أن هذا المتصريح لم تصدق عليه الدول التي أبرمته ولذا بهو غير ملام كماهدة شارعة ؟ وإنما بلاحظ أن الكثير من القواعد المنصوص عليها فيه غير جديدة وانها كامت عرفاً مازماً الدول قبل أن توضع في التصريح ، ولهذا فعدم التصديق على التصريح لم يصبع كل الفائدة التي كامت مرجوة منه ، ولقد عمل التصريح في حرب إيطالها مع تركيا ولو أن تركيا لم تكن من بين الدول التي وقعت بالتصريح في حرب إيطالها مع تركيا ولو أن تركيا لم تكن من بين الدول التي وقعت

<sup>(</sup>١) أورشي س ٨٧ه

عليه ؛ كما قبات الدول المتحاربة أوائل الحرب العطمي أن تعلى تقيدها بالتصريح رعم عدم التصديق عليه ، ثم حمل الاخلال بقواعده من بضها وإذا رجعت دول الحلفاء فعدلت عن الالتزام به من أواسط سنة ١٩١٦

## ١٢٨ — الحفوق والواجبات التي تقوم بين الدول المحابدة والدول المحاربة

تبين لنا من تنبع الأدوار التي مرت بها قواعد الحياد أن الذي تقرر من واجبات الحياد أولا هي واجبات سلبية صرفة ، واجبات الامتناع : أن تمتنع الدولة المحايدة عن مساعدة الدولة للحاربة في تنفيد أغراضها الحربيسة ؟ تقررت بعد ذلك قبل الدولة الحايدة واحبات للمع : أولا ، أن تمنع الدولة الحايدة الدولة الحاربة من استمال الاقليم الحايد في أغراضها الحربية ، ومن استملاله أو استخدام موارده الطبيعية في حدمة أعمالها الحربية ، ثانياً ، أن تمنع الأمواد المقيمين على أقليمها من القيام بأعمال خاصة مساعدة لدولة محاربة . بجانب هذا جميعه تذهر الدولة الحايدة بواجب عدم التحير لفريق دون فريق ؛ ذلك أن القانون الدولي المام يترك الدولة الحايدة بي بعض المسائل حربة التصرف ، فلها أن تفعل أو لا تفعل ولها أن تمنع أو تمنع ، فهي اذا اختارت أن تمنع منعت عليما دون تحير أو محاباة وإلا اعتبرت خارجة على قواعد الحياد

هذه هي الواجبات التي تلازم بها الدولة المحايدة ، ويقابلها ما تلازم به الدولة المحاربة من الواجبات : واجب عدم الاعتداء على الأقليم المحايد أو استحدامه في أغراض الدولة الحربية ، وواحب عدم التعرض لتجارة المحايدين العادية ، وقد أبنا كيف أن عمل الولايات للتحدة أثماء الحرب بين فراسا والمجانرا سنة ١٧٩٣ ساعد على بيان واحدات الدولة المحاربة ، وكيف أن الدول المحايدة عملت على حاية حقوقها من طريق الدخول فها سموه بالحياد المسلح

# الفصيل الثاني واجبات الدولة المحايدة أولا – واجبات الامتناع

تشمل واجمات الامتناع التي تلكزم بها الدولة المحايدة عدة واجمات نلخص أهمها فيها بأتى :

## ٩ ٣ ٩ — الامتناع عن الاشتراك في الفتال الفعلي وعن تقديم المساعرة

يجب على الدولة المحابدة أن تمنع عن الاشتراك في القتال القائم ما لم تشأ أن تدخل فيه كدولة محاربة (١) . و يجب عليها كذلك أن تمنع عن النيام بأي همل فيه مساعدة للدولة المحاربة ، سواء في ذلك العمل الذي تقوم به هيئة الحكومة نفسها أو أحد أفراد هـذه الهيئة أو أحد المثلين السياسيين أو أحد الموظفين الاداريين أو العد الموظفين الاداريين

## • ١٣٠ — الامتناع عن تقريم الجنود أو الذخائر الحربيد او المراكب

ولا تملك الدولة المحايدة أن ثمد أحد المتحاربين بحيوش أو ذخائر أو مراكب حربية ، ولوكان ذلك تنعيفاً لتعد سابق مبرم بين الدولة المحاربة و ينها ( وقد بدا فيا سبق كيف أن الدول لم تكن تعتبر خروجاً على الحياد أن تتقسم دولة محايدة بمساعدة دولة محاربة تميداً لتعهد سابق ) . فان هي فعلت دلك أعتبر هملها خروجاً على الحياد ولوكان بغير مقابل ، أوكان الامداد للمتحاربين

 <sup>(</sup>١) ولا يعتبر الحقراكا في التنسال التائم أو عملا حربياً عجره التجاء الدولة الهايدة للفوة لارغام الدول المحاربة على احترام حيادها ، مادة ١٠ من الاعالية الحاسة و سنتكلم عنى ذلك فيا يني

ما بدون تمييز بينهما . وقد ست الاتفاقية الثالثة عشرة ، وهي التي تنظم حقوق وواحدات المحايدين في الحرب البحرية على أنه محرم على الدولة المحايدة أن تقدم لدولة محاربة مباشرة أو بالواسطة ، أي مراكب حربية أو دخيرة أومهمات حرب . ومعنى نحويم تقديم المراكب الحربية أو الذحائر أو المهمات الحربية بالواسطة أن الدولة لا تملك أن تتصرف في مثل هذه المهمات بالبيع لأقراد اذا كانت تعلم أن ما لما أن تباع الدولة محاربة (١)

### ۱۳۱ — الامنتاع عدد الاقراصيد او تقد بم الاحائيات المالية

كذلك لا تملك الدولة المحايدة أن تقرض أحد للتحار بين أو كايهما نقوداً أو أن تمدهما أو تمد أحدهما بمساعدة مالية

#### ١٣٢ — الامتناع عن تقديم الادلاء الرسميين

ولا تملك أن تصرح لادلائها الرسميين بارشاد مركب حريسة حارج البحار الأقليمية المحايدة آلا في حالة خطر أو صيق ، و يلاحظ في هذا ما نصت عليه الاتفاقية الثالثة عشرة (٢٠) من أن الدولة المحايدة تملك الساح للمراكب الحريبة التابعة بدولة محاربة باستخدام أدلاء رسميين من رعاياها ، أي رعايا الدولة المحايدة ، ولكن هذه القاعدة مفسرة بما جرى عليه الع في من عدم التصريح الا اذا كانت الدلالة في البحار الأقليمية لا في البحار العامة ، وهذا هو ما ضاته بريطانيا العظمي في حرب سنة أو الألمانية خارج البحار الأقليمية البريطانية الا في حالة الشرورة ، وليس في هذه أو الألمانية خارج البحار الأقليمية البريطانية الا في حالة الضرورة ، وليس في هذه الشاعدة ما يحرم على الادلاء للرحص شم من دولة محايدة ، ما دام أنهم من عير

<sup>(</sup>١) المادة السادسة من الاتفاقية الثالثة عصرة ، ولا تنس الانفاقية الحاسة على واجب أن تعديم الدولة المحايدة عن امداد دولة محلوية بالجبود ، ولسكن الذم مستمد من سي للأدنين الراجة والحاسمة وهي تحرم تكوين وحدات محاربة على اقلم محايد في صالح دولة محارة

<sup>(4)</sup> مادة 11

أدلائها الرسميين، الانتمام الى بحرية دولة محاربة والقيام بدلالة مراكبها، وإما يتمرض بدلك الدليل المحايد الى أن يفقد امتيازه كشخص محايد و يعسح في حكم أحد رعايا دولة المدو

### ١٣٣ -- الامتناع عن تقل الاتبار

وواجب على الدولة المحايدة أن تمتنع عن نقل الأخسار الخاصة بالاجراءات الحربية على دولة محاربة ، سواء أكان نقل هذه الأحمار بواسطة سفنها أو موظيها السياسيين أو غيرهم ؛ وسنتكلم ميا يلي (() عن واحب منع أو تقييد استمال المحاربين للمعلوط التلمرافية أو التليفونية على الأقاليم المحايدة في خدمة أغراض الدولة الحربية .

# ١٣٤ - الامتناع عن نقل المهمات الحربية والزَّمَارُ على الاقليم المُعايِر

وواجب على الدولة للحايدة أيماً أن تمتنع عن أن تنقل للمحاربين مهمالهم أو ذخائرهم الحربية أو جنودهم على مراكبها أو سككها الحديدية أو وسائل المقل الأخرى للماركة لما

## ٥ ١٣ — واجب عرم التميز فيما لاتمتع الدولة الممايرة عند

هذه هي أم ما تلتزم به الدولة المحايدة من واجبات الامتناع ، ويلاحط في فلك أن القانون الدول العام يترك الدولة للحايدة حرية التصرف في مسائل كثيرة الحافيا أن تمتنع أو لا تمتنع دون أن يمتبر عدم امتناعها اخلالا بالحياد ، ولو أن في القيام بسميها في الواقع مساعدة فعلية الدولة المحاربة ؛ في هذه المسائل يعلم واجب عدم التحيز ، فالدولة للحايدة التي تستغيد من عدم التحريم لتخدم أغراض احدى الدولتين المتحاربين دون الدولة الأحرى تعتبر أنها خارجة على تواعد الحياد ، ومثل الدولتين المتحاربين دون الدولة الأحرى تعتبر أنها خارجة على تواعد الحياد ، ومثل

<sup>10.4 (1)</sup> 

ذلك أنف تصرح الدولة للحايدة لأدلائها الرسميين بدلالة المراكب الحربية النابعة المحدى الدولتين المتحاربتين في بحرها الأقليمي (المحايد وهذا عمل مصرح به للدولة المحايدة) وتحرم عليهم دلالة مراكب العدو.

## ثانياً – وأجبات المنع

وتشمل هذه ، كما قلما فيما سلف ، نوعين من الواجبات ، أولهما واجبات المنع التي تتعلق بأعمال الدولة المحاربة على أقليم الدولة المحايدة ، وثانيهما واجمات المنع التي تتعلق بأعمال الأفراد الموجودين على الأقليم المحايد

ا - واجبات المنع التي تتعلق بأعمال الدول المحار بة على الاقليم المحايد

#### ١٣٦ -- لمبيعة هذه الواميات

أشرنا فيا سبق الى ما تاتزم به الدولة المعاربة ، باراء الدول المعايدة ، من الواجات ومن يشها وأجب عدم التعرض لتجارة المعايدين العادية وواجب عدم الاعتداء على الأقليم المعايد أو القيام بأعمال حربية عليه أو استعلاله أو استغدامه في أعراض الدولة الحربية ، لو وقضا عند هذا الحد لأ مكن القول بأنهذه واجبات المتزم بها الدولة المعاربة قبل الدولة المعايدة ، وأن لهذه الدولة الأخيرة بناه على دلك أن تصر على قيام الدولة الاولى بواجبانها ، كما أن لما أن تتسامع فيها أو في بعصها ، ولكن الواقع أن في أي تسامع من هذا القيسل مساعدة واصعة المدولة التي حصل التسامع لها واصراراً بالدولة المعاربة الاخرى ، و بعبارة أخرى الواقع ان في سكوت الدولة المعايدة على احلال الدولة المعاربة بواجبانها هذه اخلالا من جانب الدولة المعايدة بواحبات الحيلا . أذلك وضع على الدولة المعايدة واحب أن جانب الدولة المعاربة من أتيان أعمال معينة على الاقليم المعايد في خدمة أغراصها الحربية .

تسلمل الواجمات على هذه الصورة واصح في نصوص الاتفاقيتين الخاصة والثالثة عشرة من التفاقيات سنة ١٩٠٧ ؟ فالمواد الأرسة الأولى من الاتفاقية الحاصة مشلا تصع على عاتق الدولة المحاربة بعض واحبات تبائزم مهما قبل الدولة المحايدة ، ثم تحى اللادة الخاصة فتصع على عاتق الدولة المحايدة واجب عدم الديام بهذه الأعمال على أقليمها . وكدلك تنص المادة الحاصة والعشرون من الاتفاقية الثالثة عشرة على أنه من واجب الدولة المحايدة أن تستعمل جميعها في وسعها من وسائل للراقبة لتحول دون حصول اخلال بالمواد المابقة ، وتشمل هذه المواد واجات تلتزم بها الديل المحايدة والدول الحاربة على المدوا،

هدا وتشمل واجمات للنع التي تتعلق بأعمال الدول المحاربة على الاقليم المحايد الراجبات الآثية :

# ١٣٧ — اولا: منع الدولة المحاربة من القيام بأعمال صربية

فواجب على الدولة المحايدة أن تمسع الدولة المحاربة من القيام بأعمال حربية
 على الليمها البرى أو في مياهها الاقليمية ، وأن تحول دون مسط العنائم فيها .
 وسنتكلم على ذلك بشيء من التعصيل عند الكلام على واجبات الدولة المحاربة

# ١٣٨ — كَانِياً : متع الْجَنيد واقامة مياثب الْجَنيد

وواجب على الدولة المحايدة أن تمع الدولة المحاربة من تجنيد الأفراد المقيمين على اقليمها بغرض ارسالهم للانضهام للحيوش المتحاربة . والمقسود بمنع التجنيد هو منع اعداد وحدات عسكرية سالحة الانصهام الى الحيش الحارب؛ فليس على الدولة المحايدة واجب أن تحرم على رعاياها أو على الأفراد للتيمين على اقليمها الانصهام الى جيش دولة محاربة ، وليس عليها واحب مع هؤلاء أو هؤلاء من السفر ما دام أنهم يخرحون من الاقليم فرادى وفي عير شكل وحدات عسكرية ولو كانت تعلم أن عرضهم من الدغر الانصهام الى جيش أجنبي محارب وتنص الاتعاقية تعلم أن عرضهم من الدغر الانصهام الى جيش أجنبي محارب وتنص الاتعاقية

الجامسة في ذلك على أن من الواجب ألا تسمح الدولة المحايدة بتكوين وحدات على مي الدولة المحايدة بو الدولة المحايدة الدولة المحايدة لحرد خروج أشخاص من اقليمها فرادى بعرض الالتحاق مخدمة جيش محارب (٢). هذا وتسل بعض الدول على عدم الجاد منازعات محدوص هذا الأمر بالنص في قوابيمها على معم تجنيد رعاياها أو المقيمين على اقليمها وصمهم الى جيش مقاتى ، وقد أشرانا في دلك الى قانون الولايات المتحدة واعجارا

وواجب على الدولة المعايدة كذلك أن تمنع الحامة مكاتب رسمية على أقليمها بنرض الدعوة الى المتحنيد أو تسهيل مرور أفراد منطبين في شكل وحدات عسكرية للانفهام لجيش دولة محاربة (٢٠)، وقد أقفلت الحكومة السويسرية أشاء الحرب الفرنسية الألمانية سنة ١٨٧٠ مكتبا اقامته السلطات الفرنسية في بال بغرض أرسال فوق الالراسيين للتطوعين من طريق سويسرا الى فرنسا على اعتبار أن هذا الممل مخالف لحياد سويسرا

# ٣٩ -- تجنيد الدول المعاربة لرعاياها في اقليم محابد

هذا وقد قام شي، من الحلاف هيا يتعلق بتجنيد رهايا الدولة المحاربة قسها التيمان على اقليم محايد . والرأى الراجيح أنه ليس ما يمنع موطنى الدولة المحاربة التنصليين أو السياسسيين للوجودين على اقليم الدولة المحايدة من طلب مواطنيهم المقيمين معهم على الاقليم للحايد للانضام الل جيش دولتهم سوا، في ذلك أكانوا من احتياطي الجيش أو لم يكونوا قد التحقوا به بعد ، ما دام أنه لم تستعمل وسائل غير مشروعة من أكراه أو تحايل أو ما شابه في اعادتهم الدولتهم . وترى الأقلية أنه وان جاز طلب رعايا الدولة المحاربة للانضام الى قوات دولتهم في حالة ما يكون هؤلاء من احتياطي الجيش فعلا فلا يحور طلبهم ادا لم يكونوا قد التحقوا به بعد ،

 <sup>(</sup>۱) مادن ٤ وه (۲) مادة ٢ (۲) مواد ٤ و ه و ۲ من الاتفاقية الجاسبة

ذلك أنه في الحالة الأخيرة يعتسبر طلبهم للانضيام الى الجيش قياماً بسل من أعمال السيادة على اقليم الدولة المحايدة وهذا تمع عنه الدولة المحاربة هذا والعرف الدول عار على الرأى الذي تقول به أغلبية التعراب، فلاتماج الدول المحايدة عملا في أن تصدر الركالات السياسية والقنصليات التابعة الدول المحارب بقعلى اقليمها المطلبات الى رعايها بعرك الاقلبم المحايد والعودة الى بلادم للانصيام الى الجيش المحارب، معملاحظة عدم استعال العش أو الاكراء أو الحديمة كا قلنا، ومع ملاحظة ما تقرر آبعاً من الغرام الدولة للحايدة بمنع تكوين وحدات عسكرية منطبة لارسالها كتوات تامة التحديث المنافيام الى جيش الدولة المحاربة (1). وقد نص في قانون الولايات التحديث الخاص بمنع التجنيد على اقليمها لجيش أجنبي محارب ان هذا القانون الولايات المتحدة الخاص بمنع التجنيد على اقليمها لميش أجنبي محارب ان هذا القانون الا يسرى على الأجنبي الذي يجند للانضهام الى قوات دولته

# • ١٤ - ثالثا : منع مرور القوات البرية على الاقليم المحايد

وثارم الدولة المحايدة بواجب منع القوات البرية النابسة لدولة محاربة من احتلال الليمها أو بعمه ومن افامة قلاع أو تحصينات عليه ومن مرورها باقليمها أو اختراقها الأقليم في طريقها الى جهة أخرى

#### ١٤١ -- ايواد القوات البرية

وليس معى هدا أن الدولة لا تطك أن تؤوى البها جيئاً مقاتلا اذا لجأ البها، فعى تملك أن تؤويه البها. فاذا فعى تملك أن تزويه البها. فاذا آرته وجب أن تمزع عنه سلاحه وأن تسمه في مكان بعيد عن ميدان القتال وأن تمنعه من المودة والاشتراك في الحرب القياعة. وقد نصت الاتفاقية الحامسة في دلك على أنه يحم على الدولة المحايدة التي تؤوى البها جيشاً مقاتلا أن تحجزه في مكان بعيد عن ميدان القتال، ولها أن تعتقله في قلمة أو حصن أو مكان خاص

<sup>(</sup>١) مادة ٤ أغافية عاسة (١) مادة ٣ أغافية عاسة

ولها أيصاً أن تطلق سراح الضباط بعد أخذ كلة الشرف منهم على ألا يعادروا الاقليم المحايد بدون تصريح، وأنه في حالة عدم وجود الضاقي حاص تقوم الدولة المحايدة بتقديم الطعام والمدس اللازمين المعتقلين على أن ترجع بالمعاريف على الدولة صاحبة الجيش عند انتهاء الحوب (١). وواجب عدم التحير يقصي على الدولة المحايدة ذا هي قبلت ايوا، بعض أوراد جيش دولة محاربة أن تقبل ايوا، أوراد حيش العدو اذا التحاوا اليها ؛ فادا امتمت عن ايوا، جيش تابع لأحد الفريق الآخر اعتبر هذا احلالا بواجب الحياد

فاذا كان مع اللاجئين أدوات أو مهمات أو أسلحة حربية ، أو أدخل جيش محارب هذه الأشياء في اقليم الدولة المحايدة منعا للفريق الآخر من الاستيلاء عليها ، وجب على الدولة المحايدة حجزها الى أن تنتهى الحرب

فادا كان اللاجئون أسرى حرب هار بين ، أوكان مع الجيش اللاجى السرى حرب ، أوكان مع الجيش اللاجى أسرى حرب ، ولها اذا قبلت بقاءهم على الدولة المحايدة الحلاق سراحهم ، ولها اذا قبلت بقاءهم على الاقليم أن تسين لهم محلات الخامة خامة

وتملك الدولة المحايدة أن تسمح لحرحى الحرب والموضى التابعين ادولة محاربة المرور على اقليمها بشرط ألا يوضع في القطارات التي تنقلهم أشخاص محاربون أو مهمات حرب ؛ والجرحى والمرضى التابعون الاحدى الدولتين المتحاربتين والذين تحضرهم الى الاقليم المحايد قوات دولة العدو واحب على الدولة المحايدة استبقاؤهم على اقليمها وعدم المباح لهم بالمودة والاشتراك في الأعمال الحربيسة . وتلائم الدولة المحايدة بنفس حدد الواجبات بالنسبة لجرحى أو مرضى الفريق الآخر الذين يسلمون الميها (٢)

١٤٢ -- رابعا: منع المراكب الحربية من دخول المياه الاقفيمية المحايدة
 لا تلزم الدولة المحايدة ، خلافاً القاعدة التي ذكر ناها بالنسبة القوات البرية ،
 (١) مادي ١ ١ و ١ ا اتفاقيه علمة (١) que lui sont confiés مادة ١ الفاقية ماسة

يمنع القوات البحرية التابعة الموقة محاربة من دحول مياهها الا قليمية ؟ ولها الحق في أن يمنع هذا المرور اذا كان فيه تهديد لحيادها أو سلامتها (١٠ كذلك تملك المولة الحايدة أن يمنع أو تسمح بمرور المراكب الحربية في بواعيزها ادا لم تكن موصلة بين بحرين حرين ، وعليها وأجب السياح بالمرور أدا كان المبوعاز موصلا بين بحرين حرين لأنه طريق من طرق للواصلات الدولية. ولا يملك الدولة الحايدة السياح لدولة محاربة بالمرور في أنهارها الوطنية أو قنالاتها الداخلية ؛ أما القالات البحرية المعروفة ، قناة السويس ويناما وكبيل ، فلها حكم حصسبق أن أشرنا اليه ويلاحظ أنه في حالة ما يعطى القانون الدولي المام للدولة المحايدة حرية المنح أو المنع ، يجب عليها أن راعي عدم التحيز في تصرفاتها والا اعتبرت مخانة بواجبات الحياد ، فالدولة المحايدة لا تملك أن تسمح مثلا بدخول المراكب الحريسة التابهة المحدى الدولتين في مياهها الاقليمية وأن تحرم ذلك على الدولة المحايدة أو عدم الا ذا كان قد صدر من هذه الدولة الأخيرة اخلال بحياد الدولة المحايدة أو عدم اطاعة لأوامرها ولوائعها الحاصة بالملاحة

#### ١٤٢ — ايواء المراكب الحربية

هذا ولا مانع عنع الدولة المحايدة من ابوا، للواكد الحربية التابعة لدولة محاربة في مياهها الاقليمية دون أن تلزم بحجز للركب أو نزع سلاحها ، وهذا طبعاً خلافاً للقاعدة الحاصة بابوا، القوات البرية ، وللدولة أن ترمض الابوا، وأنما إذا هي رفست أبوا، مواكد أحد الفريقين وجب عليها أن ترمص ابوا، مراكد الفريق الآخر ما لم يكن قد سبق من الفريق الأول عدم اطاعة أوامرها أو الاحلال محيادها (٢) هدذا وقد حرت عادة الدول المحايدة على ألا تمتع عن الابوا، ادا كانت المركد اللاجئة معطوبة أو في حاحة الى دخول للينا، فرازاً من زويعة أو ما أشه

 <sup>(</sup>١) لا يتناق مع حياد الدولة مرور مراكب حربة أو غنائم ثابة لدولة محاربة في مياهها الاقليب مادة ١٠ من الاتفائية الثائثة عصرة (٣) مادة ١ أتفائية ثالثة عصرة

ولا تماك الدولة المحايدة أن تتسامح في الايراء المحد يجعل من اقليمها قاعدة حربية الدولة المحاربة ، وهذا محطور عليها كما سنراه فيا يلى . فلا تماك مثلا أن تؤوى عدداً عطيا من المراكب الحربية النابة لدولة محاربة بحيث تصمح المياه الاقليمية المحايدة في الواقع قاعدة بحرية المدولة المحاربة . هذا وقد مظمت الاتفاقية الثالثة عشرة ايواء المراكب الحربية في المياه الاقليمية المحايدة . فنصت على وجوب الارتباد عدد المراكب الحربية النابة الدولة محاربة في ميناء محايد عن ثلاثة في المرة الواحدة وذلك ما لم يوجد مسحاص بخالف دلك في تشريع الدولة المحايدة المحايد

ب في حالة تصادف وجود مركبين حربيتين تابعتين لدولتين عدوتين في
 وقت واحد ، هني هدده الحالة يجب أن تمر ٢٤ ساعة بين خروج احدى المركبين
 وخروج للرآكب التابعة المدو<sup>(٢)</sup>

٣ -- اذا كانت المركب الحربية موجودة في الميناه بغرض أخذ المؤونة اللازمة وثوانين الدولة تسمح بأكثر من أربع وعشرين ساعة لهذا العرض وتتمتع المراكب الحربية اللاجئة بالاعفاء من القضاء الاقليمي كما لوكانت موحود وقت السلم ، فادا كان على ظهرها أسرى حرب فلا تكلف باطلاق سراحهم.

(۱) مادة ۱۹ فترة أول (۲) مادة ۱۹ ويقع في غروج الركبين ترتيب دحوقها فلركب التي دحلت أولا هي التي تخرج أولا ، ما لم يكن مصرحاً لها فعنداد مدة الافامة في الحالات الاستثنائية التي نحن صددها وتطنق قاعدة الاربع والمصرين ساعة كماك في حالة وحود مركب حرية تامة لدولة محتومة ومرك تبدرية تابعة لدولة المدوء فهما أيضاً يجب أن تمر ٢٤ ساعة بين خروج احدى المركبين وخروج علم كب الثابة فاذا كافت الركب عملارة الميناه المبعب من الأسباب وجب عليها الماعة الأمر ومعادرة الميناء والا راق عبها اعفاؤها وتنص الاتفاقية الثالثة عشرة أنه في حالة عنم اطاعة المركب لأمر الخروج تملك الدولة المحايدة أن تتحد ما يازم من الاجراءات لجعل السفينة غير فادرة على الملاحة أثباء قيام الحرب ، وجب على فائد المركب أن يسهل على الدولة المحايدة تنعيذ ما تقرره من الاحراءات في دلك الشأن ، عاذا اعتقلت المركب على هذه الصورة اعتقل معها صماطها و بحارتها ، وجوز للدولة المحايدة المائية ما لمركب أخرى أو الى المعر ونجوز للدولة المحايدة المائية على مركبهم أو تقلهم الى مركب أخرى أو الى المعر ملاحظة ترك عدد من البحارة على المركب كاف المنابة بها . و يجوز للدولة بالنسبة المساط المركبات القيدة على المركبات المنابة بها . و يجوز للدولة بالنسبة المساط المركبات تتركهم أحراراً أذا أعطواً كلة الشرف على ألا يغادروا الاقليم المحايد دون تصريح (۱) . و يترتب على زوال الاعفاء من المركب كذلك أن تفرح الدولة المحايدة عن أسرى الحرب الوحودين عليها

أما عن تموين المراكب الحروب التابعة للدول محاربة واصلاح ما بها مرس عطب قستتكلم عليه في البند التالي

## ١٤٤ -- خامسا : منع الدولة الممارية من اتخاد قاعدة حربية على أقليم الدولة المحايدة

أشرنا فيا سبق الى واجب الدولة المحايدة في أن تمنع الدولة المحاربة من القيام بأعمال حربية على أقليمها البرى أو البحرى ، وهي تلذم فوق هذا بال تميع الدولة المحاربة من استحدام الاقليم المحايد وثرواته وموارده الطبيعية بكيمية تريد في قوتها وتسهل عليها محلها الحربي مسد دولة المدور وبسارة أحرى تلترم الدولة للحايدة بواجب أن تميم الدولة للحاربة من أعادها الاقليم للحايد كقاعدة حربية في قتالها مع المدو

<sup>(1)</sup> مادة 12

وأمثلة الأعمال التي تعدر من دولة محاربة على أقليم دولة محايدة وتعتبر من جاسها أنخاذاً للاقليم للحايد كفاعدة حربية كثيرة سنق أن أشرنا منها الى استمال أرض الدولة المحايدة لمرور الجيوش وغيرها ، وسيف اليها الأمثلة الآتية :

#### ٥٤٥ — ١ — تجهيزمراكب حربية في موانىء الدولة المحابرة

سبق أن قلنا أن على الدولة المعايدة واجب أن تمتنع عن أن تمد دولة محاربة عراك حربية أو أن تحير لها مثل هذه المراكب ، وعليها موق دلك واحب أن تمنع تجهيز أى مراكب حربية على أقليمها لاستعالها بمعرفة دولة محاربة في أعراضها. هذ وتنص الاتفاقية الثالثة عشرة في ذلك على أن الدولة المحايدة تلترم بان تستعمل كل ما تملكه من الوسائل لمع رعاياها من بهاد أو تجهيز أو تسليح مراكب تكون معدة لأن تستعمل كراك حربية اذاكان هذا البناء أو التجهيز أو التسليح اجابة اطلب دولة محاربة ، وأن تمع سفر أى مركب تكون تد أعدت ، بناء على طلب دولة محاربة ، لأخراض حربية (١)

ويلاحظ ان ما تعطره الاتفاقية هو بناء أو تجهيز أو تسليح مراكب بناء على طلب دولة محاربة ولتستعمل اعراضها الحربية ، فلا تلزم الدولة المحايدة بناء على داك عنم رعاياها من بيم مراكب حربية أو معدة لاعراض حربية اذا لم تكرفد حجزت بناء على طلب دولة محاربة . والقرق بين الحالتين هو أن تجهير المواكب الحربية بناء على طلب دولة محاربة يعتبر استمالا للاقليم المحايد ولموارده كفاعدة حربية وهو منوع ، في حين أن بيم الاقراد لمواكب حربية مجهزة من الاصل لابناء على طلب الدولة المحايدة ، لا يعتبر كذلك . هذا وسنرى فيا بعد أن ليس على الدولة للحايدة ، والمناحة من بيم الذحار والاسلحة والمهات الحربية أمولة محاربة ، والمناحة من بيم الذحار والاسلحة والمهات الحربية أمولة محاربة ، والمراكب من بيم الذحار والاسلحة والمهات الحربية أمولة محاربة ، والمراكب الحربية أمولة محاربة ،

A 22h (1)

عاية ما هنالك أن تعتبرها. الاشياء جميعها مهربات حربية لدولة العدو حق ضبطها ومصادرتها ادا عائرت عليها

وقد بدأ اعتراف الدول متاعدة وجوب أن تمنع الدولة المحايدة رعاياها من اعداد أو تجهيز مراكب ، بناء على طلب دولة محاربة ، لاستعالها في أعراضها الحربية من تاريخ قمية الألاباما . وتتلخص هناه القضية في أن سض رعايا بريطانيا العطمي أعدوا مراكب مريبة ،منها الألامابا ، بنا. على طلب الثوار في الحرب الأهلية التي قامت في الولايات المتحدة سنة ١٨٦٧ ولاستمالهًا في أغراضهم الحربية منمد قوات الحكومة الشرعية . وقد لفتتت هـ ده الحكومة عطر حكومة بريطانيا . المطبى الى هذا الأمر ولكن هــــــــ الحكومة الأخيرة لم تمر الأمر أي اهتمام ولم تحل دون خروج المراكب . وقد خرجت هذه الراكب غير مسلحة ثم أرسل لها سلاح وذحائر في مراكب أحرى من بريطانيا العطبي أيصاً وبهذا أمكن للسله الراكب أن تمتدي مباشرة على سفن الولايات المتحدة. فاما انتهت الحرب طالبت حكومة الولايات المتحدة الحكومة البريطانية بالتمويض عن الخمائر التي أحدثتها الألاباما والراكب الأخرى . وانفق بين الحكومتين أحيراً بمقتضى اتفاقيسة والسجنون سنة ١٨٧١ على عرض النزاع على التحكيم ، وقد نص في هذه الاتفاقية على القواعد التي يطبقها المحكون على موصوع المراع وهي معروفة الآن بقواعد واشتجتون الثلاثة ؟ وقد نص في القاعدة الأولى منها ، وهي القاعدة التي أدمجت في الاتفاقية الثالثة عشرة من اتفاقيات سنة ١٩٠٧ ، على أند من واجب السولة أن تتحد الاحتياط اللازم (١٦ لمم اعداد أو تحهيز أو تسليح المراكب على اقليمها اذا كان هناك ما يعرر الاعتقاد بأن هذه المراكب معدة للنيام بأعمال حربية صد دولة هي معها في حالة سلم ، وأن تمنع سفر مثل هده للرأكب اذا كانت قد أعدت

<sup>(</sup>١) To use due diligence و ويلاحظ أن المادة الثانية من الاعالية أبدأت بهده البارة عبارة د أن تستميل جميع الوسائل للمكنة »

على اقليمها خصيصاً لأغراض حربية . وقد فصل في النراع صد بريطانيا العظمى وحكم للولايات المتحدة بالتعويض

# ٢٤٣ – ٢ – اصلاح أو تعمير مراكب حربية معطوبة

واحد على الدولة المحابدة ألا تسبح بتمدير مراكب حربية تابعة لدولة محاربة بشكل يزيد في قوتها أو يجعلها قابلة لاستأناف القتال مباشرة، وان كانت أعلك السياح بتسميرها الى الحد الذي يجعلها قابلة للسلاحة (۱). ولا يهم في حالة التعدير المصرح به اذا كان العطب للراد اسلاحه تتيجة لأعمال الحسم أو من صل العلبيعة وقد الجأت بعض مواكب حربية ألمانية معطوبة الى احدى مواف الولايات المتعدة ، وكانت اذ داك على الحياد ، لاسلاحها فأصلحت وطلب اليها الحروج بعد مهاية معينة فلم تخرج فاعتقلت حتى نهاية الحرب

#### ٧ ٤ ٧ -- ٣ -- أخذ الزَّمَاكُ اوالاسلحة من مبيئة الدولة الحمايدة

تازم الاتفاقية الثالثة عشرة الدولة المعايدة واجب منع الراكب الحربية التابعة لدول محاربة والموجودة في موانيها أو مياهها الاقليمية من أحد الأسلعة والدحائر أو الاستزادة من التسليحات ما دام أنها في المياه الاقليمية المحايدة. وسنذكر فيها بعد، عند الكلام على واجعات المع بالنسبة لعمل الأفراد، ان الدولة المعايدة لا تنزم بالمنع ادا كان التسليم لمراكب مجارية في المياه الاقليمية المحايدة، أو عربية ، ادا كان التسليم عارج هذه المياه الاقليمية

## ١٤٨ - ٤ - أغز الجارة مه الاقليم

وتلازم الدولة المحايدة بمنع الراكب الحربية من أحد بحارة من اليناء المحايدة ،

<sup>(</sup>١) Seaworthy مادة ١٧ من الاتفاقية الثاقة مصرة

عند الحاجة الى الاسترادة مهم ، الا العدد الكافى المساعدة على ايصال الركب الى أقرب ميناء من مواثى" دولها (١)

# ٩٤١ -- ٥ - تموين المراكب الحربية واعطائها القمم والوقود

وتلغرم الدولة المحايدة بواجب منع الراكب الحربية الموجودة في مياهها الاقليمية من التحوين الا الى الحد الذي تمون به المركب عادة وقت السلم ؛ ومن أخذ الفحم والوقود الا الى الحد الذي يكبي لا يصالحا الى أقرب ميناء من موانى دولتها ، اللهم الا اداكات الدولة المحايدة تأحذ بقاعدة امكان اعطاء الوقود بقدر ما يملأ محازن الوقود في المركب فلها أن تعطى حدقا القدر منه (٢٠) . وقد قررت الاتفاقية كفاك أن المركب الحربية التي تأحذ وقوداً من ميناه لا يمكنها أن تأخذ وقوداً آخر من نفس الميناه الا بصد موات ثلاثة شهور على المرة الأولى (٥٠)

و يلاحط أن بعض الدول تجد أن نصوص هاتين المادتين تسمح الدول المجاربة بأخذ وقود ومؤونة من المواني المجايدة أكثر بما يجب، وتنص في تشريعاتها الداخلية على ما هو أصيق مدى منها . فانجلترا مثلا لا تسميع في حالة وقوفها على الحب د على ما هو أصيق مدى منها . فانجلترا مثلا لا تسميع في حالة وقوفها على الحب المراكب الحربية التابعة الدول محاربة أن تأخذ مؤونة أو وقوداً أكثر بما يكنى المراكب الحرب مينا، من موانيها ، واذلك فقد أبدت بخصوص هاتين المادتين المدتين عفظاً اشتركت معها فيه بعض الدول الأخرى

## • ٩ ٩ -- استعمال خطوط التلقراف والتلفود فى الدولة المعايدة وافشاد خطوط خاصة

نصت الاتفاقية الخامسة في ذلك على أنه ليس على الدولة المحايدة واجب أن عنع أو تقيد استمال المحاربين لخطوطها التلفرامية أو التليفوسة أو لمهما مها اللاسلكية

<sup>(</sup>١) عادة ١٨ اتفائية ثالثة مصرة

أو الحطوط التلعرافية أو التليغونية أو المهات اللاسلكية المعاولة لشركات أو لافراد البين لها (١) على أنه لا يمكن أن يستفاد من هذا النص امكان أن تصرح الدولة المحاربة المحاربة أو لأحد وكالائب بارسال معاومات ، عن طريق التلغراف أو التلفون ، خاصة ما لحوب أو عركة مراكب العدو الموجودة في اليناه وغير دلك ، فوق هذا فقد مست الاتفاقية على أنه محرم على الدولة المحاربة أن تنشى على اقليم دولة عليدة التلغراف اللاسلكي أو أي وسيلة أخرى التخابر بغرض الاتمال بقواتها في البر والبحر أو أن تستعمل وسائل تخابر من هذا النوع كانت قد أنشأتها قبل الحوب على اقليم الدولة المحايدة المحاربة من القيام بعمل ووضعت على عائق الدولة المحايدة واجب أن تمنع الدولة المحاربة من القيام بعمل من هذا القبيل (٢)

هذا وتعمل الدول المحايدة عادة عند قيام الحرب على تقييد أو منع استعال الدول المحاربة لوسائل التحابر فيها ، وذلك منماً لاحيال أن يساء استعالما

## ١٥١ — ٧ — دغول الفنائم المياه الاقلمية المحايرة

ليس هنداك ما يمنع الدولة المحايدة من أن تسمح بمرور السائم في مياهها الاقليمية ولكمها لا تملك أن تسمح ببقائها فيها بسفة دائمة () ولا هي تملك أن تسمح ببقائها فيها بسفة دائمة () ولا هي تملك أن تسمر ببيع الممائم فيها . هذا وقد جرت عادة بعض الدول ، منما المخلاف ، على أن ترفض دخول الممائم في مياهها الاقليمية ولو بسفة مؤقته

وقد نست الاتفاقية الثالثة عشرة على واجب ألا تدخل العنائم في ميناء محايدة الالأنها أسبحت عبرمالحة للملاحة أولأن الطروف الجرية أو نقص المؤونة

<sup>(</sup>١) مادة ٨ اتفاقية علمة ﴿ ٢) مادة ۴ اتفاقية عاصة

<sup>(+)</sup> مادة ه اتفاقية غاسة (٤) مادة ١٠ اتفاقية ١٠

أو الوقود يلجئها الى الدخول ؛ ويجب أن تخرج بحجرد زوال الاسباب التى اصطرتها للدخول فان لم تعمل وحب على الدولة المحايدة طودها ، فأذا لم تعلم الأمر أطلقت الدولة المحايدة سراح العنيمة وعارتها واعتقلت بحارة الدولة المحاربة التى ضبطت العبيمة . فاذا كان دخول العنيمة لعير الأسباب سالفة الذكر ، كأن يدخل بها بحارة الدولة التي ضبطتها ليهر بوابها من اعادة أحدها أطلقت سراحها الدولة المحايدة (١)

وأصانت الاتفاقية الى ذلك أنه في امكان الدولة المحايدة أن تسمح بلحول النتائم في موانها ، محروسة أوغير محروسة ، اداكان دخولها بغرض حجزها لحبن أن تفسل محكة الغنائم في أمرها (٢٠) . ويشك أوينها م في معقولية هذه المادة (٢٠) ، وهد أن في هذا السياح تسهيلا لمأمورية الدولة للحاربة وتعلمينا لها على ما تأخذه من الغنائم ؟ وقد أبدت بعض الدول ، ومنها بريطانيا العطبي ، تحفظاتها على هذه المادة

وقد حدث أوائل الحرب العظمى أن ضعلت مركب حربية ألمانية الباخرة آيام الابجليزية وقادتها بواسطة بعض بحارتها الى ميناه من موانى الولايات المتحدة وكانت أذ دائ على الحياد ، فأطلقت حكومة الولايات المتحدة مراح بحمارة الركب التى غنمت وركابها واعتقلت البحارة الألمان ، ورفع أصحاب المركب دعوى أمام محاكم الولايات المتحدة يطلبون اطلاق سراحها فقضت المحكة به أرتكانا على نصوص الاتفاقية التى سبق الاشارة الميها ، وقد ذكرت المحكة في حكها أن هذه النصوص تتر قواعد فانونية كانت مازمة فلدول قبل ادماجها في الاتفاقية ولذتك علا محل للاحتجاج بأن انجابرا لم تصادق عليها وقت أن أثير النزاع على المركب

<sup>(</sup>١) مادني ٢١ و٢٢ اتفاقية ثالثة مصرة (٢) مادة ٢٣

<sup>(</sup>۲) جزء تان س ۲۱ه

#### ۱۵۲ — ۸ — بعصد أمئز أخرى

وهنساك أمثارة أخرى لاتخاذ قاعدة حرية على اقليم محايد يصح أن نشير الى بعضها اجالا ؛ فواجع على الدولة المحايدة أن تحول دون بقاء المراكب الحرية التاسة لدولة محاربة في مياهها الاقليدية مدة أكثر ممايجم (()) ودون وجود ثلاث مراكب حربية تابعة لدولة واحدة في المرة الواحدة (()) ودون تردد المرأكب حربية على اقليمها انتظاراً لمراكب عربية أو تجاربة تابعة فلمدو (()) ودون الساح لمركب حربيسة بالمحروج ثواً وراء مركب حربية أو تجاربة تابعة فلمدو (()) ودون اقامة محاكم عنائم ثابعة لأحد المتحاربين على اقليمها (()). وغيرها من الأمثلة كثير

to data (Y)

<sup>18 836 (1)</sup> 

<sup>£ 80</sup>h (£)

<sup>(4)</sup> del (4)

# الفصل الثالث واجبات الدولة المحايدة تاج

ب. واجبات للنع للتعلقة بأعمال الأفراد

#### ١٥٣ -- أسلس هذه الواجبات

يجب على الدولة المحايدة ، فوق ما أسلفناه من واجبات النع المتعلقة باهمال الدول الدوارية على اقليمها ، أن تمنع الأفراد للقيدين على أفليمها من اتبان بعض أهمال خاصة في القيام بها مساعدة لدولة محارية في أعمالها الحربية على دولة العدو وأساس هذا الواجب أن في الأعمال المطاوب الى الدولة المحايدة الحياملة دون الثيام بها مساعدة الدولة محارية وحدمة لها في أغراضها الحربية صد العدو ، وأن هذه الأعمال صادرة من أفراد مقيمين على الاقليم المحايد وبالتالي تحت سلطان الدولة المحايدة وهيمنتها ، فكوتها عليها يعتبر تواطؤا منها واشتراكا في العمل المهنوع وحروجاً على موقف الحياد الذي يجب أن تقفه

يَرْتِ على هذا أن الدولة للحايدة لا تسأل الا عن أعمال الأفراد المقيمين على أقليمها ، فاذا وقعت عن أشخاص حارج أقليمها فلا تسأل عنها ولو كافت مادرة من رعاياها المقيمين في الخارج ، وأنما تسأل عنها الدولة الأخرى التي يقيم هؤلاء الأفراد على اقليمها وقد أخذت بهذا للبدأ اتفاقية سنة ١٩٠٧ حيث قررت انه لا يجب على الدولة للحايدة أن تسمح باتيان أعمال على اقليمها تعتبر اخلالا بحيادها ، وهي لا قلوم بالماقية على هذه الاعمال إذا ارتكمت خارج الاقليم (١)

<sup>(</sup>١) مادة م من الانفائية المقامسة

كدلك لا تسأل الدولة المعايدة الا ادا كان في الأعمال التي تصدر عن هؤلا. الأفراد مساعدة مباشرة الدولة المعاربة على أن حدود هذه الأعمال غير واصحة بالصبط وقد تكلمنا على بعضها عند الكلام على واحبات المع قبل الدول المعاربة ، وسنأتى على ذكر بعض أمثلة أحرى

#### ١٥٤ — ١ — بيسع الاسلحة والذخائر بمعرفة الاقراد

ستى أن أشرنا الى أنه من واجب الحكومة المحايدة أن تمتنع عن بيع أو اعطاء الأسلمة والدَّخاتر ، ولكنها لا تلتزم بواجب منع أفرادها من أن يضاوا ذلك ؟ غير أنه اذا تمت الصفقة على صورة تجمل من أقليم الدولة للحايدة قاعدة حربيسة للدولة المحار بة وجب عليها منمها . مثل دلك أن يبيع أفراد مقيمون على أقليم محايد أسلحة أو ذخائر لدولة محاربة وأن يسلموها لمراكب حربية تابعة لهذه الدولة حال وحودها في الياء الاقليمية المعايدة ؟ أما ادا بيعث هذه الفضائر أو الاسلحة وصدرت للخارج بحيث يتم تسليمهما في ميناء الدولة للشارية نفسها أو في المحار العامة (خارج البحار الاقليمية) ، أو في البحار الاقليمية وأما الراكب أبجارية لا حربية ، فلا تازم الدولة المعايدة بالتدخل في الأمر ومنع الصفقة من أن تم ورجه اعفاء الدولة المعايدة من التدخل ومنع المعقة أن هذه أعمال تجارية بحتة يقوم بها الأفراد، ولما كانت القاعدة فيها أن الاتجار بين المحايدين والمحار بين غير محرم بصفة عامة ، قلا معنى لان تازم الدول المحايدة بمنعها ، وأنما لانه يخشى أن تضر هذه الاعمال بدولة المدو أعطى لها الحق ، كما سنراء فيها على ، فيأن تحول هي دون وصول الاشياء الى الدولة للحاربة ؟ وقد أعطى لمّا من أجل ذلك حق تفتيش المرأكب المحايدة وصبط ما يكون،موجوداً بها من هذه الاشياء (و يسمونها بالمهر بات الحربية)

ولقد قدمت الحكومة الالمانية شكوى رسمية فلحكومة البريطانية أثناء قيام

حرب سنة ١٨٧٠ يينها و بين مرضا عن عدم منع الحكومة البريطانية لرعاياها من بيع الأسلحة واللخائر فيحكومة العرضية فأجابتها بأن القانون الدولى العام لا يلتى على صانقها واجب منعهم . وشكت الحكومة الالمانية أيضاً والحكومة النسوية الى حكومة الولايات المتحدة ( لما كانت على الحياد ) عدم منعها لرعاياها من تصدير الاسلحة والدحائر فلحلها، أثناه الحرب العظمى فأحابت هذه لا ان واحب منع وصول هذه الاسلحة والدحائر مفروض على المحارب لا على المحايد » وانه ليس على المحايد واجب منع رعاياه أو القيمين على أقليمه من بيع الدخائر أو الاسلحة وتصديرها الى المتحاربين وقد تأيدت هذه القاعدة العرفية في الفاتيق سنة ١٩٠٧ حيث تقرر أن المولة المحايدة لا تازم بواجب منع تصدير أو نقل الاسلحة والذحائر أو المهات المختلفة التي تفيد الجيش أو البحرية لسالح دولة محارية ()

#### ١٥٥ – ۲ – تجهيز المراكب وبيعها بمعرفة الافراد

تكلمنا فيا سبق عما ثارم به الدولة الحسايدة من الواجبات في أمر تجهيز السعن الحربية أو اعدادها أو تسليحها لصالح دولة محاربة . ونضيف الى ذلك أن الدولة المحايدة لا تعلق أن تكت على بيع الافراد أو الشركات الموجودة على أثليمها لمراكب ، من نوع المراكب التجارية التي يمكن أن تستخدم وقت الحاجة كوحدات حربية ، اذا كانت هذه المراكب محسوبة فعلا صمن احتياطي محرية الدولة المحايدة

وقد لاحظ تشنى هابد (٢٦ على نص للادة الثامنة من الاتعاقبة الثالثة عشرة ، التي تلتى على عائق الدولة المحايدة واجب أن تمع سفراًى مركب تكون قداعدت بناء على طلب دولة محاربة لاغراض حربية ، العيب الآتى : أن هذه للادة لا تلتى على عائق الدولة المحايدة واجب أن تحول دون بيع للراكب التي لم تكن قد

<sup>(</sup>١) مادة ٧ س الانفائيه أفاسة والثالثه عصرة (٧) جزء تاتي س ٧٧٨

أعدت بناء على طلب الدولة المجارية لأغراض حربية أو بعيدارة أحرى لا نحول دون بيع للراكب التجارية التي تصلح لأن تقوم بأغراض حربية وشكون محسوبة فعلا ضمن احتياطي بحربة الدولة المحايدة وهي التي سبقت الاشارة اليها)، في حين أن الذي شوهد في الحرب العظمي أن الدول المجارية تكون في حاجة شديدة الى المراكب ولو لم تكن قد أعدت لأعمال حربية الحارية تكون في حاجة شديدة الى المراكب ولو لم تكن قد أعدت لأعمال حربية الاستمالها في نقل الحنود والذحائر والمؤونة وكمراكب اتصال ومستشفيات وعير دنك، فسكوت الدولة المحايدة على بيع الأفراد المراكب، ولو كامت بمراكب تحارية، عملوت الدولة المحايدة تؤديها الدولة المحايدة فاعدة حربية الدولة المحاربة . على أن قواعد القانون الدولي العام، المرفية والموضوعة، لم تتعرض معلقاً المراكب التجارية ولم تضعيلي الدولة المحايدة واجب منعها ؛ وربما اعيد بحث الموسوع اذا اجتمعت الدول من الدولة المحايدة واجب منعها ؛ وربما اعيد بحث الموسوع اذا اجتمعت الدول من الدولة المحايدة واجب منعها ؛ وربما اعيد بحث الموسوع اذا اجتمعت الدول من الدولة المحايدة واجب منعها ؛ وربما اعيد بحث الموسوع اذا اجتمعت الدول من الدولة المحايدة واجب منعها ؛ وربما اعيد بحث الموسوع اذا اجتمعت الدول من الدولة المحايدة واجب منعها ؛ وربما اعيد المديد الموسوع اذا اجتمعت الدول من الدولة المحايدة المطر في القواعد المتعلقة بالحياد

و يلاحظ في حدًا جميعه أن قوانين بعض الدول تمص على منع بهم الأسلعة والذخائر وما شابهها من مهمات حربية عند وحودها في حالة حيساد ، ودلك معاً للاحتكاك يينها و بين الدول المعاربة . على أنه أذا كان الأمركذك فواجب عدم التحيز يقضى عليها بأن يكون المنع بالنسة للدولتين المتحاربتين ؟ معى أذا منعت عن احداهما وأباحث البيع للدولة الاخرى اعتبرت خارجة على قواعد الحياد

#### ٣ - ١ - ٣ - اقراصه النفود ودنع الاعائلت

أسلفنا أن الدولة المحايدة لا تملك أن تقرض احدى الدولتين المتحار بتين أو كليهما تقوداً أو أن تتبرع لها أو لاحديهما بأعانات ، ونصيف الى دلك أنها لا تازم بواجب منع الافراد المقيمين على أقليمها من مثل ذلك العمل ، ولقد حاول بعض الشراح أن يلقى الشك في هذا الشق الأخير من القاعدة ولكن العرف الدولى جرى

عليها ، وقد تكررت حالات أقراض رعايا الدول للحايدة للدول المحاربة أثناء قيام الحرب دون أن تمسهم من ذلك دولهم ولم يعتبرهذا احلالا منها بالحياد ، وآخر هده الحالات القروض التي عقدتها دول الحلفاء في الولايات المتحدة ، ولقد أشار الرئيس ويلسون في أول الامر على بنوك دولته بعدم الاقراض دون أن يمنمهم من ذلك فعلا ولسكنه عدل عما أشار به في آخر الامر

كذهك أراد بعض الشراح ومنهم وستليك (١) أن يغرق بين التروض الى يعقدها أحد المتحار بين مع رعايا دولة محايدة ولا يحتاج الامر فيها لتصريح خاص من حكومة الدولة ، وفي هذه الحالة لا يعتبر عقدها الحلالا بالحياد ، و بين الحالة التي يحتاج فيها الامر الى صدور تصريح خاص من سلطات الدولة يبيح اصدار القرض ، ويقول وستليك منها أنه من العصب أن نميز بين مثل هذا الترض اللى يستدعى اعامه تصريحاً من الحكومة المحايدة) و بين القروض التي تقرصها الحكومة المحايدة) و بين القروض التي تقرصها الحكومة المحايدة نفسها

و يلاحظ فيها يتملق بالاعانات التي تكفع لدولة محاربة أن على الدولة المحايدة واجب منع تنطيعها علنا على أقليمها ولوكان الجمع من أمراد. والفرق بين هذه الحالة و بين القروض التي تقرض لحكومة محاربة أن الاقراض عمل تجاري في أمله فلا يمنع المحايدون منه ، في حين أن دفع الاعانات لا يعتبر هملا تجاريا. فكوت الدولة المحايدة على جم الأعانات علناً يعتبر الخلالا بالحياد. وذلك طماً فيا عدا الاعانات التي تجمع لعمل خيرى كساعدة الصليب الاحمر وما أشبه

# ١٥٧ — ٤ — نقل الدُّمَارُ والمهملت والجِنُود الثابِع: لدول: محارب:

تلتزم الدولة للحايدة بواجب الامتناع عن أداء مثل هذه الخدمات ، تعلبيقًا للقاعدة السابق ذكرها المتعلقة بواجبات الامتناع ، ولكنها لا تلترم بواحب منع

<sup>(</sup>١) جڙء تاڻي س ٢٥

أفرادها عن ادائها . ﴿ لا تُلتزم الدولة المحايدة بمنع تصدير أو نقل الاسلحة أو النخائر الحرية أو الانجاء (١٠٠٠ الحرية أو الانجاء الاخرى التي تستعمل في الحيش لا حد المتحار بين أوللا حره (١٠٠٠)

فقيام مراكب خاصة بنقل هذه المهمات، أو فيام شركة من الشركات بنقلها على وسائل الدقل الخاصة التابعة اليها لا يرتب مسئولية قبل الدولة المحايدة ؛ وانحا تملك الدولة المحاربة كما سفراه هما بعد أن تحول دون وصول هذه الأشياء الى دولة العدو ، كما تملك أن تعاقب الأشخاص المسئولين عن النقل

# ٨ ١ ٧ – ٥ – منع الاقراد مه الانفحام الى جيسه دولة محاربة

يبنا في سبق حدود واحبات الدولة في منع التجنيد على اقليمها ، وقد قلنا في ذلك أن الدولة لا تأتزم براجب منع الأفراد القيمين على اقليمها من الانتهام الى جيش دولة محاربة ، ولكنها تأتزم بمنع تنظيم الوحدات العكرية عليه ومنع خروج المجندين منه اذا كان خروجهم في شكل قوة منظمة (٢٠) وقد أشرنا في ذلك أيضاً الى أن بعض الدول قد أمدرت قوانين تمنع بها المقيمين على اقليمها من الانفهام الى جيش دولة محاربة (٢٠)

#### ٩ ٥ ٩ - مركز المحايد الذي يقوم بمثل هذه المترملت

ين في سبق ما تلكزم الدولة المحايدة بمنعه وما لا تلكزم به . وهي ادا أخلت.
بواحب من واجبات المسع اعتبرت حارجة على الحياد . أما مجرد سكوتها على ما لا
تلتزم بمنعه من أعمال الأفراد فلا يحرضها للمسئولية الدولية . وانما تقوم مسئولية حاصة
قبل الأفراد الذين يقدمون للساعدة للدولة المحاربة . و يجب أن تلاحظ أن القانون.
الدولي العام لا يفرض بدلك واجبات على أفراد للحايدين يترتب على الاحلال بها

<sup>(</sup>١) عادة لا من الانفاقية الحاسة

<sup>(</sup>٣) راجع بند ١٣٨ ومايليها

<sup>(</sup>٢) مادة ٦ اعاقبة عاسة

اعتبارهم مسئولين قبل الدولة للعاربة ، وأنما هو يغوض الواجبات على الدول لاعلم الأفراد ؛ والجراءات التي توقع على الأفراد لا توقع عليهم لأنهم أخلوا بواجب من الماموات الواحبات التي يغرضها القانون الدولى العاموات لأنهم لم يطيعوا أوامر الدولة للعاربة التي توقع عليهم المقوبة لتقديمهم أواعاً من الساعدة للمنوعة لدولة العدو

هدا وقد ممت الاتفاقية الحامسة على أن الشخص للحايد يفقد امتيازه اذا قام بأعمال عدائية عو أحد التحاربين ، أو انفم الى جيئه العامل ؛ وفى هذه الحالة وأمثما لما يعتبر أنه فى حكم أحد أفراد دولة العدو . ولا يضيع على للحايد امتيازه تقديمه حاصلات أو تقرداً لدولة العدو ما دام أنه عير مقيم على اقليم الدولة المحاربة أو على اقليم تحتله جنودها وما دام أن الحاصلات لم تؤخذ من هذا الاقليم ؛ ولا يضيع عليه امتياره كذلك قيامه بالخدمة فى بوليس دولة العدو أو فى احدى وظائفها الادارية (1)

<sup>(</sup>١) مادة ١٧ اتفاقية علمة ٩

# الفصت الاابع

#### واجبسات العولة الحسمارية

#### • ١٦٠ - أولا — واجب عدم الاعتراد على حياد الدولة المحايرة

أشرنا فيا سبق ، عند الكلام على ما تلتزم به الدولة المعايدة من واجبات المع ، الى أنه مر واجب الدولة المعادبة ألا تمتدى على سيادة الدولة المعايدة أو حيادها وواحب عدم الاعتداء هدا تنص عليه القواعد العامة فى القانون الدولى العام ، كما تنص عليه قواعد الحرب ؛ ولقد جاء فى الاتعاقية الخاصة أن اقليم الدولة للمعايدة مصون لا يجب الاعتداء عليه (١) ، وفى الاتعاقية الثالثة عشرة آنه واجب على المعايدة وعدم القيام في مياهها الاقليمية بأعمال تمتبر احلالا بحيادها (٢) وأن القيام بأعمال عدائية ، بما فى ذلك التفتيش والمسط ، فى الياه الاقليمية المهاركة لدولة محايدة تعتبر اخلالا بحيادها، الدولة وهملا محرماً (١)

ويشل واجب عدم الاعتداء على سيادة الدولة المعايدة واجب الامتناع عن القيام بأعمال حرية على اقليمها، وواجب عدم أتخاذ قاعدة حرية على الاقليم، وقد ربيا تفسيلا ميا سبق ما يعتبر من جانب دولة محار بة أتحاذاً لقاعدة حربية على اقليم محايد

#### ٧٦١ -- واجب الدؤلة المحاربة هو واجب الدولة المحايدة أيضا

وسبق أيضًا أن قلما أن واجب الدولة للحارجة في عدم الاعتداء على الدولة

 <sup>(</sup>۱) مادة أول (۲) مادة لول (۳) مادة ثانية

المعايدة يقابله من جهة الدولة المعايدة واجب ألا تسكت على هذا الاعتداء اذا وقع . فتحريم الاعتداء على سيادة الدولة المعايدة أو حيادها مازم الدولة المعايدة كا هو مازم الدولة المعاربة ، وكما يحب على الدولة المعاربة الامتناع عن القيام بمثل هذه الأعمال المعرمة ، كذلك يجب على الدولة المعايدة أن تمنيها اذا لم تشأ الدولة المعايدة أن تمنيها اذا لم تشأ الدولة المعايدة قياماً بهدا الدولة المعايدة قياماً بهدا الواجب أن تستمل القوة لتدفع الاعتداء دون أن يعتبر استمالها القوة اشتراكا في الحرب القائمة ، وعلى هذا نصب الاتفاقية الماسة (١٠) . كذلك تنهن الاتفاقية الثالثة عشرة على أنه من واجب الدولة المعايدة أن تسل على اطلاق سراح المراكب الثي يقبض عليها كنبية في مياهها الاقليبية (٢٠)

### ١٦٢ – بعراه اخلال الدولة المعايدة بواجبها

ولكى قد تقوم الدولة المعاربة بسل من الأعمال المعطورة ولا تمنعها عن ذلك الدولة المعايدة اما تواطرًا أو عبرًا. في هذا الكوت كما قلما من قبل مساعدة للدولة المعاربة في اجراء أنها الحريبة صد دولة العدو واخلال من الدولة المعايدة بواجعات الحياد. فائك تملك دولة المدو في هذه الحالة، ما دام أن الدولة المعايدة لا تقوم بما يعرضه عليها القانون الدولي العام من واجبات الحياد وما دام أنها لا تحول دون خرق حيادها ، أن تسل هي على منع العمل المعطور ولو أدى ذلك الى أن تقوم بأهمال حربية على أقلم الدولة المعايدة أو أن تعتدى على سيادتها بشكل من تقوم بأهمال حربية على أقلم الدولة المعايدة أو أن تعتدى على سيادتها بشكل من الأشكال ، كاتمك أن تطالب الدولة المعايدة بالتعويض ادا كان قد أصابها ضرد من تصرفات هذه الدولة الأخرة

فني المثل الذي نصت عليه الاتفاقية الثالثة عشرة ، الخاص بالمراكب التي

 <sup>(</sup>۱) تنم المادة العادرة من هذه الانتفاقة على أن عمل الدولة المحايدة بى رد أى اعتداء على
 حيادها ولو بالفوة لا يُحكن أن يعتبر عملا عدائياً (۲) مادة ۳ أعنائية ثالثة عشرة

تغنم فى المياء الاقليمية المحاودة ، وضع على الدولة المحاودة واجب السل على اطلاق سراح المراكب التي تغنم فى مياهها الاقليمية لأن سكوتها على اغتنام الراكب فى مياهها تحير طاهر اللدولة المحاربة ومساعدة لها فى أعمالها الحرية قبل دولة العدو. فادا قصرت الدولة المحايدة فى أداء هذا الواجب جاز الدولة المحاربة صاحبة المركب التي غنمت أن تحول دون أحضها ولو استازم دلك القيام بأعمال حريبة فى المياه الأقليمية المحايدة ، وحاز لها أيساً أن تطالب الدولة المحايدة بالنمويض لتقصيرها فى أداء ما هو من واجبها من العمل على اطلاق سراح المركب

وكا أن للبولة المحاربة الحق في استعال القوة قبل الدولة المحايدة أو على أقليمها لتكرهها على مراعاة جانب الحياد ادا هي غضت الطرف عن أهمال تقع من دولة المعدو تعتبر الحادلا بحيادها ، كذلك الدولة المحاربة الحق المخاذ هذه الاجراءات اذا ثبت أن الدولة المحايدة كتت على اخلال دولة العدو بحيادها بجزاً لا تواطوءا ، ويكون عمل الدولة المحاربة مبرراً ولو كان فيها تتحده من الاجراءات أعمال فيها اعتداء على سيادة الدولة المحايدة . فإذا وجدت مركبان حريبتان تابعتان الدولتين متحاربتين في ميناء محايدة وحاولت احداهما الاعتداء على الأخرى ولم يسمح الوقت بالالتجاء الى السلطات المحلية أو كانت هذه السلطات عاجرة عن دفع هذا الاعتداء على مياد أقليمية محايدة عبر جائز قانوة عبد الأصل أن القيام بأعمال حربيسة في مياد أقليمية محايدة غير جائز قانوة

كذلك ادا دخلت قوات برية تابعة لحيش محارب أرضاً محابدة والمتدفع الدولة الحاربة هذا الاعتداء أو ثبت عجرها عن دفعه جاز ادولة العدو أن تدخل الأرض الحايدة لتطرد منها حيش الدولة الأخرى . على أن الواحب أن يكون قد وقع خرق للحياد فعلا ؛ فاذا كان كل ماهنالك أن احدى الدولتين المتحار بتين تخشى أن تدخل دولة العدو مجبوشها الأقايم المحايد ، فلا يعر و هذا للدولة الأولى أن تقوم جدل فيه اعتداء على سيادة الدولة للحامدة دفعاً ، لا لما حصل ، وأنما لما تحشى

حسوله . ويشير الشراح في هذا الى أن دعوى الحكومة الالمانية ، تفسيراً لحرتها حياد البلجيك عن أنها كانت تخشى انتهاك ورنسا حرمة حياد الاقليم البلجيكي وتهديدها حدودها النربية النبالية لا تبرر بأى حال مى الاحوال ما صدر عنها من خرتها هي حياد البلجيك

### ١٦٣ — تلخيص الجث السالف

من ذلك يتبين أن الدولة للحاربة تلتزم اصلا بواجب الامتماع عن الاعتداء على سيادة الدولة المحايدة أو القبام بمبل حربي على أقليمها، ولكنه بجوز لها، استثناءاً ، القيام بمثل هذه الاعسال ادا ثبت أن الدولة المحايدة لم تعمل من جهتها على القيام بما هو من واحبها من منع دولة العدو من الاعتداء على سيادتها أو اتخاد أقليمها قاعدة حربية لها. فإذا ما اتضح ادولة محاربة أن دولة محايدة تسكت ، هجراً أو تواطؤا ، على احلال دولة العدو بحيادها جاز للدولة الاولى أن تتخذ جميع ما يلزم من الاجراءات لمنع وقوع ذلك الاخلال ولو استلزم هذا القيام بأعمال على اقلم من الاجراءات لمنع وقوع ذلك الاخلال ولو استلزم هذا القيام بأعمال على اقلم الدولة الحايدة تعتبر اعتداءا على سيادتها واخلالا بحيادها .

#### ١٦٤ - ثانيا – واجب عدم التعرصيه لتجارة المحايدين العادية

وداجب على الدولة المحارمة ألا تمع تجارة المحايدين مع دولة العدو . والقاعدة التي تقور هذا الواجب حديثة لا ترجع الى أكثر من منتصف القرن التاسع عشر أما قبل دلك التاريخ علم تكر تجارة المحايدين محترمة الى هذا الحد وكان المحاربون يعملون جهد الطاقة على عرفلة تجارتهم سعياً وراء تمجيز العدو وقطع الموارد عنه

ولقد كانت العلبة في النراع بين المحايدين والمحاربين ، بخصوص التحارة المحايدة ، للدول المحاربة في أول الأمر ؛ وكانت الدول المحاربة تعمل على القصاء على تجارة المحايدين مع أعدائها عاكانت تجرى عليه من استباحة مصادرة بضائع الاعداء الموجودة في مراكب محايدة ومصادرة بصائع المحايدين اذا وحدت في مراكب الاعداء وذلك على اعتبار أن البضائع موجودة في مراكب أعداء معى في حكم بضائع الاعداء

وكان من نتيجة جهود المحايدين نحو حماية تجارتهم أن مدلت القاعدة فأصبح بؤخذ بجيسية للركب دواما ، فادا كانت المركب محايدة فم تجز معادرة البحائع التي بها ولوكات بصائع أعداء الأن المركب محايدة فعي تحيى ما بها من البحائع ، واذا كانت المركب من مراكب الاعداء جاز مصادرة ما بها من بخائع المحايدين الأن حسية المركب تؤثر فيها وتفقدها امتيازها . وقد نص على هذه القاعدة في معاهدات كثيرة واستسر معبولا بها حتى نجحت الدول في تقرير القواعد النصوص عليها في تصريح باريس البحري (١)

#### ١٨٥٦ — قاعرة تصريح باريس سنة ١٨٥٦

تفارت القاعدة بعد ذلك في تصريح سنة ١٨٥٦ مأصبحت الآنية: بضائع الأعداء، فيا عدا للهربات الحربية، يحميها وجودها في مراكب المحايدين سواء أوجدت هذه للراكب في عرض البحار أو في للياه الاقليمية للباوكة للمدوعلا يجوز التعرض لها ولا مصادرتها (٢٠)، و بسائع المحايدين للوجودة في مراكب الأعداء لا تؤثر فيها جسية للركبائتي تحملها ولا يمكن مصادرتها، ودلك فياعدا ما يعتمر منها مهربات حربية (٢٠). هذه القواعد هي التي تعمل على مقتصاها الدول الى الوقت الحاضر؛ وقد أضافت الى ذلك الاتفاقية الحادية عشرة وجوب عدم التعرض للمراسلات البريدية ، سواءاً كانت مماوكة لمحاربين أو لمحايدين ، وسواء أوجدت

<sup>(</sup>١) شرف تاعدة الحسكم على الخائع بحسب حسبة للركب بما بأنى : قاعده الدوم المحتودة الحسنة المركب بما بأنى : قاعده المحتودة المحتودة

في مراكب محايدة أو محاربة ، الا ما كان مرسلا منها لمينا عصورة أو صادراً من مثل عده الليناء (1)

#### ١٦٦ — متى يجوز التعرصيه لتجارة المحابدين

على هذه السورة تقرر للدول المجايدة حرية التجارة أشاء قيام حرب. على أن هذه الحرية مقيدة من سفى وجوه ؛ فقد أعطى للدولة المحارية حق اعلان الحصر البحرى على شواطئ أو موانئ دولة العدو، وها في هده الحالة أن تحول دون اتصال المراكب جيمها و عا فيها للحايدة بهده الشواطئ والموائئ وأن تصبط ما تحاول منها اختراق نطاق الحصر وأن تصادرها ؛ وأعطى للدولة المحارية كذلك حق العمل على منع وصول الذحائر الحريبة والأسلحة وما شابهها (ويطلقون عليها مهربات حريبة) الى دولة العدو، وها أن تفتش المراكب المحايدة وأن تصطما كان مشتملا منها عثل هذه التجارة ؛ وأعطى لها أخيراً الحق في منع اشتمال المراكب للحايدة عا يسمونه بالخدمات المنافية المحياد، ولها هنا أيضاً أن تغتش المراكب المحايدة وأن تصبط ما كان مشتملا منها بتأدية مثل هذه الخيامات المنافية المحياد، وها هنا أيضاً أن وقد فرض على الدول الحايدة واجب الحضوع لهذه الاجراءات وعدم تصطيلها، وسنتكلم عن الحصر البحرى والمهربات الحربية والخدمات المنافية المحياد في وسنتكلم عن الحصر البحرى والمهربات الحربية والخدمات المنافية المحياد في الفصول التالية

# ١٦٧ — منع تجارة المعابديد أخذا بالثأر

وَيُحُورُ لِلْدُولَةُ النَّحَارِبَةِ كَشَائَ ، أَخَداً لِنفسها والثار ، أن تعطل تجارة الدول المحايدة أو بعضها مع دولة العدو ، اذا تبين لها أن هذه الدول سكتت على تصرف صدر من دولة العدو قصد به عرقلة تجارة المحايدين معها ، أى مع للدولة التي تريد الأحد بالثار . فقد يجدث أن تعمل دولة محارية على عرقلة تجارة المحايدين مع

<sup>(1)</sup> alca le lu

عدوها ، تسجيرًا لهذا المدو ، وتمكت على ذلك الدولة المحايدة اما تواطؤا أو محزاً . هنا أيماً يعتبر سكوت الدولة المحايدة على هــذا التصرف احلالا منها ( أي من الدولة المحايدة ) بواجبات الحياد . ولدولة العسدو التي تشكو من سكوت الدولة المحايدة وعدم الممل على باحترام حيادها أن تتخذمي الاجراءات ماتراه لارماً لحل الدولة المحايدة على الزام الدول المحارية باحترام حيادها بما في دلك مقابلة المثل بالمثل. فلو سمحت دولة محايدة لدولة محارية بأعاذ اجراءات حريبة تحول دون تجارة الدولة المحايدة مم دولة المدو ، فلهما الدولة الأخيرة ، من باب الانتقام ، أن تعمل على منم تجارة هذه الدولة المحايدة مع الدول الأحرى

حصل أثناء الحرب المظمى أن أعلنت ألمانيا أن للياه الاقليمية المحيطة بالجزر البريطانية داخلة في منطقة الحرب يجوز فيهما اغراق مراكب الأعداء، وتتعرض فيهما المراكب المحايدة المخطر؟ كان من تقيعة هذا واحتجام الراكب المحايدة من الدخول في هذه المعلقة أن أصاب تجارة بريطانيا المطبي وحلفاتها مع المحايدين ضرر بليغ , ردت دول الحنفاء على هذا بأن أصدرت قرارات تنص على منع كل اتجار مع ألمانيا ودول الوسط. احتجت الولايات للتحدة على دلك، وكانت لانزال وذذاك على الحياد، فألفت مظرها إلى أنها لم تحاول أن ترجع ألمانيا ودول الوسط عن حرب الغواصات مع أنهما عرقلت تجارة المحايدين مع يُريطانيا المعلمي وحليفاتها ، والى أنه ما دام أن الدول المحايدة شاءت أن تنتخذ هذا الموقف الحمل بالحياد، ولم تسمل عجراً أو تواطؤاً ، على منع لجراء غير مشروع من شأنه تعطيل التجارة المشروعة بين الدول المحايدة واحدى الدول المحارية ، مواجب عليها أن تذعن ال تشقده هذه الدولة من الاجراءات حاية لنعسها بما في ذلك ايقاف الانحار بين هذه الدول المأيدة ودول المدو<sup>(1)</sup>

<sup>(</sup>١) اونتهام جزه تأتي ص ٥٠١ و٢٠٠

#### ١٦٨ - قصر الاتجار على التجارة العادية

وترى بعض الدول كذلك أن من حقها ، أثناء قيدام حرب بينها و بين دولة أخرى ، أن تقسر تجارة الدول المحايدة على ما كانت عليه قبل قيام الحرب ؛ يمسى أن لها الحق أن تحول بين المراكب المحايدة و بين أى تجارة لم تكن مفتوحة لها قبل قيامها . ولقد طبقت بريطانيا العظمى هذه المفلرية لتحول دون قيام المحايدين بالتجارة بين دولة العدو ومستعمراتها و بتجارة الشواطى المحلية للمولة العدو اذا كانت هذه التجارة في ما الحرب و بمناسبته كانت هذه التجارة في المحرب و بمناسبته

جرت عادة بعض الدول في القرون للاضية على أن تقصر الانجار بين مواني الدولة وستصرابها على مراكب الدولة نفسها دون المراكب الاجنبية . غير أنها كانت تضطر في جض الاجبان الى أن تفتح تجاربها هذه للمراكب الاجببية عند قيام الحرب بينها و بين دولة أخرى حتى لانتمرض مراكبها للصبط والمصادرة وحتى عتبى بضائعها بجاية المركب الحايدة التي تنقلها . وقد عرض أمر مثل هذه المراكب لحايدة على المحاكم الانجليرية سنة ٢٥٥٦ في الحرب التي كانت قاعة بين انجائها وفرنسا فقصت بامكان مصادرتها، ذلك لأن مثل هذه المراكب الحايدة التي تشتمل بتحارة كانت قاصرة على بحرية دولة المدو قبل الحرب في حكم أنها أدجمت ضمن بحريته فعى مراكب اعداء حكما و يمكن مصادرتها على هذه الاعتبار

كذلك ذكرنا عبد الكلام على حقوق الدولة على أقليمها البحرى أن بهض الدول تقصر بجارة الشواطى المحلية (١) على مراكبها دون للراكب الاجندية . مثل هذه الدول كانت تضطر أيماً عند قيام الحرب بينها و بين دولة أقوى منها بحرية الى أن تعتج هذه التجارة الى للراكب المحايدة لتدقى على مراكبها ، ولتستفيد بصائمها من حماية المراكب المحايدة . هنما أيضاً كانت بريطانيا العطمى تعلبق

cabotage (1)

نظريبها سالغة الله كو قتحول دون قيام المحايدين بهذه التجارة ، ما دام أنها كاست مقفلة فى وحوههم قبل قيام الحرب ، وتعتبر للرا كبللحايدة التى تشتغل بها مراكب اعداء لأنها تقوم بسل كان مخصصاً لمراكب الاعداء وتصادرها وما عليها مرس البصائع ( وذناك فيا عدا بضائع المحايدين ) بناء على ذلك

### ١٦٩ — تطبيق قاعدة منع النجارة غير العادية في الوقت الماضر

أما بالنسبة التجارة بين موانى الدولة ومستعمراتها ، علم تعد حمال فائدة عملية 
تذكر من مناقشة امكان أو عدم امكان التعرض المراكب المجايدة التي تقوم بها 
وقت الحرب ، دلك أن هذه التجارة مفتوحة في الوقت الحاضر ، عمد أعلى الدول 
على الأقل، المراكب الوطنية والأجنبية على حد السواء وفي وقت السلم والحرب (1). 
أما عن تجارة الشواطى المحلية فالتساعدة الانجليرية ، وتسترك مع انجلترا 
فيها المانيا و بعض الدول الأخرى ، بالنسبة لها هي لم تتعير : تملك الدولة المحاربة 
أن تحول دون قيام المحايدين بها ادا كانت مقفلة في وحوههم قبل قيام الحرب ، 
فاستخدام المراكب المحايدين بها ادا كانت مقفلة في وحوههم قبل قيام الحرب ، 
فاستخدام المراكب المحايدين بها ادا كانت مقفلة في وحوههم قبل قيام الحرب ، 
فاستخدام المراكب المحايدة في القيام بالتجارة بين الشواطى، للحلية يجملها في حكم 
مراكب الأعداء ، الأنها تقوم بخدمة كانت قاصرة على مراكب الأعداء ، 
ويعرضها للضبط والمعادرة (٢) .

و يؤيد فوشي المطرية المخالفة عا يأتي : إن الدولة التي تملك أن تقصر تجارة حاصة على مراكمها وتملك أن تفتحها للمراكب الأجنبية ، وأنه ليس في قيام المراكب

<sup>(</sup>١) أما بالنب الدول التي لا تزال تفسر التعارة بين موانيها ومواقء صنصراتها على مراكبه (كما هو الحلل في فراسا بالنب التعارة بين موائى، الدولة والجرائر) فلا مانع من أن تعليق الدولة المحارة على الدولة على الدولة المحارة عن دولة المحو ومحدراتها ادا فتحها لهم هدده الدولة بمناسة دحوالها في حرب

<sup>(</sup>٢) او شهایم ج ۲ س ٤٥٧ وجت کوبت ج ۲ س ۲۰۸

المحايدة بهذه التحارة أى اشرار بدولة العدو أو اخلال بقواعد الحياد . وانه لذلك لا محل لتطبيق القاعدة البريطانية وخصوصاً بعد تصريح باريس سنة ١٨٥٦ وما نص عليه فيه بصفة عامة من أن بصائع الأعداء يحميها وجودها في مراكب المحايدين (١)

## ٧٧٠ — نظرية الرحلة المتصل

حاولت بعض الدول المحايدة المرب من القيد الذي تصعه القاعدة الانجليزية على حوية تجارة المحايدين بأن تجمل الدقل عير متصل بين الميناءين التابعين للدولة المحاربة ، وذلك بأن تأحد الدخائع من احدى الميناءين وتنزلها في ميناء محايدة ، ثم تأخذها ثابية فتوصلها الى الميناء المحاربة حهة الوصول الحقيقية ، وهذا ما كانت تفعله مراكب الدول المحايدة في نقل البصائع العرضية أثناء قيام الحرب بين فرنسا ونجائرا أواحر القرن الثامن عشر ، وقد ضعلت بعض هذه المراكب وقدمت لحاكم المنائم البريطانية فحكت بمصادرتها

وقد ذكرت الحكة في أحكامها أن ما تفعله فلركب من انزالها البضائع في ميناء محايدة واعادة أحدها لا يصالها الى ميناء الوصول الحقيقية حياة براد الهرب بها مما يقيد تجارة المحايدين . وما دام أنها حياة التركب كا لو كانت بين الميناءين التابعتين لدولة العدو مياشرة ، أو بسارة أخرى تستد الرحلة متصلة بين ميناء الارسال وميناء الوصول ، وانه رغم الزال البصائع في الميناء

<sup>(</sup>۱) وبرد ببت كوبت على هذا الاعتراض بأن تصريح باريس أنما ينظم حالة الركب الهابدة وما عليها من المسائح في الطروف السادية والا علاقة له يمركب محايدة المستخدم في تجارة كانت فاصرة على مراكب دولة محاربة مدمجة بدلك في جرية هذه الدولة ومكتببة لهدا منفة المداء ، فلفتير في ذلك الى ان هذا الموضوع أعيد مجته في مؤتر او تدره البحرى سنة ١٩٠٨ ولم يمكن الانفاق على قاعدة مفتركة بين الدول خاصة بهدا

Doctrine of Continuous Voyage (1)

المحايدة واعادة شحمها مها فالمقل متصل في الواقع بين لليها مين التوامنين الدولة العدو وهو الملك غير مباح تتعرض من أجله المركب المحايدة لتوقيع العقو بة عليها (١) هذا وقد طبقت مظرية الرحلة المتصدلة في نقل الهربات و في الحصر البحري الحويني كما سنراه فيها بعد

<sup>(</sup>۱) راسع المبية The William في يعت كوبت جزء الآن من ۱۹۳ و ۱۹۰ و ويهما طفت نظرية الرحلة المتعلقة الناء الحرب بين بريطانيا السطمي واسبانيا سنة ۱۹۰۰ به حيث حكم عصادرة بسائع كانت تنقلها مركب امريكية عاهدة به بما ثبت للمحكمة أن هذه النفائع أخدت من مياء أحدى المبتصرات الاسبانية في حوب أمريكا ثم امرات في ميناء أمريكية واهيد شعفها مع بضائع أحرى قليلة لايمالها الله بلمال وهي بيناء اسبابية . وقد قررت الحكمة هنا أن انزال البضائع في البناء الامريكية صورى به وان النقل متصل بين الباءين الاسانيتين . وما دام أنهذه النجارة كانت مقطة قبل الحرب ضد المراكب الأجنية فالمركب المحايدة التي تقوم بها تكتب ملة المداء ولا يمكن أن تحمي بسائع الأعداء الوجودة بها

# الفص*ث الخياميّس* المربات الحريبة (۱)

#### ١٧١ — تحريم نغل المهربات

يقصمه بالمهر بات الحربية أنواع حامة من البصائع تملك الدولة المحاربة أن تحرم على أفراد المحايدين نثلها لدولة العدو

ربحا طن أن في اعطاء الدولة المجاربة الحق في أن تحول دون قيام الهابدين بنقل أنواع خاصة من البحائع ، هي ما يسمونه بالهر بات الحربية ، أو بتأدية بعض الخدمات الحاصة ، هي الحدمات المنافية العياد ، فدولة العدو ودون الاتصال بالشواطي، والمواتي، التي تعلن حصرها خروجا على القاعدة التي سيق ذكرها فها مضى قاعدة اطلاق حرية التحارة المحايدين رغم قيام الحرب . ولكن الواقع بخلاف ما يطهر الأول وهلة ، فأصل القاعدة كان التقييد وتعطيل تجارة المحايدين بجميع ما يطهر الأول وهلة ، فأصل القاعدة كان التقييد وتعطيل تجارة المحايدين بجميع أنواعها ، ثم تساهلت الدول الحاربة بعد دقك فأطلقت حرية التجارة المحايدين ولكنها احتفطت لنفسها بحق منها في حالات خاصة هي التي أشرنا اليها

جاء هذا الاحتماظ بالنسة لذهر بات الحربية وللخدمات للنافية للحياد ، لأن في تأدية هذه الأعمال عمرفة أفراد المجايدين مساعدة للدولة المجارية في تنفيذ أغراضها الحربية ؛ وما دام أنه لم يغرض على الدولة المجايدة واحب مسها ، وقد بيسا هذا تقصيلا عند الكلام على واحبات للنع ، فلا أقل من أن تستسقى دولة العدو حق منع هؤلاء الأهراد من القيام بها . وقد لاحطنا مها سبق أنه يجب ألا يستنتج من ذلك أن القانون الدولى السام يغرض على أفراد للحايدين واحبات يجب عليهم خلك أن القانون الدولى السام يغرض على أفراد للحايدين واحبات يجب عليهم

La Contrabande, Contraband (1)

#### ۱۷۲ — أنواع المهربات

لا تجد بين الشراح اتفاقا على ما يصح اعتباره من الهو بات المحرم قالها وما لا يصح اعتباره كذلك . كذلك لا تجد العرف الدولى قد سار على وثيرة واحدة في هذا الموسوع . وتج ى عادة الدول في ذلك على أن تعلى الدولة المعار بة في قائمة تنشرها على الدول المعايدة ما تعتبره من المهر بات وما لا تعتبره كذلك أكذلك تعمل بعض الدول على ابرام معاهدات يتعق بين الدول الأطراف فيها على ما يسح اعتباره من المهربات وما لا يصح اعتباره منها . و يلاحظ في جميع همذه أنه من الدادر أن يتنق اعلانان أو معاهدتان على ما يعتبر من المهربات ، فالتوائم التي ينص عليها في كل منها تختلف باحتلاف الزمان واختلاف الطروف واختلاف مقتضيات عليها في كل منها تختلف باحتلاف الزمان واختلاف الطروف واختلاف مقتضيات كل حوب

ولقد عملت عدة محاولات لتبين مايمتبر مهر بات وما لايمتبر كداك ولكنها لم تنجح ؛ فني تصريح باريس سنة ١٨٥٦ أنى على ذكر للهر بات الحربية دون تحديد معناها أو النص على البضائع التي يصح اعتبارها من الهر بات ، وفي مؤتمر لاهاى سنة ١٩٠٧ عبيست الدول في وضع قائمة عايسونه المهر بات المطلقة ولكنها لم تنجح في الاتفاق على ما يسمونه بالهر بات النسبية ؛ وفي مؤتمر لندره سنة ١٩٠٨ عبيست الدول في أن تنص في التصريح الذي أصدرته على وضع قائمة بالمهر بات .

١ ) الأشياء التي لا تستممل الا في الحرب كالنخائر والأسلحة وما أشبهها .

وقد سميت بالمهر بات للطلقة (١٦

الأشياء التي يمكن أن تستميل أو لا تستميل في الحرب كالمؤونة والنقود وحيوانات المقل وما أشبهها ، وهدم تستد من المهر مات اذا كانت مخصصة بالفيل للاستمال في عرض حربي ، وقد سميت المهر بات النسبية (٢)

٣) الأشبياء التي لا يمكن أن تستميل في الحرب أو يبعد أن تستميل فيها .
 وقد سميت بالأشياء المباحة (٢)

## ١٧٣ – تظريشًا الدول في تعيين المهربات . أولا . النظرية الانجليزية

والدول ، يممة عامة ، تأخد في تعيين الهربات الحربيسة باحدى نظر يتين : النطرية الانجليزية ، وهي السطرية التي تأحذ بها انجلترا و بعض الدول الأخرى ، والسظرية الفرنسية ، وهي مطرية فرنسا و بعض دول أخرى

أما العطرية الأنماورية ، وهي النظرية التي أخذ بها في تصريح لندوة ، فتتسم الأشياء التي يحرم على أفراد الحايدين نقلها الصالح دولة العدو الى نوعين ، فلهر بات المطلقة ، وتشمل الاشياء التي لا يمكن أن تستمل الا في الحرب ، والهر بات النسبية وهي الأشياء التي يمكن أن تستمل أو لا تستمل في الحرب اذا كانت مخصصة في الواقع لاستمالها فيها

و يدحل منس المهر بات للطلقة الأسلحة والدحات والمراكب المعهزة للاستعال في أعراض حربية ، والآلات اللازمة لصنعها ولتسليح المراكب الحربية ، كا يدخس

<sup>(</sup>۱) Absolute Contraband مادنی ۲۲ و ۲۲

Conditional or Relative Contraband (٢) مادن ۲۱ و ۲۰

<sup>(</sup>٣) Free articles مادتى ٢٧ و ٢٨ و ويدكرة هذا النصبح بما جاء به حروسيوس في كتابه والذي من مقتضاه تقسيم الحاجيات الى تلائة أنسام : حاجيات الحرب وهذه تعتبر من المهربات الجائز معادرتها ، وحاجيات الزخرف أو الرفاهية ( de luxe ) وهـــذه لا يمكن التمرض لها ، والحاجيات التي يمكن أن تستمل أو لا تستمل في الحرب وهذه يصبح أخدها الما التنفث ضرورات الدفاع دلك مع واجب ردها أو دلع تدويس هنها \_

ضمنها جميع للواد التي تعلن الدولة المحاربة عن عزمها على اعتبارها منها . ويشير أو بمهايم الى أن حق الدولة في اعلان اعتمارها لبعض للواد كهر بات مطلقة عبر مطلق ؛ اذ أن الواجب أن تكون الأشياء التي تستر كدلك مخمسة في الواقع بطميعتها ، أو على الأقل نتيجة الطروف الحاصة بالحرب القائمة ، للاستعمال في أغراض حربية . وهو يمثل للعالة الأحيرة بالحرب التي تصع فيها دولة محاربة بدها على جميع المواد المدائبة الموجودة على اقليمها لتقوم هي بتوزيهها على الاهالى ، فلدولة العدو في هذه الحالة أن تعلن عن اعتبارها لماواد الفذائبة من الهو بات المطلقة (١)

وبالاحظ ان تصريح لندرة سنة ١٩٠٩ نص على أشياء معينة واعتبرها من الهر بات المطلقة دون حاحة الى اعلانخاص (١) ؛ وأصاف الى ذلك أنه يجوز للدولة المحاربة ، بالنسبة للمواد الأخرى المخصصة للاستمال في الحرب ، اعتبارها من المهربات المطلقة بشرط الاعلان السابق (٢)

ويدخل ضمن الهربات النسبة ، كا قلما الأشباء التي قد تستمبل أو لا تستمبل في الحرب ولكم تكون في الواقع قد خصصت للاستمال في أغراض حربية ، وبالنسمة لمنده لا نجد بين الدول اتفاقاً ، فهي تعتبر حض الأشياء من الهربات ، أو من غير الهربات ، محسب الطروف المختلفة و بحسب الحاجة ، وأمثلة ما يمكن اعتباره من الهربات النسبية القم والحيول وحيوانات المقل والمواد المذائبة والنقود والمادن النينة

وقد نص تصريح لندره على بعض هذه المواد وقرر امكان اعتبارها مهر بات نسبية دون حاجة الى اعلان أو تصريح (٤) ؛ و بالنسبة المواد الأخرى من هذا النوع أجاز التصريح للدولة المحارة اعتبارها من الهر اات النسبية بشرط الاعلان السابق (٩)

<sup>(</sup>١) أوبهايم جزء ثان ص ١٣٣ (٢) مادة ٢٢ (٣) مادة ٢٢

<sup>(1)</sup> akā 1 · (+) akā »Y

#### ١٧٤ -- النظرية الفرنسية

أما نظرية فرف والدول التي تتبعها فلا تسلم بتقسيم للهر بات الى مطاقة أو ضبية . فالاشياء عندها لما أن تكون عما يستعمل في الحرب دون سواها ، فهي مهر بات ، واما ألا تكون كدلك فهي أشياء مباحة . أما أن يقال بوحود أشسياء تمتبر في بعض الأحيان مهر بات وتعتبر في بعض الأحيان الأخرى أشاء مباحة فهذا عالا يمكن النسليم به

وعلى ذلك علا يكون هناك محل ، بحسب هذه النظرية ، للنمييز بين الهر بات المعلقة والمهر بات النميية ، ولا يمكن اعتبار المضائع التي تحملها المركب أنها من المهر بات وجائز مبطها على هذا الاعتبار الا ادا كانت من الأشياء التي لاتستعمل الا في الحرب أو صنعت خصيصاً لتستعمل في أعراض حربية

### ١٧٥ — المهربات في الحرب العظمى

قبلت الدول المتحاربة في الحرب المغلمي الممل بنصوص النصريح ولكن صرعان ما تبين لها البيار النظريات القديمة أمام الضرورات الحربية التي واجهتها الدول المتحاربة أثناء هذه الحرب فالتغير التام الذي دخل على اجراءات الحرب ، ووسائل الدفاع والهجوم الجديدة التي استعملت فيها والتي لم تكن تحطر على بال الدول قبل قيامها . واشتراك أهالي الدولة جيماً ، رجالا ونساء وأطفالا ، في أعمال القتال وفي اعداد النسجيره والسلاح وفي الاشتراك بسقة عامة في الحرب القائمة ، كل هددا وعيره دعا الدول الى أن تنقض نظرياتها القديمة الخاصة بالمهر بات وتسيينها والبحث عن قواعد جديدة ثلاثم هذه الطروف المتعيرة

فانجلترا اصطرت بعد سنتين من قيام الحرب أن تلغى التعرقة بين الهربات للطلقة والهربات النسدية ، مرتكمة في ذلك على أن اشتراك أهالي الدول المتحاربة جبماً في أعمال القتال وفي الاستعدادات الحريسة يجعل من الصعب التيهز بين الأشياء التي لا يمكن أن تستعمل الالأغراض حربية والأشياء التي يمكن أن تستعمل أو لا تستعمل لذلك ؟ ثم عادت اليها سنة ١٩١٧ فأعلنت في قائمتين طويلتين ما تعتبره من المهربات المطلقة وما تعتبره من المهربات النسبية . وفرنسا ترددت بين السطريتين ، السطرية التي لا تفرق بين نوع ونوع من المهربات والسطرية التي تفرق بين نوع ونوع من المهربات والسطرية التي تفرق بين نوع ونوع من المهربات والسطرية التي تفرق بين المحمد المهربات المحمدة أماماً كا

ولا أدل على تغير الحال أثناء الحرب العظمى من أن المجانرا وصعت في قائمة المهر بات العظمة عدداً كبيراً جداً من الأشياء التي نص على اعتبارها من الاشياء المباحة التي لا يمكن التعرض لها في تصريح لندود البحرى ؛ فعض الأشياء التي ما كان يتصور استعالها في الحرب سنة ١٩٠٨ و سنة ١٩٠٩ أصععت من المهمات الحربية الأساسية أثناء سبي الحرب الاخيرة

# ١٧٦ — الوجهة العدائية أو القصيص لانفراص، حربية (١)

واحب علينا أن نلاحظ أن ما يعلى البعائع المختلفة معة أنها من البربات ، مطلقة كانت أو نسبية ، هو شلها العدو لاستخدامها في أغراصه الحربية ، وواحب أن يشبت هذا "بوتا صريحاً قبل أن تعتبر المصائع من للهر مات الحائز مصادرتها ويشبت ذلك في الهر بات المطلقة بثبوت أنها مرسلة العدو ، ذلك أنها من المواد التي لا تستعمل الاى أعراض حربية ، عاذا ثبت فوق هذا أنها مرسلة العدو قام هذا دليسلا على أنها مرسلة له ليستخدمها في أعراضه الحربية ، أما في المهر بات النسبية ، فلا نها من الأشياء التي يمكن أن تستعمل أو لا تستعمل في الحرب ، فالواحب أن يثبت أنها مرسلة العدو وأنها عضصة في الواقع خدمة أعراضه الحربة الحربة ،

Destination hostile (1)

حتى يمكن اعتبارها من المهر بات فعلا ؛ والذي يفصل في دلك هو محكمة الغنائم التي يعرض عليها أمر المضبوطات

وقد ذكر تصريح لندرة أن البصائع التي تحملها الراكب المحايدة تعتبر من الهر بات :

ا -- في حالة المهر بات المطلقة ، اذا ثبت أن البصائح مرسلة لاقليم العدر أو
 لأقليم يحتله هذا العدر أو للحيش المحارب التابع العدو<sup>(١)</sup>

ب عن حالة للهر بات السبية ، ادا بُعت أن البضائع مرسلة لقوات المدو أو لادارة من ادارات حكومته ، ما لم يتخع من الغاروف في هذه الحالة الأخيرة ان المصائع لا يمكن أن تستمل في الواقع لعرض حربي (٢) ؛ هذا وقد ذكر عن المهر بات المطلقة أنه يثبت ببوتاً فاطعاً لرسالها للمدو ادا اتصح من أوراق المركب أن البصائع ستفرغ في ميسنا، من مواني "العدو أو ستسلم الى حيوشه أو مراكبه الحربية (٢) ، أو كانت المركب لا تقب الاعلى مواني " معادية أو ، في حالة ما تمعي أوراق المركب على أن البصائع مرسلة لمينا، محايدة ، اذا اتضح أن هذه المركب ستقف على مينا، من مواني "المدو أو ستنصل بقواته قبل وصوله الى المينا، المحايدة على مينا، من مواني "المدو أو ستنصل بقواته قبل وصوله الى المينا، المحايدة المنابع مرسلة المده لاستخدامها في أعراصه المربية : ادا كانت البصائع على أن البحائع مرسلة المده لاستخدامها في أعراصه المربية : ادا كانت البحائع على أن البحائع مرسلة المربات النسبية وكانت مرسلة المكان محسن تابع للمدو أو معاددة من قواعده الحربية أو للمطات المدو أو المقاولين مقيمين على اقليم المدو ومعروفين بتوريد بصائع من نوع البخائم المصبوطة المكومة المدو (٢)

<sup>(</sup>Y) alca (Y) alca (Y)

T + Sala (1) .

 <sup>(\*)</sup> لا كأدلة فاطلة و ما دام أنها من ألفر اثن طن الجائز

<sup>(</sup>٤) مادة ٢١ قفرة ثانيةاثمان الدكس

<sup>45</sup> apr (4)

#### ١٧٧ — ما لا يعتبر من المهربات أبرا

هذا وقد على في التصريح على أنه لا يمكن أن يعتبر من المهر بات الحريسة بحال من الأحوال :

١ – المواد المدائية وغيرها اللازمة لبحارة المركب وركابها . وواصح أن هذه لا يمكن أن أن تكون مخصصة لخدمة عدو في أعراصه الحربية علا يمكن أن تكون من المهر بات الحربية (١)

المواد والأدوات اللارمة لاعانة المرضى والحرجى ولو كانت موسلة العدو ولحدمة أعراصه الحربية والأدوات اللارمة لاعانة المرضى والحرجى ولو كانت موسلة العدو ولحدمة أعراصه الحربية من على أنه يمكن الدولة الني تجدها أن تأحذها لحسابها بشرط أن تكون هناك صرورة حربية تستدعى ذلك و بشرط دفع التعويض وقد احترمت الدولة المتحاربة هذه النصوص في الحرب العطمي

# (3) — نظریخ الرحاء المتصار (\*) أوالنفل المتصل (٤)

لا كان الواجب ، لامكان اعتبار البضائع للخبوطة من الهربات الحرية ، أن يتبت أنها مرسلة للمدو وخدمة أغراصه الحرية ، فقد عمل بعض أفراد المعايدين الذين يشتغاون بنقل المهربات ، على ألا يكون المقل متصلا بين المبناء المعايدة و بين مينا، المدو ، وخصوصاً اذا كانت المسافة بينهما بعيدة ، وذلك بأثرال البضائع المهربة في ميناء محايدة قريبة من مينا، الدولة للحاربة المراد ايصافا اليها ثم نقلها اليها بعد ذلك إما في نقس المركب أو في مركب أخرى أو بطريق البر ، وغرضهم من ذلك التعايل على دولة المدو والحرب من الضبط والمسادرة في الرحلة الأولى التي تدامن الميناء المحايدة وتنتجي بالميناء المحايدة ؟ على اعتبار أن المصائع مرسلة لمينا، محادية علا يمكن اعتبار أن المصائع مرسلة لمينا، محادية علا يمكن اعتبار أن المصائع

<sup>(</sup>١) مادة ٢٩ شي الآدة

Doctrine of Continuous Voyage (+)

Doctrine of Continuous Transport (t)

المضائم للنقولة من للهربات .

غير أن هذه الحيلة لم تجرعل الدول المحاربة ، وقد طبقت بعض الدول لقمها نظرية الرحلة للتحلة التي سنقت الاشارة اليها عند الكلام على واحب احترام تجارة المحايدين ؛ ومن مقتصاها أن حيلة انرال البسائع في مينا، محايدة لا يجب أن تحقي عنا الواقع ، وما دام أن الواقع أن هذه المضائع مصيرها النهائي هو التسليم الى سلطات العدو لاستهالها في أعراضه الحربية فواجب علينا أن نعتبر أن المرحلة الاولى والمرحلة الاخيرة متصلتان لاصفصلتان وأن البضائع ، حتى في المرحلة الاولى، في طريقها فعلا الى سلطات العدو ، لا الى لليساء المحايدة ، ومن المكن الذلك اعتمارها من الهربات اذا كانت مخصصة لغرض حرى

ولقد تطورت النطرية بعض التيء أثناء تطبيقها في حده الظروف الاخيرة فاتد كان الاهمام منصرها في أول الامر الى المركب نفسها ، وانصرف بعد ذلك الى المركب ، فادا كانت البضائع المنقولة متجهة نحو ميناه عديدة على أن ترسل بعد ذلك في نفس المركب أو في مركب أخرى أو بطريق البرال سلطات العدو حاز اعتبارها في هدفه المرحلة الاولى من الهوبات رخم أن الرحلة تنتهى بميناه محايدة ، وقد حصل أنساء الحوب الاهلية في الولابات المتحدة ان منبطت بعض مراكب تنقل ما يعتبر من الهوبات الحريبة من ميناه محايدة الى ميناه محايدة ، وكانت النية أن تنقل ما يعتبر من الهوبات الحريبة من ميناه محايدة الى بطريق البرالي قوات الجنوب ، وقد عرص أمر هذه المضبوطات على عمكة المناشم بطريق البرالي قوات الجنوب ، وقد عرص أمر هذه المضبوطات على عمكة المناشم المسائع هو ايسالها الى سلطات المدو لاستمالها في أعراضه الحريبة فعي من الهربات المسائع هو ايسالها الى سلطات المدو لاستمالها في أعراضه الحريبة فعي من الهربات الموات ما دما درتها الحريبة فعي من الهربات المسائع هو ايسالها الى سلطات المدو لاستمالها في أعراضه الحريبة فعي من الهربات

<sup>(</sup>۱) ويطاهرن على هذه النظرية في تطورها الأسير نظرية التقل التصديل Doctrine of ويطاهرن على هذه Pitt Cobbett جزء تان من ۲۰۹

وقد أخدت بهذه النظرية انجاترا والولايات للتحدة و بعض دول أحرى ومنها فرنسا واليابان وروسيا وغيرها ، ويعارض في تطبيقها بعض الدول الأخرى ومنها المانيا . ولقد قام نزاع بينها و بين انجاترا لما ضبطت المركب الألمانية Bundesratis سنة ١٩٠٠ أثناء قيام حرب جنوب أو يقيا بتهمة نقل مهر بات حربية الى قوات العدو . طالبت ألمانيا باطلاق سراح المركب لأنها كانت تسير بين ميناه بن محايدين فلا يمكن اعتبار البضائع التي تنقلها من للهر بات . وروست انجاترا أن تسلم بهذا فلا يمكن اعتبار البضائع التي تعلها المربع تعتبر من الهربات اذا كانت خصصة وأمرت على أن البضائع التي تحملها المركب تعتبر من الهربات اذا كانت خصصة لأن يستعملها المدوق أغرامه الحربية ولوكات المركب متحهة وقت ضبطها نحو ميناه عايدة . وقد عرض أمر هذه المركب وعبرها على محكة السائم البريطانية فتضت باعتبار ما تحمله من الهربات (١)

و يسلم كثير من شراح القارة بهذه النظرية و بأن تطبيقها في مثل هذه الطروف، تطبيق صحيح لا عيب فيه ، و يسلم بها أيصا مجم القانون الدولى العام . وانحا كانت السمو به فيها يتعلق بتطبيقها حاصة بامكان تطبيقها أو عدم تطبيقها في الهر بات ، النسبية ، خصوصاً وان بعض الدول لا تعترف بناتاً جدا النوع من المهر بات ، فلما اجتمعت الدول في لندره مسئة ١٩٠٨ لممل التصريح حاولت أن توفق بين النظر بات المنظر بات المتناقضة ، وقد اتفق فيا بيمها على ما يأتى :

ا -- فيها يتعلق بالمهر بات الطلقة . يمكن ضبط المضائع على اعتباد أنها من الهر بات ادا كانت مرسلة العدو ضلا ، ولا يهم اذا كان تقلها يتم مماشرة أو أنه يقتضى وصولها اليه اعادة شعنها أو ارسالها بطريق البر (٢٠). ومعنى هذا أن التصريح بأحد بنطرية الدقل المتصل في الهربات المطلقة

مركب متحهة أعمو اقليم دولة العدو أو اقليم تحتله جيوش العدو أو كانت مشحولة
 (1) رابع أوشهام جزء قال ص ٢٠٢ و ٢٠٣ (١) عادة ٣٠

برسم قوات العدو ولم تكن هذه البضائع لتفرغ في مبناء محايدة (١٠), واستثنى من حذا حالة ما لم يكن للدولة المحاربة المقال بأن البصائع مرسلة اليها شواطيء بحرية ، خنى هده الحالة بجوز منبط المضائع ومصادرتها اذا ثبت أنها مرسلة في الواقع لقوات العدو أو لادارة من ادارات حكومته (٢)

وسنى هذا أن النصريج لا يسلم بتطبيق نطرية النقل المتسل في المهربات السبية ، فاذا كانت البضائع في طريقها الى مينا، محايدة فلا يسبح ضبطها على اعتبار أنها من المهربات ولو كان في النية ايصالها بعد ذلك الى قوات العدو . فاذا لم يكن للدولة شواطئ بحرية فالدبرة في هذه الحالة الأحيرة بجهة الوصول المقيقية البضائع ، وعلى حد تعبير لورنس (٢) العبرة في المهربات للطلقة بجهة الوصول البصائع خلايهم ادا كانت البضائع مصدرة في البضائع ادا كانت البضائع مصدرة في الواقع تقوات العدو ، والعبرة في المهربات النسبية بجهة الوصول المركب ، فما دام الهامتجهة نحو ميناء عليدة التي نص عليها التصريح وهي حالة ألا الموات العدو — وذلك فيا عدا الحالة الخاصة التي نص عليها التصريح وهي حالة ألا الموات العدو — وذلك فيا عدا الحالة الخاصة التي نص عليها التصريح وهي حالة ألا الموات العدو المحارمة شواطئ بحرية ، فالعبرة هنا بجهة الوصول البضائع

حدًا وقد أشرنا فيا سق الى أن الدول المتحار بة أخذت في الحرب المغلى بتصريح لندره ، بما في ذلك النصوص التي سبق شرحها ، ثم عادت فألفت التمييز بين المهر بأت المعلقة والمهر بأت النسبية في تطبيقها لنظرية النقل المتصل ، معلمة للنظرية في الحالتين ، ووصلت آخر الامر الى حد أن قررت صبط البضائع التي تعتبر من المهر بأت ، معلقة كافت أو نسبية اذا ما ثبت لها أن جهة الوصول النهائية هي أقلم دولة المدو ، ووضعت على عاتق صاحب النفائع عب، اثبات أن البصائع عبر مرسلة في الواقع الى المدو

<sup>(</sup>۱) مادشه ۲۹ (۲) مادشه ۲۹ (۲) س ۲۹۹

## ١٧٩ — الذي تمليكم الدولة المحارية بالنسبة لما تضبط من المهربات

تصل الدولة المحاربة الى منع نقل اللهربات الحربية الى دولة من طريق أن نقوم مراكبها بتفتيش الراكب التجارية المحايدة وصبط ما قد يكون بها من الهربات ؛ ويلاحظ في هذا أن التفتيش والضبط يحب ألا يها الا في البحار المامة أو البحار الاقليمية التابعة الدولة المحاربة أو ادولة المدور فاذا أجرت دولة محاربة تفتيش المراكب في مياه أقليمية محايدة اعتبر هذا اعتداءاً على سيادة الدولة المحايدة وخروجاً على القانون (١١) . كذلك لا يمكن التعرض المركب وصبطها الا وهي متلسة بالحريمة فعلا . ويعداً ذلك من الوقت الذي تحرج فيه المركب من الياء المحايدة مشحونة بصائع من المعنوعات برسم دولة العدد و ؛ وينتهى تلبسها المجارية عند ما تفرغ شعنتها . فاذا أفرغت شعمتها عالا فلا يمكن التعرض الما بعد ذلك بحجة الها كانت تحمل مهر بات . وقد تأيدت هذه القاعدة في تصريح لهد ذلك بحجة الها كانت تحمل مهر بات . وقد تأيدت هذه القاعدة في تصريح لهد ذلك بحجة الها كانت تحمل مهر بات . وقد تأيدت هذه القاعدة في تصريح لندره المبحري (٢)

و يجب أن الاحظ كدلك أن الحريمة الماقب عليها هي المقل لا محرد الا بجار بالمهر بات ؛ علا علك الدولة الحاربة شيئًا بالنسبة للمحايد الذي يتجرف المهربات؛ وأنما أذا كان همله نقل المهربات جاز الدولة الحاربة أذا عثرت بها أن تضعلها وتصادرها لحمامها كما ستبينه فيها جد

واله ليس من الضروري أن يتوفر لدى للمعايد نية مساعدة الدولة المحاربة التي يمثل المهر بات اليها ، فقد يكون النقل من جهته عملية تحارية صرفة ولا يؤثر أ ذلك في اعتبار البضائم التي ينقلها من المهر بات

هاذا انضح عند تفتيش المركب المشتبه فيها أنها تحال مهر بات ضبطت هي وما عليها من البصائع وعرضت على محكة العنائم لتفصل، أمرها وأمر البصائع.

<sup>(</sup>Y) dis AY

ولقد جرت بعض الدول فى دلك على عادة أن تطلق سراح المركب ، ادا كان من عير المعتمل الحكم بمصادرتها ، بعد أن تأخذ ما عليها من الهربات لعرضها على محكة السائم ، وعلى هذا كانت تنص بعض المعاهدات . على أن قانون انجلترا يحتم صبط المركب وعرض أمرها على محكة السائم في كل حالة

والمقوية مصادرة البضائم التي تعتبرها محكة المنائم من الهربات للطلقة دون أن يدفع أي تعويض عنها ؛ وتذهب قوانين بعض الدول ، ومنها أنجلترا والولايات المتحدة ، الى أبعد من هذا وتقول بامكان مصادرة باق البضائع التي يملكها صاحب المهربات الموجودة في المركب؛ وتقصي قوادين جمض الدول الأحرى ، ومن هده بريطانيا العظمى والبابان والولايات المتحدة ، بأمكان مصادرة الركب أيصا إذا كانت عاوكة لعاحب المهريات ، أو اذا اشترك صاحب الركب اشتراكا فعلياً في الجريمة بأن كان يعلم أن البصائع التي ينقلها من المهربات وغير أو عدل في اوراق المركب ليخنى جهة وصول البضائع الحقيقية ؛ وتقضى قوانين بعضها ، ومنها فرنسا والدنيا والروسيا ، بامكان مصادرة المركب اذا كامت البضائع المعادرة تتعدى نسمة معينة من مجوع ما تحمله المركب ؛ وقد اخذت الجائرة بهذه القاعدة الاخبرة واشترطت الأمكان المصادرة أن يعلم صاحب المركب بان البضائع الشعولة هي من المهرمات أما بالنسبة المهر بات النسعية فالدول التي تأخد بالتمييز بيسها و بين المهر بات الطاقة كانت فيا ممي تقول بامكان المادرة ، ولكنها عادت النفت من شدة القاعدة فأصبحت تقول بأخذها بالشفعة (١٦)، أي إمكان أخذها مقابل دفع عنها (٢٦) أما الدول التي لا تأحذ بالتقديم فلا تستبرها من المهر بات طبعاً ولكنها تبييح لنفها أخذها عند الحاجة مقابل دفع التمن تطبيقاً لحق انحاري(٢)

By Preemption (1)

 <sup>(</sup>٢) وأَتَجِلْنُوا ندائع النبي ، معافاً أليه ١٠ وبالماية بصفة ارباح ، والمماريف وأجرة النفل

Droit d'angarle (+)

وقد دص في تصريح لدره (٢) على أن المهر بات الحربية التي تضبط ، مطابقة كانت أو نسبية ، عكن معادرتها ؛ كذلك يسادر ما عمله الركب من بضائع غير مهربات اذا كانت محاوكة الحاحب المهربات ؛ وتصادر كذلك المركب التي عمل البضائع المضبوطة اذا كانت محاوكة لحاحب المضائع واذا كانت البضائع المضبوطة تزيد عن نصف حولتها من حيث القيمة أو الحمم أو الوزن ؛ عادا لم تزد عن المصف فلا عكن مصادرة للركب وانحا يكنني بالزام ساحبها بمصاريف حفظ المركب و بمصاريف المدعوى التي ترفع أمام محكة المنائم . وادا كانت المركب التي تحمل الهربات قد سافرت دون أن تعلم بقيام الحرب او بالاعلان الذي أصدرته الدولة المحاربة والذي من مقتضاه أن يعتبر من المهربات البضائع التي من أمدرته الدولة المحاربة والذي من مقتضاه أن يعتبر من المهربات البضائع التي من أوع ما تحمله المركب ، أو لم يتوفر لها بعد علمها بذلك فرصة تفريغ ما عمله من المضائع المنوعة ، فلاتصادر المضائع وانما يجور الاستيلاء عليها بعد دفع التعويض المناسب ، أما المركب نصها علا يجوز مصادرتها ولا تحديلها بالمصاريف (٢)

وقد أباح التصريح الدولة المحارية عند تفتيش للركب أحد المصائع واطلاق مراج المركب ادالم تكن عرصة للمعادرة، ويحب أن شبت هذا في دفاترالم كم، كا أباح لها اتلاف المصبوطات التي تسلم لها على هذه الصورة (٢)

وواصح من كل ما ذكرنا أن المسادرة ، سواء في النصائع أو في الركب ،
الاتكون الا بحكم من محكة الفنائم في الدولة التي تصبط النصائع ، فادا النفيع لحكة
الفنائم أن الصبط صحيت وأن البضائع من المنائم حكمت بالمسادرة والا أمرت باطلاق
سراح المركب وماتحمه من بصائع ؛ وفي هذه الحالة الأخيرة تازم الدولة بالمساريف
مالم يتضح أن الصبط تبرره الشهة التي كامت تحوم حول للركب

<sup>(</sup>١) ماده ۲۹ – ۲۶ (۲) ماده ۱۱ (۲) ماده ۱۱

# الفصل لتا دس

## الخدمات المنافية للحياد اوالخدمات العدائية

#### • ١٨ -- بعرم: الخدمات المنافية للحياد

ومن الحدمات التي لا تلذم الدولة المحايدة بواجب منع الافراد المقيمين على الله التيميا الله المسلم بها مساعدة لدولة محاربة الخدمات للنافية المحياد أو كاريسيها الفرنسيون الحدمات المدائية . هنا أيضا استبقت الدولة المحاربة من حقها القديم في المنع حق منع أفراد المحايدين من القيسم بمثل هده الحدمات ؛ وهي تصل الي غرضها بأن تقدمها لحراد المحايدين من القيسم بمثل هده الحدمات ؛ وهي تصل الي غرضها بأن تقدمها لحمال كما الحايدة التي يشتبه في قيامها بها وأن تضبط منها ماتئبت المتهمة قبلها وأن تقدمها لحكة العمائم لحما كنها

وتشمل الخدمات المافية العياد أنواعا عنتلفة من المساعدة الممنوعة تقوم بها مراكب محايدة لصالح دولة محاربة ، ومثلها تقل الجنود وايصال الأحبار وما أشمه ، وردى بعض الشراح أنه يدخل ضمن همذه الخدمات نقل المهربات والملك فهم المحونها بشبهة المهربات (٢) ولكن الواقع أن الخدمات المنافية للعياد تتمير تماما عن نقل المهربات

غريمة نقل المهر بات لا تنصب الاعلى بصائع معينة بمنع أفراد المعايدين من نقلها لدوله العدو، في حين أنه لاعلاقة لجريمة القيام بالخدمات المنافية العيداد بالبضائع وانما هي تشمل نقل الأشخاص أو الملومات كا قلما ؟ كذلك بشترط في جريمة نقل المهر مات أن تكون وجهة المركب عدائية ، في حين أن الوجهة المدائية (من مرورية في حريمة المحدمات المنافية المعياد، فقد تكون المركب

Unneutral Service, Assistance hostile (1)

Destination Hostile (\*) Analogues of Contraband (\*)

متجهة من مينا، محايدة الى مينا، محايدة أخرى وتكون أثنا، دلك قائمة بخدمات منافية للحياد ؟ كذلك تختلف العقومة في حريمة المهر بات عبها في الخدمات المافية للحياد ، فالعقوبة في الأولى تنصب أصلا على البضائع وهي لا تلحق بالمركب الا في حالات خاصة ، والعقوبة في الثانية تنصب أصلا على للركب ولا تلحق بالبضائع الا في حالات خاصة ؛ نجد موق كل هذا أن محل المحايد الذي يقوم بنقل المهر بات نجارى في أصله والغرض الذي يرمى اليه هو الكسب لاساعدة دولة محاربة ، في حين أنها نجد في التيام بالخدمات المافية الحياد منى الانفيام الى الدولة التي تقدم اليها الحدمات والاشتراك معها في عملها الحربي صد دولة العدو

## ١٨١ — أتو اع الخدمات المنافية للمياد

لا تجد فيا جرى عليه العرف الدولى ، ولا فيا يعديه الشراح المعتلفون السينة لما تتصبته عبارة و حدمات منافيه العياد » من أنواع للساعدة المنوعة ، فير أن هناك أنواعاً من الخدمات متفاً على اعتبارها من الحدمات المنوعة ، ومثلها نقل المجنود لساخ دولة محار بة ونقل الرسائل التي تنضين معاومات حريبة وما أشبه ؛ وهناك أنواع أحرى عير متفق على ما اذا كانت من الخدمات المافية المحياد أولا. ولقد حاولت الدول أن تزيل ما يحوم حول هذا الموضوع من شكوك واختلافات فيا نصت عليه في تصريح لندره المحرى حاماً بالحدمات المنافية المحياد . وقد مير هذا التصريم بين توعين من الخدمات ، يدخل في النوع الأول منها الحدمات المنافية المحياد ، وقد مير ونقل الأخبار أو الماومات الى دولة محاربة ، وقد ذكر عنها أن عقو بنها هي المسادرة ومعاملة المركب كا لو كانت تشتمل بنقل المهربات ؛ ويدحل في النوع الثاني منها الحدمات المنوعة الصيمة وتشمل الاشتراك في أعلل القتال في صالح دولة محاربة وتخصيص غلرك خلامة أغرامها الخربية أو لنقل جنودها أو لنقل دولة عاربة وتخصيص غلرك خلامة أغرامها الخربية أو لنقل جنودها أو لنقل دولة عاربة وتخصيص غلرك خلامة أغرامها الخربية أو لنقل جنودها أو لنقل دولة عاربة وتخصيص غلرك خلامة أغرامها الخربية أو لنقل جنودها أو لنقل

الاحمار اليها وغير ذلك ، و يترتب على قيام الوكب المحايدة مهذه الخدمات الجسيمة أنها تصبح في حكم مراكب الاعداء عكن مصادرتها ومعاملتها على هذا الاعتبار

وقد دكرنا عن التصريح فيا حبق أنه لم يصدق عليه ، وأن الدول الحاربة أعلنت عن عزمها على اتباعه في الحرب العظمى ، ولكنها عادت فأعلنت علم تقيدها به في يوليو سنة ١٩١٦ ، لذا كان من الواجب أن ندين مع الايجاز ما جرى عليه العرف الدول حاماً بالحدمات الماقية الحياد قبل تصريح لندره وما نجاء به هدا التصريح من الأحكام المحتلفة ، وسنتكام في ذلك أولا ، على قال الجنود والأشخاص ، ثانياً على نقل الاحبار والرسائل ، قالناً على بعض أنواع خاصة من الحدمات الماقية الحياد جاء بها تصريح لندره

# أولا: نقل الجنود والاشخاص لصالح دولة محار بة ١٨٢ — أ — ما قبل فصر بح لندره

كانت القاعدة ، قبل تصريح لدره ، أنه يدخل ضبر الخدمات المنافية للحياد أن تنقل المركب المحابدة لصالح دولة محاربة الجنود الموجودين فسلا في الخدمة العاملة و حيشها المحارب والأشحاص الذين يعتبرون منضمين المخدمة بمجرد دخولهم الى اقليمها ، ولقد قام شيء من الشك فها اذا كان يعتبر من الخدمات المافية قلحياد كذلك قبل رحال الاحتياطي أو الأشخاص الذين لم يحندوا بعد ، والاغلبية في جانب عدم امكان اعتبار قبل حؤلاء الأشحاص من الخدمات عبر الجائزة (١)

<sup>(</sup>۱) وبخيف أوينهايم، جرء ثان من ٦٦٩، الى الأشحام الذين ينتبر غلهم خدمة منافية للحياد وكلاء الدولة المحاربة اذا كانوا مسافرين في تأديه حدمة رسمية خاصة بترش حربي (كأن يكونوا مسافرين فسل قرض لدولتهم أو لطلب أقراد التجيد وما شابه ) ، كدلك جس اشحاس محاربين كرئيس دولة محاربة أو وزير من وررائها أو أي شحس آخر بمن يمحك أخذه أسع حرب عند الشور به

ولا يعتبر حدمة منافية الحياد نقل للمثلين السياسيين التابين الي دلة محاربة في طريقهم الى دولتهم أو الى محل عملهم ولقد أثير هذا المحث في قصية لملوكب Trent ، وهي مركب أنجليزية كانت تحمل أربعة أشخاص تابعين لولايات الجنوب أتساء حرب الانتصال بين الولايات النبالية والحبوبية من الولايات للتحدة ، في طريقهم الى انجائزا وفرنسا ليتولوا عملهم كمثلين سيلسيين لولايات الحموب في هاتين الدولتين . وقد قابلت هـده للركب مركب حربية تابسة لولايات النهال فأوقفتها وأحلت منها عنوة الأشحاص الأربعة للذكورين وأبقتهم لديها الحكومة كأسرى حرب . احتجت انجاترا على ذلك وطلبت اطلاق سراحهم ، ولم تسلم الولايات المتحدة بأن في التصرف الذي قامت به مركبها شذوذًا وادعت أن الأشحاص الأربعة الذين أحذتهم من للهربات الحربية وأن لها الحق في أن تأحذهم عنوة , و بعد أحدُ ورد سامت الرلايات المتحدة محصول خطأ منها في التصرف اذ كان الواجب ان يعرض هؤلاء الأشخاص على محكة لتفصل في أمرهم ، وقبلت بناء على ذلك أن تطلق سراحهم . و يلاحط في هذه القضية أن الأشخاص الأربعة الذين ضبطوا على للركب الانجليزية لم يكونوا عثلين سياسيين بمنى المحلمة ، ذلك أنه لم يكن قد اعترف لولايات الحسوب الابحالة الحرب، فهي لذلك لا تملك بعث ممثلين سياسيين . ولكمه يتضح جلياً من مناقشة الشراح لهذه القصية تسليمهم بأرنقل للمثلين السياسيين التاسين لدولة محارمة لايمتير بحال من الاحوال خدمة منافية للحياد ولوكانت تعل للركب بصفتهم (١٠). ويزيد هذا الرأى قرار مجم القانون الدولي العام سنة ١٨٩٦

وقد فصلت الانفاقية العاشرة من اتفاقيات الاهاي (٢) في النزاع الذي كان قائماً غصوص ما اذا كان نقل الحرجي والرصي التابعين ادولة محاربة يعتبر أو

<sup>(</sup>١) تثني هايد حزء ثال ص ٦٣٩ أوسيام جرء ثان ص ٦٧١

<sup>(</sup>۲) مادة ٦ (٣) مأدة ١٢

لا يعتبر خدمة منافية المحياد، فذكرت أن مركز الركب للمحايدة التي تقوم بالمقل لا يتغير وانما يمكن قدولة الأحرى ادا عثرت بهما أن تأحد من عليها من جرحى ومرضى العدوكأسرى حرب

و يلاحظ فى كل هذا أنه لا يمكن اعتبار النقل خدمة منافية المحياد ألا أذا كان يعلم صاحب المركب أو مؤجرها بصقة الاشحاص الذين ينقلهم ؟ فاذا لم يكن يعلم مشيلا أن الافراد الذين ينقلهم هم من جنود دولة محاربة فلا يعتبر عمله حدمة منافية المحياد. ولقد كانت القاعدة فى بريطاب المفلى اعتبار النقل خدمة منافية للحياد ولو لم يكن يعلم صاحب المركب بصفة الاشخاص الذين ينقلهم أو كان قد أكره على نقلهم . ومن أمثلة دلك قصية الركب السويدية Corolina ، وقد اعتبر أن نقلها لجبود فرنسيين من مصر إلى إيطاليها أثناء الحرب بين انجلترا وفرنها ، فن نقلها لجبود فرنسيين من مصر إلى إيطاليها أثناء الحرب بين انجلترا وفرنها ، خدمة منافية المحياد رخم ما قرره صاحب المركب من أن النقل كان على غير رضاه ؟ وقدمية المركب الأمريكية Orozembo وكانت قد أجرت أثناء الحرب بين انجلترا وهولندا سنة ١٨٥٠ لتنقل ، في الطاهر ، بضائع إلى ما كاو ، وفي الواقع ، ثلاثة وهولندا سنة خدمة منافية المعياد رعم جهل صاحب المركب بحقيقة العرض الذي من قامت به خدمة منافية المعياد رعم جهل صاحب المركب بحقيقة العرض الذي من أحلة أجرت المركب الم

## ١٨٣ – ب – ما ينص عليه تصريح لندرد الجرى

وينص تصر يح لندرة البحرى على أنه يعتبر حدمة منافية الحياد، من النوع العادي الأهمية :

أولاً. قيام الركب المحايدة برحلة خاصة لنقل أفراد ملعقين بالحيش العامل اللمولة المحاربة (٢)

<sup>(</sup>۱) والمع أوبتهايم حزه الدس و ۲۷ م ۲۷۱

<sup>(</sup>٢) مادة ١٥ تشرة أول

ثانياً. قيام المركب المحايدة بنقل وحدة من جيش مقاتل ، أو نقل أشخاص يقومون اثناء سير للركب ، مع علم صاحبها أو مؤجرها مذلك ، باعمال الساعدة النعلية للاجراءات الحربية التي تقوم بها السولة للحاربة (١٦)

وقد اشترط لاعتبار المقل جريمة معاقماً عليها أن يكون الافواد الذين تنقلهم المركب المتعايدة ملحقين فسلا بجيش الدولة للحاربة أو بسارة أحرى أن يعدوا فملا صمن أفراد هذا الحيش للمعارب، فاذا كانوا من الرديف أو كانوا لم يجمدوا بهد فلا يعتبر نقلهم بأى حال من الاحوال حدمة منافية العجاد

واشترط كذلك علم صاحب للركب بسقة الاشخاص ، فاذا كان يجهل الهم. من جبود دولة محاربة فلا يمكن معاقبته على البقل

كدلك يلاحظ في النص الخاص بالجرية الاولى التراط قيام المركب المعيدة و برحة حاصة لقل أفراد . . . عالى آخره . ومنى هذا انه لا يعترمن الحدمات المناعية النعياد نقل أفراد تابعين لجبش مقاتل ، ولو كانت صاحب المركب يعلم سفتهم ، الا اذا كانت المركب قد قامت برحلة خاصة لنقلهم كأن تكون قد حادث عن طريقها المادى لأحدم أو ايصالحم أو وقفت على ميناه عبر مقرر الوقوف عليها لذلك المرض . عادا كان نقلها ثلا فراد الساه سيرها المادى ودون الحياد عن طريقها المتور فلا يعتبر النقل خدمة منافية العياد . وقد قصد بذلك عدم تعطيل طريقها المتور فلا يعتبر النقل خدمة منافية العياد . وقد قصد بذلك عدم تعطيل الافراد التحقق من شخصية كل فرد من أفراد الركاب وغرضه من الانتقال وصيد دلك . ودلك على عكس الحالة الثانية ، حالة نقل وحدة من جيش مقاتل ، فليس دلك . ودلك على عكس الحالة الثانية ، حالة نقل وحدة من جيش مقاتل ، فليس من الضرورى فيها قيام للركب بأى رحلة حاصة في نقلهم حتى يعتبر النقل جريمة مماقب عليها وألموق بين الحالتين يعر راعاماً تساهل الدول الحاربة في الحسكم مماقب عليها وألموق بين الحالتين يعر راعاماً تساهل الدول الحاربة في الحسكم على قيام المركب الحايدة بنقل الأفراد دون قيامها بنقل الوحدات النامة النامة المنامة المنامة المالة النامة وعن قيامها بنقل الوحدات النامة المنامة المنامة

<sup>(</sup>١) مادة • ٤ لفرة ثانية

ويستبر خدمة منافية الحياد من النوع الجسيم تخصيص المركب المحايدة لنقل حيوش الدولة المحاربة (1) فادا ما ثبت لحكة العنائم أن للركب قد خصصت فعلا ملذا الدوع من الدقل جار اعتبارها من مراكب الأعداد ، عا يترتب على دلك من الآثار وسنبينها عند الكلام على عقو بة الحدمات للمافية العياد

هذا ومن أوجه الدقاع التي يمكن أن يقدمها صاحب للركب أو مؤجرها حهله بقيام الحرب أو عدم ترور الفرصة له ، بعد علمه بقيامها ، لاتزال الأشحاص الذين يعتبر نقلهم خدمة معافية المحياد ، وقد نص النصر يح على أنه يعترض علم صاحب للركب بقيام الحرب ادا كانت للركب قد غادرت ميناء تابسة العدو بعد ملم الأعمال الحريبة ، أو ميناء محايدة بعد فوات وقت كافى على ابلاغ الدولة التي تتبعها لليناه خبر أعلان الحرب (٢)

## ثانياً: نقل الرسائل والاخبار لصالح دولة محاربة

## ١٨٤ — أ — ما قبل التصريح

ويعتدر من الحدمات المافية العدياد قيام المركب المحايدة بنقل المعاملات والأخار الحربية البها ويشترط والأخار الحربية المواة محاربة وإيمال المراسلات السياسية أو الحربية البها ويشترط لاعتسار النقل خدمة ممنوعة علم صاحب المركب أو مؤجرها بطبيعة المراسلات المنقولة . وقد حكم في قصية المركب الامريكية Rapid التي قدمت لحكة الغنائم سنة ١٨١٠ وقت قيام الحرب بين بريطانيا العظمى وهولندا ، نتهمة أنها تحمل رسالة لأحد الوزراء الحولنديين مخعاة داخل رسالة أخوى مرسلة لأحد التجار ، بإطلاق مراح المركب لانتفاء ركى العلم

ولايستار خدمة منافية المحياد تقل الراسلات الق تنباد لها حكومة الدولة المحاربة مع حكومة دولة محايدة أو مع عمليها السياسيين أو القسمليين في دولة محايدة ،

<sup>(</sup>١) مادة ١٦ اقرة ٤ 💎 (٧) مادة ٥٥ قترة أشيره

وذلك احتراماً للدول للحايدة ومحافظة على حرية اتصالها بالدول الأخرى (١٠ كدلك المراسلات لبريدية للوصوعة داخل كياس البريد ، وقد سم على هده في الاتفاقية لحادية عشرة (٢٠) التي تقرر وحوب عدم التعرض لمراسلات البريد ، وقد سبق أن أشرنا البها

#### ۱۸۵ — ب — ما ينص علب النصريح

وقد نص النصر يح على أنه يعتمر خدمة معافية المحياد من النوع العادى الاهمية قيام الركب المحايدة برحلة حاصة لمقل الماومات الى دولة محاربة وهنا أيصاً يجب أن علاحط النص على قيام الركب برحلة حاصة بغرض المقل، فلا يعتبر المقل حدمة معافية المحياد الااذا ثبت أن للركب حرجت عن طريقها العادى الأخذ المعاومات أو ايصالها

و أنه يعتبر خَدُمة منافية الحياد من النوع الجسيم أذا كانت للركب للحايدة قد خصصت لمثل الاخبار أو للعلومات الى الدولة المحاربة (١)

اللَّا : يعض خدمات ممنوعة نص عليها تصريح لندره

## ١٨٦ -- الخدمات الجسيم: المتصوص عليها في التصريح

وقد نص تصريح لدره على من خدمات أحرى تعتبر من الحدمات النافية

العياد من النوع حميم الاهمية ادا قامت بها المركب للحايدة ، وهذه هي :

ا سائر آل المركب المحايدة في الأعمال الحربية القائمة ؛ وليس من اللازم
 في ذلك اشتراك للركب المحايدة في أعمال القتال ، بل يكني مثلا أن تشتمل بوضع
 الألمام أو بمقلها أو ارشاد المراكب الحربية التابعة الدولة المحاربة أو ما شابه دلك

<sup>(</sup>١) أوجهام جزء ثانةٍ في من ٦٧٤

<sup>(</sup>٢) مادة أرق (٣) مادة 10 كثرة أولى

<sup>(1)</sup> مادة ٦ يه هرة ١

وجود للركب المحايدة تحت أمر أو تسرف وكيل عن الدولة المحاربة
 تضمه على ظهرها

ج - تخصيص الركب المحايدة بصعة عامة لحدمة الحكومة المحاربة ، كأن تخصص التوين الراكب الحربية التابة اليها أوثنقل الفحم أوالذخائر اليها وعير ذلك ويصاف اليهذه الحالات الثلاث الحالتان الثنان سنقت الاشارة اليهما ، وهما تحصيص الركب المحايدة لدقل الجبود النابعين الدولة محاربة أو لنقل الأخبار أو المعارمات اليها اليها المعارمات اليها المعاربة المعارمات اليها المعارمات اليها المعاربة المعارمات اليها المعاربة ا

## ١٨٧ -- عقوبة الخدمات المنافية تلحياد

يجب أن الاحظ أن صبط الراكب المحايدة بنهمة تقديم حدمات منافية المعياد لا يحوز أن يحدث الاوهى متلبعة بالجريمة صلاء أى أثناء ما تكون قائمة فعلا بدقل المعود او الاخبار أو غير ذلك ؟ والا في البحار العامة أو في البحار الاقليمية التابعة الدولة المحار بة أو لدولة العدو ، فادا ما ضبطت في مياء اقليمية محايدة اعتبر هددا اعتداءا على سيادة الدولة المحايدة ادا تم جبر رضاها واحلالا بواجب الحياد منها اذا تم بعلهما ورصاها

وقد قلنا مها سبق أن عقو بة الخدمات المافية العجياد تنصب على المركب ؟ فادا ثبت اسى محكة الصائم التي تقدم اليها للركب لمحاكتها على هذه التهمة أنها ثابتة قبلها حكمت بمصادرتها ؟ وتنص قوانين بعض الدول ، ومنهما انجلترا ، على امكان مصادرة ما تحمله للركب من البصائع المعاوكة لصاحب للركب ادا حكم بمصادرة للركب تفسها

هذا وقد يتضح عند تفتيش الركب الشتبه فيها أنهما تحمل فعلا أشخاصاً تابعين لجيش دولة العدو أومراسلات حربية أوسياسية صعوفة لها ولا تعتبر الركب مع ذلك مرتكبة لجريمة تقديم خدمات منافية الحياد لعدم توفر ركن العلم مثلا. ف هدا حرى العرف لدى أغلبية الدول على عدم جواز اطلاق سراح المركب مع حجز الأشخاص أو المراسلات، فإذا كانت الدولة تريد حجزم وحب أن تضبط المركب وأن تقدمها ومن عليها إلى محكة السائم المغلر في أمرها . وقد حاول تصريح لندره أن يغير في هدا اد نص على أنه في حالة قيام المركب المحايدة بالمقل دون ترتب أى مسئولية قبلها ، لعدم توفر ركن العلم أو القيام برحلة حامة أو عير ذلك من الأسباب ، جاز الدولة المحاربة أن تضبط المراسلات وأن تأحد من على الموكب من جود العدو أسرى حرب وأن تعلق سراح المركب خصها (1). وقد أريد بذلك عدم تعطيل المركب من جهة ، ومن حهة أحرى تمكن الدولة المحاربة من تنفيذ غرضها من ضبط الرسائل أو الجنود التابعين العدو

والعقوبات المصوص عليها في تصريح لندره تعتلف باحتلاف جمامة الجريمة كا قلب الخالدة كا قلب الخالدة من مراكب المحالدة من مراكب الاعداء ومعاملتها على هذا الاعتبار ؛ ومعنى دنك أنه يجوز مصادرتها ويجوز فوق هذا انلاعها كا يجوز ضبط بضائع الاعداء الموحودة على ظهرها ، ذلك أنها بارتكابها الجريمة تفقد صفة أنها محايدة فلا تحمى بضائع الاعداء التي تحملها ، وقد أضاف التصريح الى عقوبة مصادرة المركب امكات مصادرة ما تحمله من البضائع المماوكة لصاحبها (أى صاحب المركب) (٢)

وادا كانت المخالفة من الموع عادى الاهمية فالمقوبة هي المعادرة أيضاً ومكان اعتبار المركب كانها تقوم بنقل المهر بات ، ومادام أنه لم يقرر امكان اعتبار المركب من مراكب الاعداء فارتكاب هفا الموع من الجريمة لا يضيع على المركب حيادها ؛ فلا يجوز اللافها الا في الحالات التي يجوز فيها اللاف المركب المحايدة (٢) كذلك المضائم المماوكة للاعداء الموجودة موق ظهرها يحميها وحودها في المركب تطبيقاً لتصريح باريس .

<sup>(</sup>١) مادة ٢٦ (٢) مادة ٢٦ فقرة أحيرة (٢) مأدة ١٤ وما يليها

# الق*صِّبُ للسابع* الحصر البحرى

## ۱۸۸ - کلم: تمهیدیة

سبق أن تكلمنا عن الحصر البحرى و بينا ماهيته . وقد ذكرنا عمه أنه كان في أول الأمر من اجراءات الحرب البحرية ، وان الدول بدأت في الرحوع اليه في غير حالة الحرب وكوسيلة من وسائل الاكراه أوائل القرن التاسع عشر في النزاع الذي قام بين تركيا واليونان

ويرجع تاريخ الحمر المحرى كميل من أعمال الحرب الى أواسط الترن السادس عشر ، وكان أول من قام به الحكومة المولندية في الحرب بينها و بين البانيا عند ما هددت بمصادرة الراكب المحايدة وما تحمله من بضائع اذا هي حولت أن تدخل أو تخرج من شواطيء الفلندر التي تحصرها الراكب المولندية ، ثم قامت به نفس الحكومة في الحروب التي دخلت فيها الاحقة له غير ثابت في وتمتها في دلك الدول الأخرى ، ولقد كامت القواعد المنظمة له غير ثابت وغير متفق عليها ، فلما تددت حالاته وضع العرف الدولي الحاص به وقلت الخلافات بين الدول على القواعد التي تحكه ، ولو انه الايزال الى الوقت الحاضر شيء من الحلاف بين الذهب الفرنسي وتنسمه فرنها و بعض دول القارة والمذهب المرتبي وتنسمه فرنها و بعض دول القارة والمذهب الأعربي وتنسمه فرنها و بعض دول القارة والمذهب

وقد ساعد على تنظيم الحصر البحرى ما دحلت فيه الدول من معاهدات مختلفة سنأتى على ذكر بعضها فيا يلى ، وتخص منها بالذكر الفاقيق الحياد المسلح سنة ١٧٨٠ وسنة ١٨٠٠ وتصريح باريس المحرى سنة ١٨٥٦ وتصريح لندره النظريتين الفرنسية والأنجاو كسكسوسية . هذا ولا حاجة بما إلى أن سيد الاشارة إلى أن النظريتين الفرنسية والانجاو كسكسوسية . هذا ولا حاجة بما إلى أن سيد الاشارة إلى أن الدول المتحاربة أعلمت ، في الحرب الأحيرة ، عن عزمها على التقيد به ، ثم عادت همدلت في بعض مصوصه إلى شهر يوليه سنة ١٩٩٦ وفي هذا الشهر أعلمت عن عدم تقيدها به بتاتاً

## ١٨٩ – تنافر المصالح بين الرول الحمارية والدول الممايدة

هـــــذا ويازم المصر البحري رعايا الدول المحايدة بواجب تتيسل هو واجب الامتناع عن الاتمال بحراً بالمعلقة المعصورة ، فهو لهذا معطل لتجارتها البحرية مم الدولة التي أعلن الحصر على شواطئها أو موانيها . ولكن الدول التعار به كثيراً ما تلجأ اليه في سبيل منع ذلك الجزء من اقليم دولة العدو الذي تقرر حصره من الاتمال بالدول المايدة وحجز موارد هذه الدول عنه ، مضجية في ذلك بصالح هذه الدول . وفي دلك يعلم التنافر بين مصلحة المدولة المحاربة في تعجيز خصمها بقطم موارد الدول المحايدة عنه ، ومصلحة الدول المحايدة في ألا تغييم الحرب عليهما تجارتهما مع مختلف الدول . ولقد أدى هذا التنافر الى التنازع الدائم بين الدول المعايدة والدول المعاربة، كما أدى الى أنب تتحزب الدول للحايدة في كثير من الاحيان دقاعاً عن مصالحها ، ومثل ذلك اتفاقها على الحياد للسلح الاول سنة ١٧٨٠ والحياد المسلح الثاني سنة ١٨٠٠ ، وديهما وتقت الدول المحايدة تدافع عن حقوق المحايدين . والذي يتتسع تاريخ الحصر المحرى يتصح له تماماً أنه كأن من نتيجة هذا التنازع وقيسام الدول المحايدة بالدفاع عن مصالحها وحقوقها أن وضعت القيود للتنابسة على الحصر البحري ، فأصبح يشترط لمكي يكون الحمر البحري مازماً أن يكون وافياً بالمرض وأن يملن . . . الى آخر ما سنأتى على ذكره من الشروط ولقد تناول الشراح بالمعث موصوع الاساس للذي يبني عليه واجب التزام

الدول المعايدة بالحصر البحرى، فنهم من يرى أن الاساس هو ضرورات الحوب ومنهم من يرى أن هذا الواجب هو نتيجة طبيعية لوحود الدول المحايدة في حالة حياد، وما تلذرم به هذه الدول من واجب عدم التدخل في الاجراءات الحربية طلق تقوم بها دولة محاربة (١)

ويقول الشراح الأنحايز ان القيود التى تضمها اللحولة المحاربة على تجارة الدول المحابدة باعلانها الحصر البحرى على بعض شواطى، أو موانى، دولة العدو لاتحتاج الى أى تبرير حاص . اد ان الاصل كان المنع لا الأباحة ، ثم أعقب هذا المنع أن أباحت الدول المعاربة للدول المعايدة الاتجار مع الاعداء مستبقية لنفسها حق متع الانجار مع بعض موانى، أو شواطى، دولة العدو عند ماتعان حصرهذه الموانى، أو الشوطى من ذلك عند الكلام على منع تجارة المعايدين غير العادية ومنع تجارة المهربات (٢)

### ↑ ٩ ← الحصر التجارى والحصر العسكرى

ويتسمون الحصر البحرى إلى أنواع مختلفة يهمنا على المصوص منها تقسيمه الى حصر عكرى أو لغرض عكرى (م) وهو الحصر الذى تقوم به الدولة المحارية لغرض عسكرى أو كجره من اجراءاتها المسكرية صد دولة المدو ، كأن تقوره على جزء من أقلم دولة المدو بغرض المسل على وقوع هذا البحز، من الاقليم في يدها ؟ وحصر تجارى أو لفرض تجارى (1) وهو الحصر الذى تقوره الدولة المحاربة على جزء من أقلم دولة المدو بغرض منع وصول تجارة المحايدين البها ، و يرى بعض الشراح من أقلم دولة المدو بغرض منع وصول تجارة المحايدين البها ، و يرى بعض الشراح ومنهم هول (٥) ان الحصر التجارى غير مشروع ، وانه مما عالف قاعدة حرية تحارة المادة

<sup>(</sup>۱) أونشي جزّه \$ان ص ١٤٤

<sup>(</sup>٢) رامع في ذلك أيساً أومهايم حزء غان من ٢٥٣ ولورشي من ٦٧٨

Commercial blockade (1) Strategic blockade (1)

TYM of (a).

المحابدين مخالفة صريحة أن ينفع اتصالهم بشاطي. دولة المدو اذا كائب الحصر غير مقصود به أى اجراء عسكرى . غير أن أغلبية الشراح لا تميز بين الحصر التحارى والمسكرى وترى أن الحصر مشروع في الحالتين

#### ١٩١ — وسائل تنفيزالمصر

للكان الحصر البحرى من اجراءات الحرب البحرية فهو لا ينفذ الا بحراً وبواسطة المراكب الحريبة ، عاد فرض أن دولة حدت الطريق الى ميناء دولة المدو بوضع مدافع على الشاطىء تعول دون امكان دخول المراكب الى الميناء أو بغراق مركب عند مدخل الميناء أو عير ذلك من الوسائل فلا يسمى هذا حصراً بحرياً ما لم تشترك في عملية الحصر مركب حربيبة أو أكثر (١) ، ولقد كام شىء من الشك فيا اذا كانت الدولة المحاربة تملك حصر بعض شواطى، دولة المدو بواسطة الفواصات وحدها، والذين ينمون امكان ذلك يرتكمون على أن صمر حجم المنواصات وحدها، والذين ينمون امكان ذلك يرتكمون على أن صمر حجم من الدوات وصمف استعدادها لا يسمحان لها بالقيام بما يقتضيه الحصر البحرى من من طالى، الذواصات وحدها لا يسمحان لها بالقيام بما يقتضيه الحصر البحرى من من طالى المن تماول اختراق نطاق الحصر ومن وضع بحارة فيها لا يصالها الى موالى، الدولة الحاصرة وغير ذلك من الاجراءات

## ١٩٢ — المنالحق التي يمكه مصرها

لا يجوز للدولة المحاربة أن توقع الحصر الاعلى شواطئ أوموانى دولة العدو. غير أنه يجوز لها أن توقعه على بعض شواطئها أو موائلها هي ادا كانت هذه الشواطي، أو الموانى، محتلة بقوات العدو ؛ ولقد حصرت فونسا ، أثناء الحرب الفرنسية الالمانية سنة ١٨٧٠ ، موانى، Fécamps, Dieppe, Rouen وكانت اذ

<sup>(</sup>١) ولا يعتبر هذا التصرف في حدثاته هملاغير مصروع ، فهو من الاحراءات الحربية التي يمكن أن تقوء بهما الدولة فتحلل الانصال عيناء دولة العدو ولسكته لا يعتفر حصراً بجرياً تترف عليه آثاره . أوشهاج جزء ثان من ٩٠٠

ذاك تعملها الجنود الالمانية . فاذا لم تمكن هذه الشواطى، أو الموانى، محملة فعلا فلا يسمى منع الدولة للمراكب الأجنبية من الاتصال بها حصراً بحرياً ، ولا يترتب على عدم اطاعة المراكب الأجنبية لأمر المنع اعتبار الدخول اختراقاً لنطاق الحصر وعملا معاقباً عليه بالمسادرة ، فاذا ما اضطرت دولة لقيام ثورة أو ما أشبه الى اتفال بعض موانيها في وجه التحارة الأجنبية علا يسمى هذا حصراً بحرياً ، غير انه اذا اكتسب الثوار صفة المحاربين أو اعترفت لهم دولة الأصل بهذه الصفة حاز حصر المواني، الواقعة في أيدى الثوار ، والحصر يعتبر هنا حصراً بحرياً بمني الممكلة المحارب عليه كل آثاره

ومن غير البعائر أن توقع الدولة المحاربة حصراً على شواطي، او مواني، دولة عايدة ؟ وقد نص تصريح لندره في ذلك على أنه يجب أن يقصر الحصر على الشواطي، والمواني، المماركة العدو أو التي تحتلها جيوشه (٢٠)، وانه لا تملك القوات الخاصرة أن تحول دون الاتصال بالشواطي، والمواني، المحايدة (٢٠). وعلى هذا تملك الدولة المحاربة الحصر مصب نهر تابع لأقلم العدو اذا كان النهر اقليمياً، ولكنها لا تملك حصره اذا كان يجرى بين دولة العدو ودولة محايدة أو كان يجرى في دولتين أو عدة دول بعضها دول محايدة. ولقد استنعت حكومة الولايات المتحدة أن تدخل نهر ديوجراهدى في منطقة الحسر الذي أوقعته على ولايات البعنوب الثائرة في حرب الانفصال دلك لأن هذا النهر يحرى بينها و بين المكسيك ولأن ميماء ماناموراس المكسيك وأن هذا النهر يحرى بينها و بين المكسيك ولأن ميماء ماناموراس المكسيك وأن هذا النهر عمرى بينها و بين المكسيك ولأن أن حصرت بريطانيا المعلى وفرنسا مصب نهر الدانوب فاحتجت على ذلك بعض الدول المحايدة الواقع اقليمها على هذا النهر. وهناك معاهدات محتلة مبرمة بين بعض

<sup>1 256 (1)</sup> 

 <sup>(</sup>۲) مادة ۱۸ . و بری قوشی ، جره ثان س ۹۰۸ ، انه س الجائز حصر مینا، محابدة
 ادا کانت تحنایا جیوش العدو ، ذلك ان هدا الاحتلال بجملها فی حكم مینا، معادیة

الدول نص فيها على عدم امكان حصر مثل هذه الأنهار، ومنها اتفاقية سنة ١٨٣٩ بالنسبة للراين واتعاقية برلين سنة ١٨٨٥ بالنسبة لنهر الكو نجو وغيرها . غير أنه لا يمكن القول بأن قاعدة عدم امكان حصر الأنهار عبر الاقليمية ثابت في العرف الدولي .

ومن المشكوك هيه كذلك امكان أن تدخل الدولة المحاربة في منطقة الحصر البواعيز عير الاقليمية أو البواعيز للوصالة بين بحرين حرين ، فادا كان البوغاز غير اقليمي وكان غير موصل لنحرين حرين جاز حصره بلا نزاع

أما القبالات فأكان مها اقليميا جاز حصره ، وماكان عير اقليمي فنير جائز حصره . هذا وقد نص في الاتفاقيات الحاصة بقباة السويس وقناة بناما على عدم الكان ادحالي في منطقة حصر ، كما ذكرت محكة العدل الدولية الدائمة عن قنساة كييل أنها في حكم البواعيز التي توصل بين بحر بن حو بن و بعبارة أحرى أنها من المجاري المائية غير الجائز حصرها

## ١٩٣ — مني يكون الحنصر الجرى صحيحا ملزما للدول الحمايدة ٢

أول مايجب الالتعات اليه أن الحصر البحرى من اجراءات الحرب البحرية، وعلى ذلك فلا يمكن أن يتم صحيحاً مازماً الدول المحابدة الا اذا قررته دولة محاربة أثناه حرب قائمة . وعلى ذلك فلا يملك ثوارقاعون في وجه الحكومة الشرعية أن يعلنوا حصراً على موانى أو شواطى دولة الأصل ما دام أنه لم يعترف لهم بعنفة المحاربين، فادا اعترف لهم مها جاز لهم اعلان الحصر البحرى على شواطى، دولة الأصل والزام الدول المحايدة به . فني الثورة التي قامت في شيلي سبعة ١٨٩١ أعلى الثوار حصر بعض مو بي . هذه الدولة ، ولكن بريطانيما العظمي والولايات المتحدة وفرنما والمابيا اتفقت على عدم احتيار هذا الحصر قانوبياً مازماً . ويجب أن نشير هذا الى ما سبق أن ذكرناه من أن تعطيل حكومة الأصل الملاحة في مواني واقعة في بد

ثوار قائمين على الحكومة الشرعية لا يعتبر حصراً بحريا ملزما للدول ما لم يأخذ النزاع بينها و بين الثوار صفة الحرب، وذلك مشالا بأن تعترف هده الحكومة الثوار بصفة المحاربين. فاذا لم يصدر منها هذا الاعتراف فالنزاع براع داحلي لا يمكن لدولة الأصل أثناء قيامه أن توقع حصراً مازماً للدول الأجنبية عن النزاع

كذلك يجب ملاحظة أن الحصر البحرى لا يكون مازما الا اذا كان عاما أو نامداً قبل الدول المحايدة جيمها بلا تمييز بين واحدة وواحدة منها . وعلى ذلك فلا تملك دولة محاربة أن تمان حصراً تقيد به مواكب بعضالدول دون البعض الآخر ، وهي ان فعلت ذلك فلا يكون الحصر الذي تعلنه مازما لاحدها(١٠). على أنه يسح أن تمبله أن تمبله الدولة المعلنة للحصر بعض المواكب لأغراض خاصة ، كما يسح أن تمبله قاصراً على المواكد المعلنة دون الراكب الحريبة دون أن يؤثر ذلك في محة قاصراً على المراكب المعروبة دون أن يؤثر ذلك في محة الحصر ؛ فني الحصر الذي أعلنت الولايات المتحدة على شواطي، ولايات الجنوب في حرب الانفصال صرح للمراكب الحريبة بدخول المناطق المحصورة (٢٠)

وهناك شروط أخرى بجب أن تتوهر فى الحسر البحرى حتى يكون مازما للدول المحايدة ، هى وحوب أن يقرر من الجهة المختصة ، وأن يعلن ، وأن يكون وافياً بالفرض ، وسنتكلم عليها تفصيلا فها يلى

#### ٤ ١٩ - أ - وجوب أن يقرر الحصير من السلطة المختصة

واجب أن يقرر الحصر من السلطة المختصة بتقريره في الدولة المحاربة ؛ ويرجع في دنك الى دستور الدولة تفسها. والذي يخلك في المادة تقرير حصر بحرى هو حكومة

 <sup>(</sup>۱) واحم في ذاك مادة به من التصريح وتنمن على وجوب أن يطنق الحصر البحري صد
 مراكب الدول جيمها دون أي تحيز

 <sup>(</sup>٣) وقد نس تصريح لندره في للسادة الدادسة منه على لدكان أن يسمح رئيس الثوات الحاصرة للمراكب الحريمة بالدخول أو الحروج

الدولة نفسها أو السلطة العليا التي تعنى بالشئون البحرية نيابة عن الحكومة (١) فادا أعلن رئيس قوة بحرية حصرا بحريا تنفيذاً لأوامر دولته وجب على الدول المحايدة الالتزام به متى توفرت الشروط الأحرى ؟ أما اذا كان تقريره المعصر من تلقاء نفسه فهو عير مازم ما لم يكن موكلا اليه أمر تقوير الحصر اذا رأى لزوم تقريره . كذلك في حالة مأيكون بعيداً عن سلطات دولته الرئيسية وتقتضى الصرورات الحرية تقوير حصر بحرى فان الحصر البحرى الذي يقرره يكون صحيحاً ادا أقرته دولته

## ٥ ١٩ — ب -- وجوب أن يعلن الحصر

ويشمل الاعلان الواجب عمله : أولا ، اعلان الحسر الى السلطات المعتمة في المنطقة للملن عليها الحصر ؛ ثانياً ، اعلان الحصر الى الدول المحايدة

اما عن الاعلان الاول وهو اعلان الحسر الى المعلقة المحصورة بخبر الحصر ، داك اخطار السلطات المختلفة والراكب الراسية في النطقة المحصورة بخبر الحصر ، داك ان قيام الحصر البحرى يحول كا قلنا دون الدخول أو الحروج فواجب احطار أصحاب الشأف في المنطقة المحصورة بخيامه حتى لا تحاول للراكب للوحودة فيها نظروج منها . هذا وقد جرت عادة الدول على أن ينص في الاعلان الذي يعمل السلطات المعلقة المحصورة على معينة تسعلى للمراكب الوجودة في منطقة الحصر يكنها خلالها أن تغادر هذه المنطقة . وقد كانت هذه المهلة في الحروب السابقة تتغاوت من خدة عشر يوما الى اللاين ، ولكن دول الحلفاء في الحرب العطمي أنقصت هذه المهلة الى أر بعة أيام والى يومين .

هذا وقد أيد تصر مح لمدره ما حرى عليه العرف الدولي حاصا بهذا الاعلان ، فنص على وجوب أن يعلن الحصر الى السلطات المحلية ( وعلى هؤلاء أن يبلعوه الى القناصل الأحانب) وبالمعلقة للقرر عليها الحصر وأن يذكر في الاعلان التار يخ

<sup>(</sup>١) رابع في ذلك للادة التاسعة من عسريج لنعره

اما عن الاعلان الى المحايدين فهو إما أن يكون اعلانا عاما يملغ للدول المحايدة الوسائل الدباومائية أواعلانا خاصا أو اعلانا فرديا يملغ لمكل مركب بحاول الاقتراب من المنطقة المحصورة ، وقد اختلفت نطرية الشراح والدول في كعاية أو عدم كفاية الاعلان الأول ، فالنظرية المقرضية ، ويقع عونسا في ذلك بعض الدول الاغرى ، تقمى بوجوب اعلان الحصر بالوسائل الدباومائية الى الدول المحايدة وأن غطر فوق ذلك المراكب المحايدة التي تقترب من خط الحصر بقيام الحصر و بواحب عدم محاولة الدخول ، وأنه بدون هذا الابلاغ الفردى الأحير لا يمكن المتعرض المركب بنهمة اختراق أو محاولة اختراق نطاق الحصر ولا ثبت أن الدولة المحاربة قد أعلنت الحصن الم الدول المحايدة جميعها بالوسائل الدباومائية ، وتذهب المجازرا ، ويقمعها في ذلك الركب المحايدة بقيام الحصر قعلاحق يلازم بواجب احترامه وحق يستبر مرتكبا لحريمة اختراق نطاق الحصر فعلاحق يلازم بواجب احترامه وحق يستبر مرتكبا لحريمة اختراق نطاق المحسر لو حاول الدخول أو الخروج من منطقة الحسر ، وأن الابلاع الفردى غير ضرودى الا في حالة الحصر غير المعلم أو الحصر العمل المحايدة بهد من منطقة الحسر ، وأن الابلاع الفردى غير ضرودى الا في حالة الحصر غير المعلم أو الحصر العمل المحايدة بهد .

وقد حاول تصريح لمدره البحرى أن يوفق على قدر الامكان بين النظر يتين القرسية والأنجلوسكسونيه صمى على وجوب أن تعلن الدولة المحاربة الحصر المحرى الذي تقرره الى حكومات الدول المحايدة أو الى ممثلي هده الحكومات اديها ، وحمل

De facto blockade (1) 11 tale (1)

هذا الاعلان شرطا واجبا لمستة الحصر والنزام الدول المحايدة به (١٠). وقد أصاف التصريح الى ذلك آنه في حالة ما تقترب موكب محايدة من منطقة الحصر وهي لا تمام (أو وهي غير مفروض فيها آنها تعلم) بقيامه فمن الواجب على القوات الحاصرة أن تعمل لها اعلانا فرديا بالحصر يبلعه لحا أحد صباط المراكب الحاصرة وأن يدون هذا الاعلان الفردي في دفاتر الركب (٢٠). فاذا حاولت احتراق نطاق الحصر بعد ذلك جاز ضبطها ومحاكمة

## ١٩٦ — - - وجوب أن يكون الحصر واقيا بالغرصه

ولا يكون الحسر المحرى مازمًا قدول المحايدة الا اذا كانت القوات الوضوعة التنفيذه كافية في الواقع لتحول دون حروج أو دخول الراكب في المنطقة المحصورة واقد كانت الدول المحاربة فيا مضى ثمان الحصر البحرى على شواطي، دولة العدو وتحاول الزام الدول المحايدة به في حين أن القوات التي كانت تصعباً لم تكن تكن لتنفيذها (٢٠) . ولكن الدول المحايدة لم تقبل أن تلتزم بهذا الدوع من الحصر التنفيذها (المحارث المحاهدات التي أبرمت في القرن السابع عشر التي تنص على واجعا أن تنفذ الدولة المحاربة الحسر الذي تقرره بالوسائل اللكافية لتنفيذه ، وذهست بعض هذه الماهدات الى عد تعيين المدد من الراكب الحربية الذي يعتبر كافياً لتنفيذ المحمر ، ولكن هذه المحاهدات لم تنجح في تصيير القاعدة المتبعة اذ ذاك ،

<sup>(</sup>۱) مواد ۸ و ۹ و ۱ ۱ و ص كذبك على انه واحب ان يعتمن الاعلان التاريخ الذي يبدأ بنده المجر والحدود الجنرانية العنطانة المحمورة والوقت الذي يسمع فيه المراحكب الحديدة الوجودة في المنطانة المحمورة بالخروج ، وأنه ادا لم يعدمن الاعلان هذه المحلومات أو بعضها أو أخطأ ديها عهو بإطل وواجب اعلان الحسر من حديد ، مادة ، ۱ كوان هذه التواعد جميها تعلق في علاماً بمان الى ماطني الحسر الاصلية مناطق جديدة أو في علاماً يعاد حصر سبق رفعه ، عادة ۱۲ كوانه من الواحب ان يعلن الى الدوله المحايدة رفع الحسر الاحتياري أو رفع الود كانت تدخل عليه عادة ، ۲۲

Paper blockade بادة ١٦ (٣) وكاتوا يسون هذا المسر بالمسرالموري

عا أدى في مض الأحيان الى تحزب الدول المحايدة فيا يسمونه بالحياد المسلح لتازم الدول المحاربة باحترام تجارتها. وقد أشرناى ذلك الى الحياد المسلح الأول سنة ١٧٨٠ الذى نص في الاتفاق الذى أوحده على أنه لا يمكن اعتبار منطقة ما محصورة بالمنى الصحيح الا اذا كانت القوات للوضوعة أمامها كادية بالفعل لأن تجعل دخول للركب وخروجها خطراً عليها (١) . كذلك اتفق في الحياد المسلح الثاني الذي عملته الماركا و بعض الدول الأخرى أثناء الحرب بين انجلترا وفرنسا سنة ١٨٠٠ رداً على ما قررته انجلترا من اعتبار جميع شواطيء فونسا محصورة على أن مثل هذا الحصر الا يعتبر مازماً لأن الحصر المازم يجب أن يكون وادياً بالدرض

فلما اجتمعت الدول لعمل تصريح باريس البحرى سنة ١٨٥٦ نصت هيه على القاعدة الآتية ؛ وحوب أن يكون الحصر المحرى وافياً بالعرض (٢٠ حتى يكون مازماً للدول المحابدة (٢٠ حق باريس كا للدول المحابدة (٣٠ وقد تأيدت هذه القاعدة فى العرف الدولى جد تصريح باريس كا تأيدت في تصريح لدره البحرى الذي نص على أنه أخذاً بقاعدة تصريح باريس يجب أن يكون الحصر البحرى وافياً بالفرض (١٠)

هذا وقد عرق تصريح باريس ، كا عرف تصريح لندره ، الحصر البحرى الوافى بالموص بأنه هو الحصر البحرى الذي تنفذه قوات كافية لتحول فعلا دون الاتصال بالشواطى، المحصورة منع الاتصال بالشواطى، المحصورة منع الاتصال بالشواطى، المحصورة منع الاتصال بتاتاً عمنى أننا نرتب على نجاح بعض مواكب قليلة في اختراق نطاق الحمر دون أن تمنع اعتبار الحصر غير واف بالفرض وغير مازم ؛ فالقول جدا يحمل من الستحيل ثوقيع حصر مازم ، اذ أنه معها استعملت الدولة المحار بة من قوات كبيرة المعدد ومعها استعملت من نجاح عدد قليل

Effective (Y)

<sup>(</sup>۱) کرتے

<sup>7</sup> Bala (E)

E Esta (4)

من المراكب في اختراق نطاق الحصر . وانما يقصد من التعريف الذي وصعه التعريم أن تشع الدولة المحاربة القوات الكافية أمام النطقة المحصورة بحيث يكون في محاولة المراكب الدخول أو الخروج من منطقة الحصر خطراً عليها ، وهذا هو التعدير الذي تأخذ به الدول كافة في الوقت الحاضر

ويرى بعض الشراح ال شرط كفاية القوات الحاصرة الا يتحتى الا افاكانت المراكب الجربية التي تقوم بتنفيد العصر راسية أمام الشواطئ المحصورة ومتقاربة من بعضها بحيث الا يمكن المؤكب المحايدة ان تمر بين أى مركبين حربيتين دول أن تتعرض بدالك لخطر محتى ؛ وقد نص على ذلك في اتفاقية الحياد المسلح الأول سنة ١٩٧٨ ، كما تأخذ بهذه العطرية بعض الدول ومنها فرنسا . و تأخذ انجاترا والولايات المتحدة بعطرية مخالفة ؛ فعي ترى انه الاعل الاشتراط أن تكون الراكب راسية وأنه يكفي استمال مراكب حربية تتنقل من مكان الى مكان ما دام أنها بحمل في محاولة المراكب المحايدة احتراق نطاق الحصر خطراً عليها . و يؤيد النظرية الانجليزية المسرورات العملية ، فليس في وسع دولة محاربة أن تترك مراكبها المربية واسية في أماكن ثابت اد أنها بذلك تعرصها لملاك محقق أو أدى جسيم المولية بها غواصات العدو ؛ وما دام أن كل ما يطلب المالدولة المحاربة هو أن تضع الموات العدو ؛ وما دام أن كل ما يطلب المالدولة الحاربة هو أن تضع بالموات العدو ؛ وما دام أن كل ما يطلب المالدولة الحاربة هو أن تضع بالموات العدو ؛ وما دام أن كل ما يطلب المالدولة الحاربة هو أن تضع بالموات العرف الموات عبير الراسية عكنها أن تحقق العرض المالوب مع ذلك والمية ، اذا كانت المراكب غير الراسية عكنها أن تحقق العرض المالوب

هذا وقد تم الدول المحاربة في كثير من الأحيان أن تنفذ الحصر البحرى على شواطئ طويلة بواسطة مراكب حربية متنقلة واعتبر الحصر مع ذلك حصراً ملاما ؟ ومثله الحصر الذي أعلنته حكومة الولايات المتحدة في حرب الانفسال على حرب الجنوب ، وكان طول الشواطي، المحصورة ٢٥٠٠ ميلا بحريا والقوات التي تقوم بالحصر عير راسية في أمكنتها . وقد تأيد التفسير الذي تأحذ به انجاترا وعيرها في

تصریح لندره البحری حیث تقور أن مسألة كفایة أو عدم كفایة القوات التی تمفد الحصر هی مسألة وقائع برجع فیها الی ظروف كل حالة (۱)

وما دام أن العبرة بالواقع قليس من الواجب أن تكون القوات الحاصرة على مقربة من الشاطيء او لليناء المحصورة ؛ بل يكفى أن توصع فى أى مكان يمكنها من منع دخول وخروج المراكب فعلا ، فني حرب القرم تمكنت بريطانيا العظمى من حصر ميناء ريجا بوضعها مركبا حربية واحدة عند مضيق يبعد عن الميناء عائة وعشرين ميلا ، ومع ذلك فقد كانت هذه المركب الواحدة كافية لمنع دخول وخروج الراكب اكدلك في الحرب بين اسمانيا والولايات للتحدة سنة ١٨٩٨ مركبا حربية واحدة كافت كافية لركب الاسمانيا والولايات للتحدة سنة ١٨٩٨ مركبا حربية واحدة كافت كافية لايجاد حصر بحرى واف بالفرض على ميناء مركبا حربية واحدة كافت كافية لايجاد حصر بحرى واف بالفرض على ميناء مان جوانو في يورتوريكو

ولكنه من جهة أخرى يعتبر مى المبالعة غير المقبولة أن تقرر دولة محار بة حصر شواطى، دولة العدو ، وتكنق لتنفيذ هذا الحسر بعض مرا كب مربية قليسة تنقل في عرض المحار لتقعيد للرا كب التجارية التي يطل أنها متجهة نحوالشواطى، المدعى بحصرها ، وهذا هو ما يسبونه بالحسر البعيد المدى (٢٢) . ولقد قام الحلف الوائل الحرب العطمي بحصر من هذا القبيل عند ما أعلنوا عزمهم على منع دخول البصائع والمهمات المختلفة الى ألمانيا أو خروجها منها على أن ينفذ هذا و الحصر ، بأساطيلها الحربية المنتقلة في عرض البحار ، ولقد أثارهذا القرار احتجاحات الدول المحايدة وخصوصا الولايات المتحدة التي أرسلت مذكرة المحكومة المبريطانية تقول فيها أن عملها يخالف المبادى، المقررة في الحرب وأن الحمر الذي أعلنته هو في الواقع حصر على موانى، الدول المحايدة والكار صريح لحقوق الحايدين ، وقد السترالغاع وتبادل المدكرات بين الدول الحايدة والكار صريح لحقوق الحايدين ، وقد السترالغاع وتبادل المدكرات بين الدولتين الى أن دحلت الولايات المتحدة الحرب

وتطبيقاً لنفس القاعدة ، قاعدة وجوب أن يكون الحسر البحرى وافياً بالغرض حتى يكون ملزما ، يمكن أن تقول أن منطقة الحسر لا تتعدى الأماكن التي يكون فيهما للدولة الحاصرة القوات الكافية لتنفيذ . ماو ادعت دولة حسر منطقة معيمة ولم تصع القوات الكافيمة لتنفيذ هذا الحسر الا أمام جرء من هذه المنطقة علا تقع المنطقة جميعها في الحصر وأنمنا يدخل فيها الجرء الموحودة عنده القوات دون غيره

كذلك يهنى الحسر البحرى ملزماً ما دام ان الدولة الحاصرة تضع القوات الكافية لتنفيذه ؟ فاذا أصبحت هذه القوات دون الكفاية ، إما لان قوات العدو طاردتها فأجدت بعصها عن منطقة الحصر أو لأنها اشعلت بمطاردة مركب تحاول احتراق بطاق الحصر فابتعدت عنه أو لفير دلك من الأسباب ، اهتبر الحصر عير كاف وغير ملزم . غير انه لا يعتبر الحصر عير كاف شحرد أن القوات المكفة بالحصر تشتت مؤقتاً تحت تأثير العوامل الجوية ؟ وقد جرى العرف الدولى على هذه القاعدة الأحيرة وأيده في دلك تصريح لندره (١)

## ۱۹۷ — كيف ينهى الحصر

وينتهى الحصر بانتهاء الحرب ، كذلك اذا رصته الدولة المحاربة أو سحبت القوات المكلفة بتنفيده ، او صارت حده القوات غير كافية أو أبعدت لسبب من الأسباب التي أشرنا اليها فها سبق .

و يفتحى الحصر كدلك بسقوط للنطقة المحسورة في أيدى الدولة الحاصرة ، بأن تكون قد استولت عليها أو احتلتها ؛ فاذا تم ذلك فعلا فليس لقوات الدولة الحق في ضبط مركب تحاول اختراق مطاق الحصر

فادا انتجى الحصر لسعب من هذه الأسباب ثم أرادت الدولة أن تعيده بعد

<sup>£</sup> Sale (1)

ذلك اعتبر الحصر الثانى حصراً جديداً ووجب أن تتوفر فيمه الشروط الواجب توفرها في الحصر للازم من تفرير واعلان وغير ذلك

## ١٩٨ - يعريم: اغتراق او محاولة اغتراق تطاق الحصر

قلنا أن توقيع الدول المحاربة الحصر البحرى على شاطى، أو مينا، تابع للعدو يترتب عليه النزام المراكب المحايدة بعدم محاولة الوصول الى حدا الشاطى، أو المينا، أو الحروج منه . فادا حاولت المراكب المحايدة احتراق نطاق الحصر فى طريقها الى الشاطى، أو المينا، المحصورة أو للخروج منه اعتبر ذلك منها عملا معاقباً عليه ما لم يكن قد صدر لها تصريح بذلك من القوات الحاصرة

ولاً يعتبر أن الجريمة قد ارتكبتالا اذا تومر ركن العلم بوجود الحصر وركن اختراق أو محاولة اختراق مطاق الحصر

## ١٩٩ — ١ — ركن العلم يوجود الحصر

والركن الأول من أركان حريمة احتراق نطاق الحصر هو العلم بوجود الحصر ، فلا يمكن أن يحكم على المركب الا افا ثبت أن ربانها كان يعلم بوجوده ؟ هذا وقد أشرنا الى الخلاف بين النطريتين الفرنسية والانجاسكسونية فى ذلك . فنى فرنسا والبلاد التى تأخد بالنطرية الفرنسية يشترط لثبوت علم المركب بوجود الحصر أن تكون قد أبلنت به ابلاغاً فردياً وأن يثبت هذا الابلاغ فى دفاترها (١٠) فى حين لا تشترط انحلترا والدول النى تأحد بنظريتها ، لشوت علم المركب بالحصر، أن تكون قد أبلنت هذا الابلاغ الفردى ؛ فادا كانت المركب تعملم فسلا بقيام أن تكون قد أبلنت المركب تعملم فسلا بقيام أن تكون قد أبلنت المركب تعملم فسلا بقيام أن تكون قد أبلنت المركب تعملم فسلا بقيام الحصر، اكتى بذلك لثبوت الحريمة قدلها ولو لم تكن قد أبلنت ابلاعاً خاصاً .

 <sup>(</sup>١) وقد قررت اتفاقية الحيباد المبلح الثانى سنة ١٨٠٠ غس الفاعدة اذ تصت على انه
لا يمكن ضعة مركب تنمه نحو ميناء محمورة الا أذا كان قد سبق أن أبلغت بلاغاً خاصاً بحصر
مدا الميناه

وم القرائن التي يؤخذ بها على علم ربان الركب كون حبر الحمر شائماً في الدوائر النجارية (١) أو أن الدولة التي تقديما المركب قد أيلمت خبر الحمر ومر على الابلاغ وقت كاف لأن تديمه على المراكب التابعة اليها ؛ وعلى ربان المركب في هذه الحالات الأخيرة وأمثالها عب، اثبات حهله بواقعة الحمر

وقد أشرنا الى الطريقة التى حاول تصريح لندره أن يوفق بها بين النطريتين ، وقد قور أنه لا يمكن ضبط مركب بتهمة اختراق بطاق الحصر الا ادا كانت تعلم حقيقة أو فرصاً بقيام الحصر (٢٠) وأنه يفترض علم ر بان المركب بالحصر ، ما لم يثبت ما مجالف ذلك ، اذا كانت المركب قد غادرت ميناه محايدة بعد فوات وقت كاف على اعلان خبر الحصر السلطات الدولة التابعة لها الميناه (٢٠)

#### • • ٢ -- ٢ -- ركب اخراق أو محاولة اخراق نطاق الحصر

وهو الركن المادى من ركى الحريمة ، وفيه أيساً حلاف ، فترى الدول التي تأخذ بالنظرية الفرنسية أن البية وحدها لا تكفى لارتكاب الجريمة وأن الواجب أن يصدر عن المركب همل مادى هو أن تحاول ، بالحيلة أو بالموة ، احتراق خط الحصر ، وترى الدول التي تأخذ بالسطرية الانجاو كسونية أن يكنى لارتكاب الجريمة أن تكون المركب سائرة في انجاء المسلمة المحمورة بغية اختراق نطاق الحصر ولو لم تكن قد افتر بت من خط الحسر بعد .

ولقد ذهبت انجلترا والولايات المتحدة الى أبعد من ذلك فطعت في مسائل المصر البحرى نظرية الرحلة المتحلة التي سبق أن شرحناها ، فهي تعتبر أن الحرعة قد ارتكبت ولو أن المركب متحهة نحو مينا، عير محصورة اذا اثبت أن ذهابها للميناء عير المحصورة مورى وأنها تقصد في الواقع الوصول المناليناء المحصورة . وقد طبقت محاكم الولايات هذه النظرية تطبيقاً أوسع في قضايا العنائم التي عرضت

<sup>(1)</sup> notorious (1) مادة ۱۵ (۳) مادة ۱۵

عليها أثناء حرب الانفصال، اد حسلت العبرة عصير البضائع التي تحملها الركب لا بوجهة المركب ذاتها ؛ فكانت تقرو بمصادرة المراكب التي تحمل بصائع مصيرها الى ميناء محصورة (اما بواسطة المركب نفسها أو بحركسا أخرى أو يواسطة وسيلة أخرى من وسائل الدقل) ، ولو أن المركب متحجة تحوميناء عير محصورة ، ما دام أن ربان المركب يعلم بحمير البضائع النهائي ، فني قصية للركب الأنجليزية Bermuda حكم بعمادرة المركب بلا ثبت ادى الحكة أن بعض البضائع التي كانت تنقلها كانت في أن المركب تفلم على ربان المركب بذلك ، لشواطى، ولايات الجوب المحصورة ولو أن المركب تفسم كانت متجهة تحوميها، Wassau الحايدة ؛ وكانت تقرر بمسادرة مثل هذه البضائع دون المركب اذا لم تكى المركب تعلم بحسيرها النهائي . فني فضية المركب الانجليزية Springbok حكم بمسادرة البضائع التي كانت تنقلها المركب دون المركب نفسها لأن المركب كانت متجهة نحو ميناء Wassau الحايدة وكانت البضائع في طريقها في الواقع الى شواطى، الجنوب المحصورة ولم تكن تعلم المركب بذلك

ولقد حاول تصريح لندوه أن يوفق بين النطريتين فقرر أولا . أنه لا يمكن منبط مركب بنهمة محاولة اختراق نطاق الحصر الا اذا وجدت فعالا صمن دائرة عسل مركب بنهمة محاولة اختراق نطاق الحصر الا اذا وجدت فعالا حسن دائرة عسل أرأ كل الخصصة لتنفيذه وكانت متجهة فعلا نحو لليناء المحصورة أو طريقها البه لا يمكن ضبط مرحكب في طريقها الى ميناه غير محصورة معا تمكن وجهها النهائيسة أو مصير المضائع التي تحملها أن ميناه غير محصورة معا تمكن وجهها النهائيسة أو مصير المضائع التي تحملها أن منتهمة في الحمر البحرى . ولكنه اشترط لعدم امكان التعرض المركب أن تكون متجهة في البحرى . ولكنه اشترط لعدم امكان التعرض المركب أن تكون متجهة في الواقع نحو ميناه عير محصورة ، فاذا كان سيرها في اتجاه نايناه غير المحصورة وموريا وهي لا تريد في الواقع الوصول اليها بل الوصول الى ميناه محصورة حاذ

الم المدة (٢) المدة (٢) Rayon d'action (١)

صعلها اذا وجدت داخل دائرة عمل المراكب الحاصرة . ويترتب على تطبيق قاعدة تصريح لندره أنه في حالة ما تريد المركب الحابدة الوصول الى البنداء المحصورة على مرحلتين جاية المرحلة الاولى منهما الميناء غير المحصورة وجاية المرحلة الاولى منهما الميناء غير المحصورة وجاية المرحلة الاولى ويجوز الثانية الميناء المحصورة فلا يجوز التعرض المركب خلال المرحلة الاولى ويجوز ضعلها في المرحلة الثانية ادا وجدت عدد دائرة عمل المراكب الحاصرة ، في حين الله بحسب تطبيق القاعدة الانجاد كسونيه يجوز صبط المركب من وقت قيامها ما دام أن غرضها النهائي اختراق نطاق الحصر

هذا ولا تتوض الصبط والسادرة المراكب التى تدخل منطقة الحسر أوتحرج منها بتصريح حاص ، ولا المراكب التى تصطر الدخول منطقة الحسر هربا من عاصفة أو لفرورة أخرى كأن تكون محتاجة الماء أو المؤونة . ومثل هذه المراكب يمكنها الحروج دون ان تتعرض لها المراكب الحاصرة وقد نص التصريح على اعضاء المركب التي تدخل المنطقة المحصورة لضرورة وأن يسبح لها بالحروج أيضا بشرط الا تأخذ أو تنزل بضائع في الميناء المحصورة (١)

## ۲۰۱ – منبط المركب وتحاكمتها

لا يجوز الدولة الحاصرة التعرض الركب محايدة أو صبطها بهدة احتراق أو معاولة احتراق مطاق الحصر الاادا كانت متلبة بالعجرعة (٢)؛ وتبدأ حالة التلبس بحسب المطرية الفرنسية في الوقت الذي توحد فيه المركب عمد خط الحصر وتفتعي بحدد تركها له وذلك ما لم تتبعها احدى المراكب الحاصرة فلها أن تلحق بها وان تضبطها . وتسدأ حالة التلبس محسب المظرية الانحاد كونيه من الوقت الذي تبدأ فيه المركب سياحتها نحو الميناء المحصورة عبية محاولة احتراق نطاق الحصر، ولا تنتجى الا عند عودتها الى الميناء الق قامت منها أولا . ذلك أنه تعتبر رحاة

in delicto (1) Y #ah (1)

الركب من ميناء القيام الى الميناء المحصورة ومن هذه الى ميناء القيام رحاة واحدة. وقد نص تصريح لندره في ذلك على انه تستبتى الدولة الحاصرة حق صبط المركب التي ارتكبت الجريمة ما دام انه تتعقبها احدى مراكبها ، فاذا تحلت عن اللحاق بها أو رضت الحصر لم يعد يجز ضبطها (١)

وفي حالة محاولة المركب المروب يجور تعقيها ، فادا لحقت بها المركب التي تتعقيها في البحار العامة أوفي البحر الأقليمي الدولة المحار بة أو الدولة العدو جاز صبطها ، فاذا دخلت مياه محايدة لم يجز ضبطها فيها وانما يعتظر خروجها منها القبض عليها ولا مامع يمنع من أن يتبادل تعقب المركب الماربة بعض مراكب الدولة الحاصرة ما دام أنها حيماً تابعة لها ، فاذا رفع الحمر أثناء محاولة اللحاق لسبب من الأسباب لم يعد يجز ضبط المركب

#### ۲۰۲ – العقوية

ومتو بة جريمة احتراق أو محاولة اختراق نطاق الحسر هي مصادرة المركب ولا تكون المسادرة الا بحكم يصدر من محكة العنائم ؛ وتصادر كذلك البضائع ، محسب نظرية بعض اللول ، اذا كانت محلوكة لصاحب المركب أو كانت صاحب المركب يعلم أنها ستحاول اختراق نطاق الحصر . أما ربان المركب و بحارتها علا يحوز أخذهم أسرى حرب واعا يجوز حجزهم الى أن يؤدوا شهادتهم أمام الحكة

هدا وقد مص تصريح لمدره على أن الركب التي تضبط وهي تحاول اختراق خطاق الحصر جائز مصادرتها . و يجوز كذلك مصادرة البصائع إلى تحملها المركب ما لم يثبت صاحبها أنه لم يعلم ولم يكن في مقدوره أن يعلم، وقت أن حملت المضائع ، أن المركب ستحاول اختراق نطاق الحصر ، وعليه عب، الاثبات

<sup>4 + 25</sup>h (4).

# فهرس الشكتاب الثانى المنازعات الدولية والحرب والحيساد

# الباب الاول

### المنازعات الدولية ووسائل فضها

مساواة															
- 1							۰	ت	لمازعا	مٰں ا	الودية لة	رسائل	ي 3 الو	إالأول	الفسل
							حياد	ئل ال	الرسا	رلا ،	Ţ				
- 1										4	پيدية 🕠	e U	_	- 1	
- 1					٠		- L	ال الم	ورسأ	درلة	النارمات اأ	أأواع	_	*	
۲				4		4					لفاوضات	II (V		*	
۳											بإن ال		— .	4.	
1											بادث شا	-	_	- 4	
•											بإن الد		_	18	
											بإن التم		-	٧	
٦		4									فدمات الو	1.4	-	A	
3											ارساطة .				
٧											عل الد			4	
A				Q	بوليا	مين	کو ا.	ساطة	ة والو	اأرديا	الحصات		_	30	
A				أى	لاء	نائيق	i J	äLL.	والو.	الودية	الخداث		-	33	
4+											الشكل ا			14	
٧٠.							_				مرش النزا	3)	_	18	
W	٠	4									متع الجا			34	
11	دول	بي آل	¥.	ألسن	حل	ل أليا	تمام	, الاغ	حل في	اق لق تد	السائل		-070-	5.4	
14	4										الأثر الم			13	
14									. –		تسالل			LV	

Ž.																
	1				4	ŊU	لعبة	وبة	ة الم	الجدي	اع على	رشي الثر	ه} مر	_	14	
													٦) عر			
- 1	•	*		٠				٠,	نوفيق	لان ٤	لأمم و-					
- 1	٦.											مناهداه		_	83	
- 1	٦.													_	17	
- 1	١.											مولا		_		
* N	γ		4					,	ات	للبازء	نمی ا	الردية ل	وسائل	ے دال	. الثارُ	المصا
Ą							4	انبا	بائل ا	، الوہ	عانياً				•	
,	Ÿ								-		_		أرلا . ا	_	17	
4	٨											م دا دیل ا		_		
. 4	4											ساهيان		_	43	
Ť												أبراج ه			۲V	
1	3		6				. :	خاليا	ن الد	جرادا	ين الا	التحكيم			44	
۲	۲											المكون		_	44	
۲	۲						کون	األح	وطبتها	ة الق	الفاءرب	التوامدا		-	ψ.	
۲	¥									ات	لأحراوا	لولعد اا			44	
. 1	۳		,					٠	J.	زم وم	مکيم ماز	قرار آك		-	44	
- 4	4											التحكيم			44	
												التمكيم		48	41	
¥	٠		. 1	عل يوا	J) (	كتاب	زإك	يةوا	ALAH:	اءرإة	حکم ا	هكة الد		_	44	
- 1	٦.				4	Ä	الدائه	ولية.	ئِم الد	التكا	إعبكة	الخمام			*1	
₹	٧				4							احراءات		_	τv	
- 4	A									لمكة	. أمام ا	لإاتسات		_	$\Psi A$	
- 1	4		Þ	4				,			4	الدئوع	i	-	44	
*	١.		n		à.			٠			*	قرار الم		_	£+	
*	•		٠						_		_	عظام أأت		-	٤١.	
. 4	١			1.6	الام	سة	شهاء	۽ وٺ	يم الو	التحك	باهدات	عادج مر		_	8.8	
*	Ÿ	•											تاياً. ء		14	
٣	i						كراه	'n	Jħ	ر و۔	لودية أ	يغيرا	الوسائز	ث :	, الثال	الفصل
۳	ŧ					٠							طيعة و		8.8	
۳	L	b		6									وسائل		10	
۳			,		į.	,							أنواع و		EN	

مايية																
4.2											الاكر					
43											و المثلغ					
ሞኝ											, الأكر			· —	63	
4.8									-	-	رسائل			_	* *	
4.4	4						_		_		لِ الا ً				43	
44							-				ل الا			-	• 4	
£٠						-4					ل الا			_	<b>₽</b> ₩	
4 :									_		إالا			-	+ £	
٤٠										_	ل الا	_		-	0.0	,
43	•		-	•		,		- 4			مادية	ayı a	إفاط	_	• 7	
£ Y	4		*		*	4						لللل	سبزا	_	• ¥	
ŧΨ		4									السن			_	• A	
1 8	4										أمال			_	-	
4.8	4	٠				_		_		_	ي الـــا		المصر		3.4	
£ +											وتع			_	33	
£.							_				طالم			_	4.8	
											المسر				3.9	
43	•	٠	*	لرك	من ا	جية	ן וע	الدوا	ہسی	ملئ	فياية	أكاره			3.6	
						ی		با	L		lt					
								•		•						
								ب.	14,							
\$A									٠	t	ت تبا	وکيا	لرب	ل: ا	ل الأو	المسأ
4.8					4		į,				٠.	_	_		4.	
1.4			,	ь		4					فالمرا				33	
£9		h							4		ب				3.9	
						ь					نرب				3.6	
41											ر. دق الد				33	
• 1	*	٠			*							_			٧.	
**		*	,							aller.	ه فليناؤ		_		٧3	
•1		+			٠						ألاتش	_			YY	
• 6			h		٠					_	ول عز		_		٧٣	
**											ola .i				V.L	

البشية																
7.	•				4	الترق	إعد	- التر	پ –	الحود	私	. للخ	غواعد	4 —	٧e	
31			+								وعة	. للوم	تراعد	¥	43	
31	•													<b>:</b> —		
11	•	•		-							لمرب	بناه	کِب	_	YA	
17	*	٠	•	•								اللزب	ملان ا	4 —	75	
3.4		٠	٠			پ	حرا	املان	بوبه	190	الخاسا	فأعدة	اريخ ا	-	A+	
74	*	4									_			<u>,                                    </u>		
71	•	*	•	•		*				باق	انثار :	رب	4.3	-	Ä¥	
7.	٠	*	•	٠			4	باشرة	ية،	الر	JIMY	أرباء	بدء الم	. —	A۳	
77		,	ı				4	الحرا	قيام	على	رتب	ئى ئە	آبار اا	٠. الآ	، الثاني	القسل
33	*		•			إبي	لتحار	اين ا	الدو	υ,	البقر	اتسال	شام الا	-	AL	
33	•	٠			J.	والدم	امي ا	ر الب	أرجم	ل الما	. المنيا	تطيز	ارلا .	_	Ä+	
4.9		٠				1.6	للبح	ين الا	t of	ul,	الإتبيا	عثرا	اپا ،		43	
3.9											تمريم				AY	
33				الثجار	إلى ا	إاقر	رعا	بة بين	البائر	مقود	الباء ال	ب ،			AA	
٧.	٠	٠	•	ala	# <b>3</b> ) (	رمايا	وبيه	کون	uli,	أبراب	إيتال	4		-	A4	
٧¥	4				4				. 2	مار وا	<u>al 1</u>	الدر	حتوق	ث	ے الٹائ	النسز
٧Y														-		
											رق ال					
						لبعار	رض ا	رق م	بها و	ے اللے	مإ					
44	•	4	-			لدولة	تليم أ	مل	لندر	ار4	إعاياه	انبة ا	ķ, i	-	44	
Y E		٠		. 4	الدولة	بالاليم	عل	جودة	ر للو	البدر	لاعلاك	نسية	پ. يا		5.5	
¥3				4			Ļ,	عرش	وق	ر البد	ያለያ	إلثبية			17	
VA.	•	٠	٠			4.46	ساده	ماي ال	¥4	أعاب	ه مليه	بأغبط		_	٩£	
A f	4		٠				4					العاث	5 10	-	37	
		ď	بايدير	T) 3)	واللا	لرعايا	نبة	N A,	المار	درة	رق ال	ă.	تايا			
A۲			. 1	أقليته	على	رديي	اوحو	ايدة ا	į. الج	الدرا	إرعايا	بالنبة	.1	_	13	
AΨ		4		45	ועע	نعلى	حودة	ن المو.	بايدير	41.4	י ליאל	بالسنا	Ų,	_	44	
A.	Æ													_		
AA	•			٠	٠ ٦	رالبح	وخو	ن ق ه	ايدير	د لله	<b>BUCK</b>	بالنبة		~~	55	
A.A.		*				•			4	پش	: والعد	الربارة	حق	- 1		
44			1	ية .	. حر	ا ک	14	عبدو.	IJĄ	أليجار	ا کی ا	ئى الر	تفتيد	1	14	

مشعة																		
4.6					4		,				يش	ن الناء	وأماد	<sub>1</sub> 1 -	_	1 - 1		
				̄ .	رو أو	ېم مغ	بلى أقار	ارية ء	ᅰ	ألدو	رق	ь.	비비					
44					٠										,	_	مل	الد
11	ь	P						202	ي وھ	للر	رل ال	لاحتا	و وا	. النز	_	1 - 1		
44				٠		+		Ţ,	وساه	لأليار	b.,\	ر والا	أالش	، پيا	-	4 + 2		
4.8		-							که الا									
4.4	4	_			. (	مليهم	رب	بار ال	, رالا	للرو	رڻي ا	لأحا	ر وا	النر		4 - 7	ı	
11		J	ر ئلہ	رو ا					M 속bi									
5.6									أعانات									
٠٠٠		4										Ji i						
1+2						Ů,	لمار و	ين الأ	ائی ب	اليد	J.	ل ء	أتصا	ħ.	س	المام	مل	Ü
1+1			٠			ь			باق	d,	già.	تسال	Al 🖆	ملي	_	11		
$f + \sigma$				4		4				ė	6	يادتة	ك ال	، رايا	_	111	1	
$\mathfrak{f} + \mathfrak{f}$				P	Q.	ل الما	أوراز	دان و	ات الإ	مراز	٠, ر٠	البتر	ارات	4	_	1.1.1	•	
$\chi + \eta$	ارجن	ن الم	بال پو	الاتما	إسلس	اڻي ر	۾ اليد	بال غ	4 للاند	164	Į.	إلجاء	غاون	ıVI.	_	111	•	
111												نال	ت افد	، رة	_	111		
VEF						٠		4	4		٠,	لتيم	فات ا	wl -	_	111		
137	4										4		åi.	الما	_	117	l.	
110							ملية	أرثبة	ثار ال	والآ	ب	الحوا	إثهاء	il:	نس	ائساد	مل	الة
\$ 5 m	•				٠					رن	ш	نتہی	يت	-	_	111	f	
110									إلحثنا			_						
111			, 1	الميه	رمم ا	عها	اشبا	ہیب	راين	á,	ولري	إير الر	4.1	واب	_	111	ı	
111																		
w							Ļ	ة الر	lb- =1,	ر آئم	ļε	برتة	ון וו	ijΙ.	_	141		
17+									Pos									

# الياب الثالث

# للياد

الفصل الاول: طبيعة الحياد وتاريخه . . . . ١٢٢

مقبة																	
111							٠								- 489		
177	*			*				4			45	د وتها	ه الحيا	ų -	441	ŧ	0.0
SYL									0	lb.	لارع	باد . ا	HE	yl:	- 544	•	
143						مايك	هر و	-	Jell,	لترن	اداء ا	باد . ا	314	ıb	188	1	
AYA	4														111		
111		4	ألحار	لدول	ة وا	المايد	دوله	ون ال	10	5	بات ا	والواج	قوق و	4 -	- 11	k.	
14.			¥	ž					4	بازة	الحا	لدولة	بات	, واج	لثاني	بل ا	ألنه
						5	الامتنا	بات ا	واب	. Y	أو						
44.			بدة	الماء	الدج	عن تا	یل و	ل الد	أأتنا	ک ق	شرا	من الا	عناع ه	<b>NI</b> -	- 17	4	
180	4		_	51	أولا	زية	ار ۱۹	الدخا	1	إترد	يم ا	من عله	عتاح	<b>y</b> !	- 44		
141					1	JUL .	عانا	ع الا	all:	ر او	الرام	من الا	مناع	- IV.	- 14	1	
121															- /4,		
147			4	-											- 141		
144			أراوا	يم ال	IYU	زط	الاخاة	ية و	المر	جات	di J	من عر	متاع	- الإ	- 141	E	
144	4					_									- 14		
							للتم	-									
		پال	الما	لالليم	مل ا							الع الو	بلت ا	٠. وا	1		
177							*				جات	ه الوا	بة هذ	با	- 14,	1	
144					پة	1	July .	أليام	٠٠	عارية	કા ન્	الدو	4.5	- أوا	- /Y	٧	
346							45	ب ال	K.	1.11	بد وا	التجن		- تاني	- 14	٨	
170			*		أيد	ئيم م	ق أة	باراها	.):	أماريا	ر4 ا	يدالد	ě	-	- 14	4	
127		40		~	Je	م اضا	الاتل	Jai	أبرية	اث	ر التو	300	ارث	- تاك	- 11		
142				į.					- 4	البريا	وات ا	إد اللو	ايو	-	- 11	1	
144		* 4	أبايد	11	الاط	الياء	غول	3 %	4	المر	اكي	نع للرا	بايد	- را	- 11	¥.	
AYA				2			*		Sec. 1	μ,	اكب	إدالر	zl.		- 18	4	
1.6 -	مايدة	के। ब	بالدو	ر اقل	يةع	,-:	Jeli.	إعاد	أمن	فاريا	14	متع الد	, L	4-	- 16	£	
141			أيده	है। स	الدو	بانيه	في مو	ربية	پ ۔	راک	e Žist	e <sup>i</sup>	١	-	- 41	•	
114		~	4	3,	مطو	رية	ب ح	راکا	سي	او د	X	. h	¥	-	- 18	7	
114			534	ة الحا	لدوة	يناء ا	4	سلحة	والا	j.	<u>ذ</u> الر	1.	4	-	- 11	٧	
124								الاقلي	من	مارة	ذال	۽ ٿن	£		- 16		
111	+		الود	والو	ألفحم	416	واع	لمرية	ب ا	n,	ين لا	, že		-	- 11	4	

_																	
ميفيحة																	
	ela	ة وا	أعايد	دولة ا	، في ال	لتلفوز	۔ وا	لغراف	ط التا	خطو	تعيال	, I	7			10.	•
111		•	•		•												
160					ē	لمحايد	بمية ا	الاقل	الياه	لغنائم	نول ا	٠ د	٧		_	101	1
1 £ Y									فری	Li ala	ش آه	ENE &	Ä		-	101	1
١٤٨	•				•	٠	•		2	عايد	لة الح	الدو	ات	واجب	: ٠	الثالث	الفصل
					أفراد	ال الأ	بأع	لتعلفا	لتم ا	بات ا	واج	. ب	1				
YEA														أساس		104	•
181				:		د	لأفرا	رفة ا	ر عم	الذخاة	لعة و	الأسا	بيع	- 1	_	105	
10.																	
101	•																
104		•			لة محا												
104				ā,	عار	, دوا	جيش	الى .	نضيام	ن الا	راده	الان	مثع		-	104	i
104			*											مر کز			
100										يدة	ألحا	لدولة	ت ا	اجباد	: و	الرابع	القصل
100					الحا										,		
100			أيضأ	ايدة	वा य	، الدو	اجب	ء هو و	اربة	لة الح	الدوا	احب	و			171	
107						جيها	بوا	ايدة	न्। यो	، الدو	اخلال	بزاء	-		_	177	
104									الف	ث الـ	٠, ال	خس	تا			174	
104		•		4	العاد	ايدىن	ا أعا	جار	ض لت	النعر	عدم	إجب	٠ و	ثانياً	_	178	
109																170	
17.			4													דדו	
17.							-									177	
178												_	-			171	
174			لحاضر							-					_	111	
172																١٧٠	
177									•	ية	لحر ب	ت ا	بر با	: IЦ	مس	الخا	القصل
177											بر بات	ل الم	2 6	تعر		1 7 1	
177					٠		4						,	. أنوا			
AF			لمزية	الاع	نظرية	١. ال	أولا					_		•			
٧.																	
٧٠												-					

	-	-1	-		-
صفحة				\$	
141		•		١٧٦ الوجهة العدائية أو التخصيص لأغراض حربية .	
· i vr			٠	١٧٧ — ما لا يعتبر من المهربات أبدأ	
P.7. A.A.			•	١٧٨ نظربة الرحلة المتصلة أو النقل المتصل . • •	
'Y'V Y	•	•	•	١٧٩ — الذي عملك الدولة المحاربة بالنسبة لما تضبطه من المهربات	
14.				صل السادس: الخدمات المنافية للحياد أو الخدمات أنعدائية	الف
				٠ ١ ٠ - جريمة الحدمات المنافية للحياد	
1%1				١٨١ أنواع الحدمات المنافية للحياد	
YAY				أولاً . قل الجنود والاشخاس لصالح دولة محاربة	
4.4.4				١٨٢ ١ ما قبل التصريح	
.,				۱۸۴ — ب، ما ينس عليه التصريح	
147				ثانياً . تقل الرسائل والأخبار لصالح دولة محاربة	
				A H	
147					
				۱۸۵ — ب ما ينس عليه التصريح	
144				ثالثاً . بعض خدمات ممنوعة نص عليها التصريح .	
1 / 1				١٨٦ — الحدمات الجسيمة المنصوس عليها في التصريح .	
1 4 4				١٨٧ — عقوبة الخدمات النافية للحياد	
14.				صل السابع: الحصر البحري	الف
11.	4			١٨٨ – كله عهيدية	
194				١٩٠ الحصر البحرى والحصر العسكرى	
114	•	•		١٩١ وسائل تنفيذ الحصر	
194	•		٠	١٩٢ الناطق التي يمكن حصرها	
190	•	*		١٩٣ — متى يكون الحصر البحرى صحيحا ملزما للدول المعايدة	
117			•	١٩٤ أ . وجوب ان يقرر الحصر من السلطة المختصة .	
147				١٩٥ — ب. وجوب أن يعلن الحصر	
.111			•	١٩٦ — ج. وجوب ان يكون العصر وافيا بالغرض .	
4 - 4		•	٠	١٩٧ — كيف ينتهي الحصر	
Y . E				١٩٨ جريمة اختراق أو محاولة اختراق نطاق الحصر .	
44.8	4	*	•	١٩٩ — ١ . ركن العلم بوجود الحصر	
4				٢٠٠ ٢ . ركن اختراق أو محاولة اختراق نطاق الحصر .	
				٢٠١ ضبط المركب ونحاكتها	
				٢٠٢ المقوبة	



E.